

الحكمة

مسألة جعدك - البرنابى بالسنو الذهب

خنده جیو، اوجا فلام، افه ترکیه افجا بل الیه بر خسته  
اسجار و سلا، با حسن افتریب در ضلع فواجم افتریب  
کزار و فیهت علیک و کله در، رح افه کتب فواجم افتریب













بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَحَمْدُ اللَّهِ عَلَى سَائِرِ مَا رَزَقَنَا مِنْ فَضْلِهِ

[illegible]

كرم فقهه العبد المذنب  
 محمد بن عبد الوهاب  
 رحمه الله  
 صاحب الدرر السنية

في ذلك في الرسم في الحروف والكتابة في رسمه لانه لم ينحى، خاصية فيكون  
 ركنا او شيئا اخر اذ في الفعل بفتح ولا يجاب بان فيه الياء غيبة  
 معنوية وبنية الصوم معنوية اعلم ان في مية تحذف في ذلك **فائدة**  
 في قول والادعال والتزك دون مية كما لصاد من الجملة وان كانت في  
 بها الاحكام الشرعية لان الادعال والافعال من حيث هي محسنة  
 في معنى معنوية في شي على الله تعالى بغير غطاء الوضع كالعينية  
 والشيئية والمائية والتفعية بخلاف الاحكام التكليبية لانها  
 بها الامع الفصول ودونها كما في الادعال الجملة وان من كانت الخواص  
 والتدريج والجنود والصبي والمعنى عليه لانها لا تخلو تكليف  
 يتعلق بها في الكسح ولا يعترض بالغي ايات والزكوات لانها  
 احكام وضعية لا احكام تكليفية والكلام في غطاء التكليف  
 والتزك عند هذه السنة فعل لانها ميسرة لنفسه عن الفعل  
 وعند العمل في السنة ان في قول الادعال فتختلف  
 بها على اهل الاحكام التكليبية والثواب والعقاب واسلامه  
 في فعل المباح لتوفيقه لا على معنى حشمه ويندرج في ذلك الموع  
 ان هو ترك كاسي اذ في معنى يصح الفصل اليه مخصوصه بواجب  
 من اعتباره مخصوصا به اذ لا يفرق بين المصطفى اليه وان كانه وشرايطه  
 وموانعه **فائدة** في سبيل التكليف يتوقف التكليف  
 بحسبها على اليقين بوجودها او على غلبة الظن بخصوصها اذ  
 من ذلك تدل على التكليف ومن ذلك التكليف بالعبادات  
**فيثبت** هلال رمضان بالثبوت لقوله تعالى من  
 شهد منكم الشهر فليصمه وقوله ولو كان في شهر  
**قال ابن العربي** من علم شيئا بوجه من وجه العلم  
 يجب عليه العمل بمقتضى علمه وادب ما عساه عن احواله  
**ويثبت** ما كماله في شعبة من فلاحه في الغيب

فأمر بها بتوفيق على الفضة ووالله  
بتوفيقه عليه

العلم بأسباب التركيب أو الخلق

فول ادب انچه که میسر علم است بگوید  
میر و بوالعالم

سید ذکاء



لفعل اهل المدينة يكتنبا بالعداء عند تغذ الرقيب وهو ظاهر  
 قول ابن جوفرس في الغيم المصل بفا - شعبان ولا يتقبل منه الا باذن  
 بنيت ومضاه ولا يعلم الا بالرقبة او بالشفاعة او اكمال العدة بربوة  
 في الغيم وهو نقل اللحي ان شفعه شفعه اهل على الكلال باكمل  
 عده ذلك المصطفى والسماح يصير بلغم واشتيا اصفحت شفعه اذ شفعها  
 ولم يعمل بها ولم يصح انما من ان شفعه واعل خلال شعبان ولم -  
 يعفى وان شفعه اهل خلال رمضان **قال مالك** هذا شفعه  
 صوره جريد انه تيسر في شفعه لان الكلال لا يتغير عند اخرا العدة  
 لاغلا ليلة اجرة وثلاثين واخرا يتغير وتبين كنه بعض الناس مع  
 نعم الاول **قال ابن جعفر** ان كان بالموضع اعتدل -  
 بالمواقيت للعباءات فلا خلاف انه يجزئ جنب وقت الاصلية  
 التي الشفعة ان لا اهل الاضمان وان لم يكن في الموضع من يلتفت اليه  
 لا كدوم المذهب قولان الاول المحم اليه الشفعة اذ والثاني اليها  
 ان امكن والا حول على الغني وان ثبت **عن حاكم**  
 فنقل الموضوع اخ هذا يقتضي ان الشفعة اذ ارجعت ابا جعفر  
 فولان **ولما كان** الفياس عند التناهي من رغبوت الكلال  
 الرباب الاضمان وان الغني ما عزم وتزج الفاييل منه ما لم المغرل  
 به اراد ان يجعلها فولا في المذهب بفعل خبي الواسعة  
 في الكلال ولا يجوز الا في التفرع اذ ثبت عند الامام واوثقت  
 في بعض البلاد بروية مشهورة لزم مسلمي الملاحة فلا خلاف  
 وان كان شفعة اذ وكل ما كان عند الخليفة اتمام الطاعة  
 او طاعة او ما كانه لزم الكل بلا خلاف **وان ثبت**  
 شفعه من الاصل كل طاعة بالمشقة التي لم اذ تفرع  
 يلزم وليس مما يقتضي ان يكون المحكوم عليه في عمالة الحاكم  
 والشا لا انه لا يلزم الا المصالح عليهم خامة والمشقة فيقول

الشا هوي

فقل الشا هوي في المصطفى الشبي واسما - محمية ابن  
 العربي المصطفى لخلال رمضان ودية الاضمان لنفسه  
 والى ودية العامة والى ودية الخاصة عند الحاكم **وخصي**  
**الواحد** في موضع ليس فيه امام او فيه الا لا يقتضي  
 بامور الشبي او ينقل الرتبة عما ثبت اليه بله اخي على  
 المشهور **وللغرا** في من الاعكام ما لا يقتضي ان  
 بالشكاة كوجوب تقيده الدعاء في الكلال ومنها  
 ما يكون فيه خبي الواحد كعتاوي العجوة في **اختلاف**  
 فيما ينبغي به المصطفى عند الركعات وصوم رمضان  
 ونحوها ونقل **المصطفى** اوضح معارفه في الشبي  
 اذ عده الله في المصطفى فان المصطفى في هذا عام في  
 المصطفى والاني ما كان في الغني بفعل في هذا المصطفى الواحد في  
 القصة في معاهدات كل الامة وخاص بمعنى كالدعوى  
 بين كل طاعة العدة لنفسه مع القصة بالغة اذ لا طاعة ولا طاعة  
 ورمضان لا يلزم الاضمان وبعم البلدة ان يبيع شايين او صنع  
**مالك** الصور شفعة اذ واحدة اذ اخي عن روية  
 نفسه **قال الشافعي** ولو كان مثل عم ابن عبد العز  
**قال ابن جوفرس** لانه مع يثبت في البلدة ان يلزم  
 شفعة اذ واحدة كالكلام والطلاق والاضمان في شفعة اذ  
 على روية كالبطي وهو يقول لا يلزم فيه اقل من رجلين  
 وقال ابن جعفر ان اخي عما ثبت في البلدة او اخي عن  
 بله اخي انه جري فيه جميع بقوله **وان كان** اهل الشبي  
 في البلدة نفسه اذ اخي عن روية نفسه اذ روية في  
**قال الشافعي** ان لا يلزم في كماله الرجل بفعل اهل  
 واجتهد البكي مثل ذلك يلزم به الصلح بقوله **وقيل**

قول الشافعي في تفسير الرتبة  
 الى ما لا يشك الا بالشفاعة  
 وما يلزم فيه خبي الواحد



كتاب ابن حبيب عن ابن الماجشون ثبت اذا كان  
 الناس يفتخرون بامام يصنع اهل الاهل الرابع اذا كان  
 من ثقب عرقه برونه بضم او جي ويترس يفتخ بضمه فصرح عليه  
 وابطل رحمه الله من يفتخر بحد الخمين اجاز في هذا الكلام  
 انما المصوح والبطي بقول الواحد اذا اخطى في روية نفسه وان  
 يحل عليه من يفتخر به لانه يذوق بحد في نفسه وان يحل  
 على قوله عيم اذا كان فيفة عفره فاذا اجاز لم يحل من يفتخر  
 به على المصوح بقول الواحد عند تضيق المصاح جان لم يحل  
 الناصر على مثل ذلك لانه لا يجوز ان يعرض عن المصاح  
 الا ما يجز للمصاح ان يعرضه في روية الظلال  
 عند الخ وبطلان من الشخص وانتقله راجع لفتح التمر  
 تعالى بان روية الظلال بخلاف العادة في الطلوع بان كل يعرض  
 الزوال بلا خلاف انه لليلة القابلة وان كان فيه الزوال من المصوح  
 انه لليلة القابلة وفيه لليلة القابلة الاول بناء على العادة  
 والرواية التي لا يمكن والجوان والثاني روي لي ابي المجيب  
 بغيره لانه على هذا امر ادهم ابن القتيبي القول بان الرواية  
 الماضية مكشوفة والثاني رواية ابن حبيب او مجموع  
 ما نرى في خطه الكافي على المشهور ويحيى على الحق لعدم  
 بلوغه وان اختلف في انتصابه بالعقل حسب انتقم والمراج  
 بالفتح تنجيب الوجوب للاداء وكذا ما روى واختلف في  
 صوم المسافر بالاداء والفتي في المسافر المشهور ان  
 روى جليل جديد وفيه بالاسم الاول واختلف في روى  
 وجوب الفضل في الوجوب او يقع في حيزه فلو عرق  
 بطلان انتداب في النذر والكسار ان كان جعلا جعولا  
 بناء على انه كالعلمة ام على والمشهور في العبادات انه

العادة

المشهور في القول بان  
 روى وفيه بالاسم  
 الاول

في العادة

كالعلمة وهو الثاني فولان وفي الخطا فولان ايضا والانتداب  
 في ذلك مطلوب بعلمه والتقي في منهج عنه وعلى القول بفتح وحول  
 انفرادي لا يفتح والمتنابعة من باب غلط في التكليف لا تكليف  
 صفة للصوم المكلف منه وصفة المكلف به مكلف به لان التكليف  
 بالمصوح في التكليف بالصفة في المصوح الكسار في المصوح  
 مقتضى المصوب المحيي على اخصه او لا ترك في المصوح  
 ولا الى قوله بان اخطى متعمدا او اخطى جعلا وذا في مصوحه  
 نقل فيه فان اشبهه صدف وان لم يشبهه لم يصح والزم الكسار  
 وجميع الخلل يرجع الى هذا وان ينفي الى المصاح ان كان  
 مثله في فعله لا حرق والام يصح في الصوم  
 يومين في كل يوم دون فعل بينهما في كل يومين في كل يومين  
 ابن وهب الى المصوح واختار المحيي وقال المحكي  
 فهو من اهل السنة وخص به صلى الله عليه وسلم تسليما  
**قال النووي** هو المصوح عن قفا وفيه معنى وقوله عليه  
 السلام بطعن ربي قال ابن العمري في بني  
 في روى وفيه خلق فيه الشعب والرواية والصوم بالليل  
 يستحيل بلا ينفعه وفيه حي او كصوم يوم العيد  
 وفيه حالي له عليه السلام وقوله انه اغلظ الشمس  
 بفتح ابي المصوح يريد علم الصوم بغيره والتفريق في الرضوان  
**فردعه** حصول ما يتوفى  
 عليه حصر في الخطاب في الثاني البطلان في يوم السبت  
 والفضل ام لا اما الصبي يبلغ في اختياره يوم من مضاف  
 بلا امسك عليه ولا فضله وامسك الكسار في اختياره فقال  
 اشعب لا امسك ولا فضله قال المحيي وهو امسك وفيه  
 يستحب فضله واما المحيي عليه يعيق في اختياره فقال

المصوح في قوله الكسار في المصوح

الخطا

اعرف في المكلف على اخراج الكسار

علم المصوح في المصوح

كلمة جارية في يوم السبت وروى  
 سبب حكمه في قوله







صوم العجوة رخي اذني سير راحة  
الحمة والسمة راح الثوب

فوق فاعل  
الارض الخ  
31 ذى  
اد فاعل

یوم عاشوراء اہم روزہ  
از حرم امام ابراہیم  
و الخلفاء علیہم السلام  
صدر الاسلام



الخميني من غيب في صوم وفي الحريث يعني السنة  
 الماضية الحج الى الجبل وفي هذه الحجة ليلة عاشر ذي الحجة  
 الناس من الكوفة يوم من قلة النور في هذه الحجة عن نوافل من الله  
 طاب الوتر كرامة افضل الايام انها تطلق يوم عرفة وفيها تكلو يوم  
 الحجة لقوله عليه الصلاة والسلام حين يوم فاعلت فيه التكميل  
 يوم الحجة الخميني صوم من غيب فيه وفي الحريث صوم  
 يعني السنة الماضية والثالثة وقال الشافعي صوم يوم الحج  
 الذي افرق فيه ولا يجزئ في يوم الحجة ليلة نوافل من الله  
 وفيه ان يفصح الناس من ذلك الليلة المباركة قال ابن  
 رجب ليلة العشر هي الليلة المباركة التي انزل فيها القرآن ليلة  
 طاب من الروح المودود الى سعاد الرضا انزل منها من اعلى  
 الحجة وقال الحنفية هي الليلة المباركة التي انزل فيها القرآن  
 النصف من شعبان وفي ليلة العشر ابن رجب قال مالكا واكثر  
 العلماء انها ليلة عشرين من شعبان وهو ان كان قال يعني آخر  
 والصحيح انها في يوم والغالب انها في العشر الاواخر من رمضان  
 وقال ابن رجب في الغالب انها ليلة عشرين من رمضان  
 وقيل في الايام وقال الحنفية انها تحتفل بالولادة العشر  
 الاواخر من رمضان قال النووي يوم الجمعة من يومه على وجهها  
 وفيها من نوافل طوم جفوا انها اذ كانت حاضرة به عليه افضل  
 الصلاة والسلام ليلة ولادة من الله عليه وعلى آله وصحبه  
 وسلمهم ليلة يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الاول عام  
 البعث على الصحيح في الاجماع على انها افضل ليالي الرضا  
 من ليالي ليلة الاثنين عشر من شهر ربيع الاول من ذي الحجة  
 افضل من ليالي تلك الاعمال على الرضا في يوم القيامة فاستأخره  
 احاديث التي ايدوا المناقب لا تقتضي الى الصحة واحاديث الرغائب

يوم عرفة  
 في قال للمراته كمالا في  
 ايضا الايام تكلو عليه يوم  
 عرفة وفي يوم الحجة  
 في ليلة الحج ليلة العشر  
 الليلة المباركة  
 ليلة الفجر  
 انشعب من شعبان

ليلة ولادته من الله  
 عليه وعلى آله وصحبه  
 وسلم في ليلة الاثنين  
 الثاني عشر من شهر ربيع  
 الاول عام البعث  
 احاديث التي ايدوا المناقب  
 لا تقتضي الى الصحة واحاديث  
 الرغائب

اختص في توفيقه على الصحة على انها في غيب في السنة او في  
 باب الكلي في ان المعنى المحل هو باب العلم او لا في  
 قوله تعالى واعدنا للناس لعبكم تعملون معلقا الاول تحمل في منزلها  
 العلم الاخر في ذلك وعلى الثاني توفيق على دليل عشرين وعينها  
 في الحريث يعني لغة الترمذ وفي الثاني مع توفيق في يومه للمنفذين  
 على لا يفر عن غيبه قال ابن الحارث يعني يوم المسلم المنيح المسعد  
 للعبادة صايا كما باع الحجاج ومقدماته يوما فيما عرفت بالنية ورده  
 الى امام ابن شهاب في الحجة المسلم المنيح والنيق والحاج الغداة  
 العبادة والمقدمات غدا في بيوتكم لزوم الحجة العبادة المتعدية  
 وحال من اعتكف يوما من الحجة الانسان حين من وجهه ان كان  
 اعتكف اما ابطلت عكسه لزمه حقيقه والابطال بطرأ  
 صاين يومه وقت من وجهه ويطلبه حال من آخر يومه قبل فقامه  
 وقلوب ابن عبيد التميمي في الصوم في يومه الزمان يتبعه ما في  
 في بان في يومه التي سمع ركنيت كما الجواز انها وبعضها خلاصة  
 في الحجة عبادا وان الله منى في الحجة اختص في كل واحد من  
 الصوم والمسجد على هورين او شرك وللا في يومه تعليف  
 على المدونة لزوم المسجد مسدا او حقا العبادة فقامه كرا  
 في الحجاج ومقدماته يوما ليلة حقيقه بلاني في مسجد بينه لرات  
 الحلب والام للعصه وكان مسجد بينه لا يصح فاعلمه مسجد الام  
 بالاضافة وبينه العبادة الفاعلة عن نوافل الناس والعبادة  
 الخاصة بالشيء عن ابن وهب وفي الحريث كمال له لزوم  
 المسجد مسدا او حقا العبادة فقامه يوما ليلة كرا في الحجاج  
 ومقدماته بينه في ذلك وقت من وجهه الحجة اوله في ذلك  
 المختص ومعنى فامنه انها الذي والفي امة والملاءة لا يعني ذلك عند  
 ابن الفاسم وقال ابن وهب العبادة الخاصة بالحجة في

الحريث في يوم الحج واليوم الثاني والثلث  
 في يومه وتكون واعلموا الحجة عليه وهو  
 توفيقه على الحجة في الحريث

الحريث

في يومه تعليف على الحريث

الحريث







الطهارة قبل هو  
سبب أو شيء

وفي اختياره في الظاهر، هذه هي سببها (اختيار) الذي هو (الامام)  
ابن أبي عمير وغيره، وقيل هو شيء لما قاله ابن أبي عمير، وروى عنه  
بشبهة، يعني في **فصل آخر** قال ابو حنيفة ليس الاحتكاف يبي  
نفسه بعبادة مفصولة، واذا يصح عبادة بالصوم قال ابن  
العمري، وما ان الله الذي يسأل عرونة عليه، وانما استند فيهم  
العمل **واما** ما في كتابه من قول ابن سبيح انما يشترط الصوم  
في الاحتكاف الذي لا يفصل به الجوارح الجوارح، فكذلك الاحتكاف الذي  
واللهي حاشي المسامحة بفضي الختم حيث ان الاحتكاف الذي  
بغير الاحتكاف في فيه الصوم، وسبب ان الاحتكاف في فيه الصوم  
الشراعي، وهو الاحتكاف في فيه الصوم، وسبب ان الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف، ولا يشترط في الصوم، وهو مبني على فاعلة ان الاحتكاف لا يكون  
تعبا ونصر ابن حنبل على ذلك، المفصولة من حيث الفاعلة  
**فصل آخر** قال الشيخ ابو عمير الله محرابي، اذا قرئت  
عبادة مفصولة بعبادة مفصولة، او وسبب ان الاحتكاف في فيه الصوم  
واحد منه، لا اختار له احد، بل في الاحتكاف في فيه الصوم  
في طهارة الصوم، نصبه في الاحتكاف في فيه الصوم، ان الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف، انما يتعلق بغيره، اما الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
**فصل آخر** في اختياره ان الشك في الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
تتبع الصوم ونحوه، في اجزائه، في الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
ينبغي، ولما كان الاحتكاف في فيه الصوم، واما الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف في فيه الصوم، واما الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
قال الشيخ ابو عمير، في الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
ان بعد الشيء لا يستلزم بغيره، الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم

سبب

سبب أو شيء

فيه، وقد تفهم وتعرف، اما الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
شيء، لما في الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
اختلاف الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
هذا يدل على ان الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
النهي عن الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
وانتج عنه الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
له في الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
بغض الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الي، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
سبب عبادة الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
والاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
قال الشيخ ابو عمير، في الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
منه، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
للعبادة، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
بالاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
كالاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
ولا يلزم الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
مكة، الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
بمسجد مكة، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الحج، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
عن بعض شيوخه، فقال الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم

اختلاف الاحتكاف  
في الاحتكاف

سبب عبادة الاحتكاف  
في الاحتكاف

اذا اذن الله انفسكم لغيره، بما انتم فيه  
منه، وفي الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
والاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم  
الاحتكاف في فيه الصوم، وفي الاحتكاف في فيه الصوم

الحج والاحتكاف في فيه الصوم  
في الاحتكاف

غيره

الحج والاحتكاف في فيه الصوم







حکم الخلق  
في مسائل الخلاف

في حرمته ومكة ونحوها من ارض الفضة بنباع ونراحي بحكم من انسمته  
الارض ويمنع ذلك على من انما فيها كافر منى كان مالكا حتى حرم  
في المدة ومنه انما يفتت عشرة ومال (تشاريع وبارفان) (ف)  
فالتب (ما في الخلق في مسايل الخلاف المتعارف المتدارى  
في مع الخلاف فيمن عليه بشرط ما ذكر من تقارب المدة ارجح  
على ان يحكم الخلق كالتب في المصنوع لادلة الخلاف ولذلك في دفع  
غلبه في ما حرم من الخلق وهو امر من قول ابن حبيب الخليل  
ونحوه في التمسك بسبب ما بيننا وبين اهل الكفر من انما القول  
المتفق عليه في نواع الخلاف بموافقة المصنف في كل مسألة اختلاف  
الاصوليون والمالكية وخلق العقل على التسليم في ان حرم  
خلاف في منهجنا وديننا عليه وجوب الرخصة في كل مسألة في ذلك  
بين من يذهب بما رجحنا في حقه ومن يذهب بما سطرنا في حقه وبنى  
عليه الرخصة في يميني فقد قبلها من بعد ايضا فان كان التسليم  
ابو عبد الله في الخلق في اذ اخشى امان عن حرمه بسبب كان اخباره قولا  
ومذهبنا وان اخشى عن وقوع ذلك السبب كمنه في المدة ومنه ان  
مصر في خمسة عشرة بغير شهادة واذا قبل في الاول لا الثاني قلت  
لان الاضمار عن الوجود الحسي ليس باخبار عن حرمه في الارضها  
ولا في كليب اذ اقامه اخبار عن وجوده ارجح وليس من معار في التكليف  
في شبهه ومنه سببه في القى (في حرمه) فان التسليم ابو عبد  
الله في الخلق في انما التمسك في خمسة امور: الاحكام والاسباب  
والشروط والحجج والموانع والاعمال كمنه في المصنفان  
وذلك بشرط عدم الافتراق في التمسك اصل هذا الذي في يميني  
الاحكام والى وبين العتادى والاحكام وجعل خامسها الا  
موى التنفيذ في منه وهو اعطى الوجود على المعتمد والمعدوم في  
الوجود وقد في ذلك الاحكام التكليفية الخمسة مطلقا في غير

اذا اخبر المجتهد من حرمه بسبب  
وان اخباره بقرينة وقد قيل  
واذا اخبر عن وقوعه ذكر  
الاسباب وليس بقرينة وعليه  
بلا فتيل في الزوال من  
الترجي

التقليد وخمس  
استور

القطعيات

في غير القطعيات وفي السببية وهي الخلق الرضعي لا في وجوب  
(السبب) وكذلك الشيء كمنه وهي الخلق الرضعي ومثل ذلك المانع  
وهي الرضعي لا في وجود الشيء ولا في وجود وجوبه وجود المانع فان ذلك ليس  
من باب الاحكام الشرعية وانما ذلك مما لم يقع الوجود الحسي  
فتتعلق به (الشهادة) والحنفي لا يدخل ذلك التعليل بوجه واما الامور  
التعديمية فيتم بها اصلها حكم الشيء على الوجود بالعدم ليس تب عليه  
حكم العدم وحكم الشيء على الوجود بالوجود ليس تب عليه حكم  
الوجود وهو في حقه تب عليه في حكم الحكم بوجه ومنه في  
المصنفان في باب الاسباب وكذلك في باب الاسباب  
الرجحية لا حكم الخلق الا ما ان قال الامام ابن عمر في حرم  
منه استباحة الخلق في يميني وفيه وقوله حين قتله او الخلق عليه  
مع استغنى ارضه تحت الاسلام معة ما يدخل في الاسلام واحد التلا  
لانه مع الاستباحة لا الشهادة وما روىها وفي من خلافه  
في الاسباب في الامام ابن عمر في حرمه قتله وهو في يميني  
عنه قتله وعنه استغنى فانه ويجوز بحداد عليه بغير لسان  
ولو بلاشارة ولو بعالم بيمينه المومن او كمنه المومن وهو عيني  
فالحكم الامارة عنه ذلك والشاذيع من باب الخمسة  
لعل في عابدة على الامام واجازة الامام في حرمه من اربعة المجرى  
كالامام في الخلق وما انما في الشيء وقال ابو حنيفة في باب  
الاولا في المستبطل في التكليف والحنفي في بلائهم منه فلا عذر  
للاهل فيما لا يحل بيعه ان لا يقوم الشيء تحت فطوره عليه الصلاة  
والسلام في الحنفي في بالغة ما حرمه المالكية التلويح  
تقويم ما اطلب على الذمى فيما لا يمنع منه وما رعت المالكية  
للاهل فيما لا يحل بيعه على ان جاء الخوف والحد في الحكومة في  
الحق اعم ونحو ذلك المصنفان في ذلك الاسلام ابر في حرمه

الامارات

الارض فيما لا يحل بيعه ان لا يقوم  
هو كمنه في حرمه في ذلك ولا روقا  
في الحنفي في بلائهم منه الخ

المصنفان







سبب ملك  
الغنائم الاستيلاء

البايع فتم ما كان بقتال او بجيش يقاتل عليهم ولا رخصة فيهم . .  
**فراغ** قال مالك والشرايع حبيب مدك الغنائم الا  
 حنيفة للوعنة ابي حنيفة الا على ازيد الى فاذا الحزو بعج  
 استغنى اراهم يته لم يشتر كوع عندهم الك واشترى و قال  
 ابو حنيفة يشترى كوع من اسلم ولم يعطه من وجهه وما له  
 مضمون على التماس عندهم كماله لا يبي حنيفة في ان لا يضمن  
 بفصل من ولادته الا بالكتابة والمثول من مال يملك بالفتن  
 انتم اعلم الا على ان لا الاسلام وعليها فتم الغنائم دواي  
 الحبيب وسقوط الخد يوليى جائية من الغنيمة وثبوت النيب  
 وحرمه الولاة لمن استنولوا والارث لو مات قبل الغنيمة **فعلق**  
 صبيب الحبيب الى ان عندهم الك والشرايع مستأجرة الوفعة  
 واقتراع الغنيمة ان سبب الملك الغنائم والخاصة ذلك بعج  
 الملاقاة بيعتني الحال عندهم كماله من ان الترخ هو اخذ المال  
 على الميت براءا فيه حال المستحق عنده الموت لا عند  
 المني في الزوجه السبب ولذلك يستحق المقتول والعقل  
 فبك عوزة الدرب وفيل الدعاو قال ابو حنيفة مجازرة  
 الدين في الله صواب الحصاد وعليها لو فقه في سنة بينهما  
**فراغ** اخذت اكل الكنية في الخج بالسهم بعد علف  
 على الفتلان او على كون الحكوم له مدخ الخالك وعليه هذا  
 يصح للعبد والبي اة اذا مات ااع سلا فاعدا قال مالك  
 والشرايع زبادة عن ابي حنيفة في زيادة الخوق في زيادة  
 عن الباع من خلافة اسلم وقال ابو حنيفة غني حنيفة  
 في باعة بعض ابي سنان بكم سلفان وخالبه حاصم اما  
 في البخاري في انه عليه الصلاة وازى الشلام جعل  
 للبي من سبب وكما حبه منها **فراغ** اللزم في امية

الحزب

المص في بيان حبيته الامم تحفر عنده الك و ابي حنيفة  
 يبيعون في بيع الرضف واحد و قال الشرايع لبيان المستحقين  
 قال بعدهم افرام في يملك بيع كماله او ما انهم معينين  
**فراغ** حصة مال المسلم عنده اشترى بهي الاسلام ملا  
 يملك الشرايع مال المسلم بالفتن وشكك ابي حنيفة  
 بالدار في ملكه اذا لم يزد اراهم وهو قول مالك في  
 انهم على فاعرتم له وهو متعلق وبناها ابن ابي على ان ملك  
 الك اجمرا صمد او لا وعلى انه على الك بالبيع او لا وهو اصل الحزب  
**فراغ** قال الحج الى العمة عنده ابي حنيفة في باي سوتة  
 فثبت باول الخلفة للادمي ونظمه بالاسلام ومقومة وغيره  
 فيما التني ااع لا تشترى الا بالاعلى ازيد اراهم وعنده اشترى ان الموت  
 والمقدمة بيجازيان ويتعلق بالاسلام ولا اراهم للاعلى ازيد اراهم  
 وعليه صواب ابو حنيفة ببيع المسلم والغنيمة في الذمة والعامل  
 وملك الحبيبي مال المسلم **فراغ** في غنائم الغنائم اخذها  
 صعب بالفتن في مال المسلم ببيع بارض الحبيب لا اذ اخذ  
 في خضقه الا ان لا يورث عليها فتتعلق في اراهم موضع ابي حنيفة  
 هذا الك **فراغ** الموجد من اموان المسلمين في  
 الغنيمة باقول ملك باخذة الك قبل الفسح في في  
 ولا يفسح ان عي وان لم يبيع ففسح بان اقل و به واخذت اخذ  
 بالفتن الذي يبيع به لشب حقه والبي الغنيمة واخذت  
 ان عي في انه مسلم ولم تعلم عينه ولا يملك هذا يجعل ففسح او لا  
**فراغ** المستحق الغنيمة عنده في مسلم في بالغ عا فله  
 عي حنيفة الوفتة او حنيفة للفتن الغنيمة ومن وكا عية على الحنيفة  
**فراغ** المصنف باخذة من اموان الكيل في مال الاسلام ابا  
 عي فتم ما اخذ من مال حنيفة غني حنيفة ومن عليه او في حاد و



عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في اللغة النحوي في التي و ما  
 اذ لم يزل يبع الاثمن بدينار الف درهم قبل حوزها ويبيع بمائة  
 الطعام واشترى ابنة للاخلاق انما من الكبا في قال الامام ابن  
 سفيان وعبد الحق الخادم الاثمن بالدينار له فيه شيء من الجلاب  
 اخذ المهاد من الغنيمة فلهذا استحقاق النبي صلى  
 الله عليه وسلم تسليمه الحسن بالمسألة وخبر الغني بالمسألة  
 عند الشراعي فيما فاقه ان الربيع الغياطة وسنة ابي  
 حنيفة بالنصرة وفيه انتجا الحسن بثلثي مائة او قال  
 مالك النخعي في الحسن للامام يصي منه في امة او في امة  
 قال الشيخ ابو عبد الله بن محمد بن ابي والوجه عندنا انهما  
 فيما ذكر في خاصة يصي في الربيع جمع او مضمع كالي كولة  
 عنه مالك وعليه البني في فلهذا قضى به صلوات الله  
 وسلامه عليه يقع نازة بالامام لانه الامام لا يقع فيقتضي  
 بعله الربيع ومنه بالفضاء لانه الغنيمة في الربيع فيقتضي  
 مثله الربيع وكذا ابا الغياطة لانه المقتضى الاعلى فيمضي  
 في اية ولو لم يصحبه اذى امة ولا حكم خارج في نصيبه فانه  
 ما ينبغي لاحد حيا ومنها ان يوزع فيه من قبل غنيلا  
 قبل مسلمة قال مالك وابو حنيفة صوب الامانة وقال الشافعي  
 يعني بالقبول وكقولنا في اية او فاما بنية  
 يعني له قال ابو حنيفة بالامانة وقال مالك والشافعي بالقبول  
 وكفوله لانه في من له بالمعنى وما يكسبه ويكفي انك  
 قال الشافعي بالقبول انما يطعن منه انتفاء يعني اذن الامام  
 في الامانة بخلافه وعليه امر طي بمالك من اغتصب امة ان  
 سفيان (او غنلسه او حجزه) راس على نفسه فاعلم قال  
 (الشيخ ابو عبد الله بن محمد بن ابي بن النضر) ان الامام يكون في

عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه في اللغة النحوي في التي و ما  
 اذ لم يزل يبع الاثمن بدينار الف درهم قبل حوزها ويبيع بمائة  
 الطعام واشترى ابنة للاخلاق انما من الكبا في قال الامام ابن  
 سفيان وعبد الحق الخادم الاثمن بالدينار له فيه شيء من الجلاب  
 اخذ المهاد من الغنيمة فلهذا استحقاق النبي صلى  
 الله عليه وسلم تسليمه الحسن بالمسألة وخبر الغني بالمسألة  
 عند الشراعي فيما فاقه ان الربيع الغياطة وسنة ابي  
 حنيفة بالنصرة وفيه انتجا الحسن بثلثي مائة او قال  
 مالك النخعي في الحسن للامام يصي منه في امة او في امة  
 قال الشيخ ابو عبد الله بن محمد بن ابي والوجه عندنا انهما  
 فيما ذكر في خاصة يصي في الربيع جمع او مضمع كالي كولة  
 عنه مالك وعليه البني في فلهذا قضى به صلوات الله  
 وسلامه عليه يقع نازة بالامام لانه الامام لا يقع فيقتضي  
 بعله الربيع ومنه بالفضاء لانه الغنيمة في الربيع فيقتضي  
 مثله الربيع وكذا ابا الغياطة لانه المقتضى الاعلى فيمضي  
 في اية ولو لم يصحبه اذى امة ولا حكم خارج في نصيبه فانه  
 ما ينبغي لاحد حيا ومنها ان يوزع فيه من قبل غنيلا  
 قبل مسلمة قال مالك وابو حنيفة صوب الامانة وقال الشافعي  
 يعني بالقبول وكقولنا في اية او فاما بنية  
 يعني له قال ابو حنيفة بالامانة وقال مالك والشافعي بالقبول  
 وكفوله لانه في من له بالمعنى وما يكسبه ويكفي انك  
 قال الشافعي بالقبول انما يطعن منه انتفاء يعني اذن الامام  
 في الامانة بخلافه وعليه امر طي بمالك من اغتصب امة ان  
 سفيان (او غنلسه او حجزه) راس على نفسه فاعلم قال  
 (الشيخ ابو عبد الله بن محمد بن ابي بن النضر) ان الامام يكون في

تصدق ط الله عليه وسلم امة بالارادة  
 واما بالارادة واما بالقبول



قضى به بالقبيل كما نشأ مع الابدليل ومقتضى مذهب ابو حنيفة  
 بالامانة ولم يغفل ما كان العمل بالاسم الحسن على صاف قلته  
 الطاهر المنصور لان ذلك هو الغالب عليه عليه الصلاة  
 والسلام فاعلم ان الله مستطع على الشئ بما اذن له فخرج  
 امانته بالمصلحة كما اذنه الله بغير اعتقاد به انما اذن له  
 وان كان فيه تعريب على الغالبين بله الموعود في الدنيا والآخرة  
 وقال ابو حنيفة لا يعرفون هذا الغالبين الا بالافضل لانه الاصل  
 فلا شك في ان الشئ هو عبد الله محمد بن عبد الله الذي اذن له  
 به ليعود الى الجنة من كان تغفل عنه ما في مع الى ان يصف  
 به والاحسن ان يطعم مع مطلق . . . على الاسلام . . .  
 وهو مستحق وجاني الاضداد العدل الواجب فيه وهو  
 مستحق واجب والشهود المنصور عنه ما في مع الى الاكبر ام  
 واستعمل الادب التي يستحقها التي في سائر الكتب اقل من  
 دونها او من هو في حجة وهو على ام بلا تهم حجة الغاضي  
 اسماء اصيل بالانابة في قيامه للنص ابي الذي ورد عليه من قبل  
 المستطاع ان بالانابة له في ذلك وضع على قنطرة العقب  
 والفضل بوجه عارض في نسيه وهو جاهل قلته . . .  
 في ذلك . . . شيخنا الذي زل في عاوية وجعله من باب  
 احد ارجاء الحائرية وان كان غيب غيب امانه فاعلم  
 ولا يمتنع طابع الاجل والامح في مفعلة او ما يطعم ويؤخذ  
 من هو لا (اسلامكيس) بوجهة ويجل للفضل في الجلال الاجارة  
 والوقف في الاول والاجارة في الثاني (نبي) والاربع والوقف  
 في الثالث الا ان يوفقوا على حال المسلمين التي لا تنفك  
 فاجبة وهي عاوية وشيخنا الذي زل في الحق ثبات من بيت

اخرج اخر الم تبارك من بيت المال

١٠

من بيت المال التي غلب عليها الحلال والاحسان الموقوفة  
 لذلك بلا اعلال ولا ما في جوانه وان كان الحسن عام او النوع  
 ابي او جعل مضمون به وفي جوانه اخذ المعنى الاجمعي منه  
 خلاص بين الاثنى لسيير العريبيين في جوانه من الاعيان  
 بعضهم في بعض ومنه كان الغاضي ابن فذ ام ياخذ  
 من قبله من حسن مجهول المحرم واختلف ثقل ابن الحارث  
 فيه هل يوضع في جناه او صور او في البعض او المستطاعين  
 وفيه اختلف فيما ياخذ مما جاز عليه بسبب الامانة  
 تلك صرك الاجارة او الامانة والاول كتاب كلام الوقف  
 الثاني للوقوف في وغيره وكما في فتوح الاستيعاب لقيام  
 ومضاه مباح وان كان باس جعل الامام وروى ان الفاسم  
 مكره فكان شيخنا الذي زل . . . ومقتضى الفصل  
 بالاجرة ونقل عن ابن عبد الرقيب انه لم يسمع به غير في له  
 فاعلم ان الحكم بمشرك فاعلم ان الكافر في غير او غير تغفل  
 منه الجزية والمشارك عايد الوثني والمجوس غير  
 عيشي او تركي اختلف في قبول الجزية منه واختلف  
 في الحبشي والقبلي ان اعادته من يترك او جفانك  
 وعن ابن الفاضل الاسم كذا ان ارضوا بالجزية قبلت  
 منهم في قول ابن الفاضل لا تقبل وقال ابن وهب  
 لا تقبل من مجوس العرب وتقبل من عيسى هم واختلف في  
 استرقاق العرب جناه على قبول الجزية منهم ام لا  
 واختار المحققين عن الاسترقاق فلو كان من قبله علم  
 انه عبيد لك اجبر على المسلمين بان كان كافي او لو  
 اعلن في بيته بالامان بين القتل والاسترقاق وان مسلما  
 نظم فيه الاسم فكان المحمي وهو عيسى وقال ابو حنيفة

كان الغاضي ابن فذ ام ياخذ  
 من قبله من حسن مجهول المحرم

الموقوفة على الدولة هل هو كالأجرة  
 أو كالأمانة أو كالأرض  
 التي ايج كلاس في المسألة في الروي  
 بين الزواجر والأجلا رات

من بيت عليه الجوسسة وكل من  
 المصلح



ذهب بقتل الاثني عشر وقال ابن الفاسم وهو حق بقتل مطلقا  
 لا يفرق له قوة وقال ابن عبد الملك ان كان مقتله اقل وان كان  
 قد فرغ من العمل والقبلة ومثله لا فرق عنه وكانت سنة غير  
 مقرر على الاسلام استتبع وقال بعض اصحابنا ان جلد اثنى عشر  
 ويطلق بحقيقة وفيها موضع بغير من المشركين **الحج**  
 للعلماء فيه تعاريف مختلفة وافرغها قول الامام ابو حنيفة  
 بمكره صمد بانه عبادة يلزمها وفوق بعوضه على شربة الحج  
 ومن يزار وهو الذي طهر ارضه بالبيت اعربا وبيضا  
 بغير حج النحر والشمس من الصلوات ومنعها اليها  
**فالتحريم** هو الحد الفصل والخامسة لافارقة في الحدا  
 ذكر في التمسك واللا يفرق بين كل من اخص ان الاغتسلات  
 المذكورة في الحج لا تكفي الا ان يفض بها ما جفها ذلك الذي  
 اغتسل ويحس الا بغيره وقت انه لا يتخير ان يكون وقت  
 (شعبي) صروفت الكواف قال الواوغي في وقتها يلزم  
 حكم صومي التحريم والرسم من الضرر والزرع الوفوي بعمية  
 في اني لا ادرى في ذلك ان يكون رسما لاه الرسم لا يوتي فيه  
 بالافاقلة وان كان حار حيا يلزم بطلان التحريم لانه يكون  
 مركبا من الذاتي والخارجي ويجب انانه رسم محرم في الجنس  
 البعيد والخامسة للزرع الوفوي بعمية ليس بركن والركن الوفوي  
 بالزوم وفيه الترتيب من الضرر والزرع **الحج**  
 قال ابن حجر في النية كالصلاة وقال المازلي وابن النعمان  
 ومنع واللا يفرق بالنية واما بوضو وعبد الرضا في اعتقاده  
 الزموني في الحج والعمرة ولعمري ان الزموني في عمرة الشراء  
 والتحليل المذلول بالنية في رسم التنسكيس مع قول فتعلق  
 بالنية والتفريق بين ابن دفين الصبي المذلول في احد

١  
 لعمركم الحج

التنسكيس

التنسكيس والتشغل باعمالها ورجاء ابن عبد السلام بان ماء  
 يفيض من النية والتلبية والتزوية لغيب المكبي والراجب  
 منسما النية فيها وغير الواجب لا يكون جنس واجب ورجاء الامام  
 ابن عرفة بان التزوية واجب مطلقا لتوفيقه لاركان الحج  
 عليه وان اراد تفريق النية في الزموني بغيره كونه عليه  
 وان اراد مطلقا بغيره في الزموني بغيره في الزموني بغيره  
 بوضو وغير الزموني بغيره في الزموني بغيره في الزموني بغيره  
 والعاجل والصبى الذي اعمى عنه وليه ومنع من ان يتعدا الى  
 اوجاعه ولا يرد بان المذلول في الحج مضاه ابيه فلا يتوقف حقه  
 على الحج والعمرة بغيره يتوقف حقه عليه ليجوز حقه بغيره  
 الحج التماس ولا شك انه غير النية لانها شرط في غير التلبية  
 ان ليست برضا وكلامهم غلط فيسبب عدم تقييد الحج  
 عليه بغيره في الحج الا في طرفة حكمة توجب لموضوعها  
 حرمته من ملة الوطني مطلقا وانحاء التقيد والحيث  
 وليس المذكور المحيط والصبى لغيب ضرورة ولا يبطر بغيره  
 ومن نفضه بالصلوات الصلاة وحلوة الاعتكاف وسأله بغيره  
 المسمى في حال جوار الصلاة المستحور عوم الاعتكاف بالنية  
 وقال المازلي وابن النعمان بغيره بالنية وكثرة قول منسك بالنية  
 صوالحني عما في الخلافة في الزموني وانما كان في الزموني  
 لوفوا وهو يلزم لزمه ورجب التماسي والفضاء فلا يشق في  
 اقصى انها بعد الحج ولا الخلو مما بينا فيه والتحليل وبهي اعم  
 فيقول المسمى بالنية مع بعد او قول ومن اعتقاده بالنية  
 مع التلبية والاشهاد قولاي ونظر ابن حنبل بغيره بالنية  
 مع العمل وقال ابن حبيب كما ينعقد بهما ولا بد من التمسك  
 بالتلبية وكلامه ابن عرفة بغيره بالنية مع استنساخ



[illegible]

کرم مرض الحوائط سے انتہائی اور  
العمریۃ، وراجع ہنگامہ سیاتی  
المریض پہ الصبیحۃ الاولى من الورقة

مختصة بمن اراد الحج والعمرة او البيت وحده، ما لك تلبية من كل اريد  
الحج ورواها في فاء **ومركبها** اوجبها الشايعين ولم يوجبها  
العمرة بتيكتها ولم يوجبها ما لك اوجبها الغنم بتيكتها ووجبها  
ابن عبيد وقال اليه الباهي فابلا وقال انما ابا صفة مضاف  
ليست شئ كل من كثر الحج والعمرة اوجبها به يدك برتق شئ  
الغنم بهي مضافه واوجبها مضمي شئك وعند ابن عبيدة واجبة  
شئك وخبر قال الامارزي واجبة غنم شئك وعندنا ينفع  
الحج بالنية وحدها في الصوم **فلعل** الحصى مع جمع اماطة  
الغنم اكل ما املط به الغنم **الغنم** وان فله كشمع شئك ابعده  
او عبيده او اخيه من مشاربه او خلق موضع شقة فيه الغنم  
وفي شئك او شئك لا تمتد من الصاع ولم يجد فيما دون اماطة  
الغنم الكثر من حصة وهي ملوكة واحق وكراشي فيما اقلع في  
تحليل بحيته او راسه في الذوة او ابق في امثله او اختلف  
من سواه في رثوة وكلاهما سقط من شئك راسه في حله ساعده  
وكل صلاته عما اشرى رواه من اخي احم او بك جرح او قطع  
اللكم من شئك ملاشئ **فيلزم** ان لا يولد ولم يجز في جوار  
الحلوة للشي رثوة كانت في راس او حصة الا ان يخلط لها شئك  
بغيره البقية واما الغنم ضرورية ولم يخلط لها شئك ابلها المجر  
وسكنوه ومنعها ما لك **الحج** فان ابن النجيني زاد البيت  
انته وقال الغنم طي فضة البيت على كفة خلاصة **فلعل**  
العدل ان اختلف وجوه على مائة مع قطع النظم على ابعده  
النيابة ولم تفتش ط فيه النية وان لم يشتمل الامع  
النظم لبعده لم يبع واشترطت نية وانتقاء الطقة وعلى صرا  
نبلا زمان مائة لك حرم وجوه ما حجة النيابة وكل ما يقع فيه  
النيابة لا تفتش ط فيه النية وكل ما يقع فيه الامتثالية رث

ما تجوز الزبدية فيه

محضر



[illegible]

الحمد

[illegible]

الزكاة

اذا جلدك احبلك اسعدك واحبائك  
موازنة والكل في حرب على نفسه اغبي  
زورين ارفع اذا فداك احبائك مع  
رسول الله الخ  
اعرف ان الله لا يهدي القوم الظالمين



















يعيش في الجنة الايام ونحوها حتى وما يعيش من ايامي كما يعيش  
 في الدنيا او ايام من الدنيا بانه يعيش في الجنة المقاتلة  
 خمسة قطع الخلع وانتشار الحشوة وانتشار الدماغ وطلع الا  
 وداخ وطلع الحصى اللعلا فالعبد الحق وطلع ورجع واحد واختلج  
 بين وجهه حتى شقور مغوية فقال ابن زرق يجوز انكده واشتد  
 والصنفقة والموقوفة والمثيرة والنميمة وما اكل السمسم ان لم  
 تنفع مغالطة هذا كهل فيجاء الكلف اعكافا ولاول قال مالك  
 واما القاسم وباشايني فالعيسى صا وكلف اذا اشتد وحيثما  
 واما اذا نعت مغالطة فذلك انما هي في كانهما لغوا فاما قال  
 ابن زرق على المنصوح والخلاب مبني على الاستشهاد **فلان**  
 العاصي ولو يطلع رحم او يفي او فيل على السلطان او غاي  
 على المسلمين او سكي في كل اوجور في سواها وكاف ونحو ذلك  
 من كل سعي من الله تعالى في الدنيا حتى عليه من اياها  
 مع عليه ما لا يضي الى اختلاف في ذلك عند المالكية والشافعية  
 حتى خص له حتى يوت في الجنة الله تعالى لا يراى اياها حتى  
 له اعداة على معصية الله تعالى وقال الشيخ ابو الحسن الفاسي  
 لا يتصدق على ذلك صلاة وتبني كحق بصوت وقال ابن زرق  
 عجا من يبيع له اكله مع التفادي على المعصية ولا اضر احد  
 يقول ما قاله في كل من يبيع من اكله على عيسى باع ولا عاد  
 مغيب العجيج الجليع وفيه اكل او غلب على اكل العجيج ملات واذا  
 جاز الاكل من الجنة لعضض ما كان كالتبض وروى في الجنة جاز  
 له ان يبيع وان كان عيسى واجبة في جوار النسيج فوكافا وعلى  
 جوار النسيج بعد يجوز له النسيج له فوكافا وعلى جوار النسيج روح  
 وليس يجوز له بيع ذلك لعضض اخي واخيه فمنه ما فوكافا **الكل**  
 فان الاصل ابرع من لغب لم ينج مع جوار ابرع من الجواران ليعم ذلك

اختلاف ما جاز لم يجوز وفلان من  
 مخالفة وموقوفة ومثيرة والنميمة  
 والكلية لبيع  
 ونحوه الرقابة في ذاته (خوارقها)  
 غير انما هو في المعصية كلف  
 ابن زرق

ارضية ان اعراس ولو يطلع  
 وجه او يضي في لا يضي  
 له في اياها حتى عليه  
 بل هو في رويته في

**قف**  
 لا يصح في ذلك الصلاة  
 وتبني كحق بصوت

أ  
**الذي**

ارسلنا عنه **قلت** يشمل ما قبل ان ذكرت حصلت  
 انك ولا يقبل انك انك **الزكوة** اجوابي اجمع في كل  
 وفلي وطلع وتخليل فلع تعلم الحلقوم والود جيب من الحلقوم بلار  
 ربع قبل التلج واليحيى انك انك الفكة ورخي بلينة ورجع الحلقوم وكاف  
 رسته في كل ورجع على صفة ما لبيح الدم فيما له جمع ما يطلع من الجوار  
 على ما احسنه ايسرته في النسيج كلف الايشي في رخي ورجع في اعيها  
**والماص** ابن عوف في كل ورجع ورجع ما يطلع المعوث بنية  
 في الجيعة ويصلها ورجع في يبيح لم يفتح وعلى ما لقي في رخي ورجع  
 الرخي كلفه قال ما يبيح اللينة واليحيى في رخي ورجع واحد منها  
 جاز في مثل ذلك ولا من عيب يمنع فيه كغيبى الفكة **وروي**  
 في يشمل بعض اقسام الخصال فلع الحلقوم والود جيب وروي  
 واليحيى ما كان في الود جيب او الحلقوم لم ينج على المعصية وشقي  
 اجنل نصف الحلقوم وان ترك احد الود جيب او اللانك منها او صحت  
 الحلقوم بقولان او في كلف الود جيب لم توكاف عنه كحقوق وابت  
 شعبدما وكاف في الرخصة وقال ابن زرق وكاف الحلقوم ليعم  
 من غيبى فلع ما المعصية لرفع ونحوه تخليل والفكر ليعم بلينة  
 فلك الحصى التي في رخي الحصى ورجع عنه ما لقي الدم ولم يمتشي ط  
 فيه الود جيب والحلقوم كما قالوا من الفكة وطاف في الفكة صفت ما  
 لقي في اللينة واليحيى انك انك انك في الفكة وفول مالك فيما يبيح اللينة  
 والفكر في رخي ومنه ما في رخي في رخي وان شرب في رخي في رخي  
 الحصى في الحلقوم ما فركه في ان يصيب شيئا من الود اج لا ذلك  
 محلا لا يبيع مع الموت وانما يجوز في ذلك ما كان يبيع مع الدم  
 ويبيع مع الموت فلك انك انك في رخي عبد (شمالك) من الحصى على  
 الحلقوم وقال ابن زرق التي لا يمتشي في رخي فلع شقي من الحلقوم  
 ولا الود جيب خلاف صفة اللينة ونحوه ليعم منه الالام التي القلب

ارسلنا



العضو فمبطل الوجود فو في على اليسار **قلوب** ولذا قيل  
 بين حد اليه التي في قوة الحركة عالمها ولما كان اليه في القوى الوجود  
 او لعدم سمي **مبطل** بالتي ام الحلال او العتوان وعيسى عليه السلام  
 المحل الفاعل في الوجود والشيء في الاول وخضع الشئ في المسمى  
 لما يكون المعنى في ذاته وصداقته ويجعل له يكون حقيقة فيما سواه  
 الا ان الشئ واختلف في كونه ضروريا او نفويا **فقال** المحل **مبطل**  
**عرفه** والحق انه فليس في الاختلاف في التعليق **مبطل** في  
 ام لا والاشي ان في مسمى **مبطل** تحقيق ما لم يجب به في الشئ  
 قال في ام احتمى بقوله تخفيف ما يحتمل في الشئ وقوله ما لم يجب به في  
 فيه المعنى والمنع والى في قوله ليس الله فمبطل السببية والهيئة  
**المخبر** ما على عليه اذ في قسم او تعليق بشئ في في الامر في  
 في شئ في **مبطل** عن معنى يلزم ان يكون مبرهما بافاد ام او اجماع في  
 التعيين باللفظ في مسمى بلسانه مما لا يفي في مسمى وقوله في مسمى  
 بالامتناع او التزوي او بالافاد ام على فعل معني معني حقيقة او امتناعا  
 ووجه ابا فيهم في تكرار التزوي ووجه في التزوي في التزوي ووجه في التزوي  
 ما انه اذا ثبت اول القسم باحد في وجه الامتناع ملة كان مباحا او مكرها  
 او محيا او فذلك في مسمى والحلف لا يتصور في مسمى لفظ اذ العرف  
 لا سيما في الامتناع في الامتناع فذلك في مسمى في مسمى في مسمى  
 وعلى مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 المحل في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 التكرار في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 احتمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 الا اذا ذكر المحل في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 انشأ وصداقته في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 متعلقه في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى

افضل الاول في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 او في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 او في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى

افضل في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 او في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى

المسمى

العضو فمبطل الوجود فو في على اليسار **قلوب** ولذا قيل  
 بين حد اليه التي في قوة الحركة عالمها ولما كان اليه في القوى الوجود  
 او لعدم سمي **مبطل** بالتي ام الحلال او العتوان وعيسى عليه السلام  
 المحل الفاعل في الوجود والشيء في الاول وخضع الشئ في المسمى  
 لما يكون المعنى في ذاته وصداقته ويجعل له يكون حقيقة فيما سواه  
 الا ان الشئ واختلف في كونه ضروريا او نفويا **فقال** المحل **مبطل**  
**عرفه** والحق انه فليس في الاختلاف في التعليق **مبطل** في  
 ام لا والاشي ان في مسمى **مبطل** تحقيق ما لم يجب به في الشئ  
 قال في ام احتمى بقوله تخفيف ما يحتمل في الشئ وقوله ما لم يجب به في  
 فيه المعنى والمنع والى في قوله ليس الله فمبطل السببية والهيئة  
**المخبر** ما على عليه اذ في قسم او تعليق بشئ في في الامر في  
 في شئ في **مبطل** عن معنى يلزم ان يكون مبرهما بافاد ام او اجماع في  
 التعيين باللفظ في مسمى بلسانه مما لا يفي في مسمى وقوله في مسمى  
 بالامتناع او التزوي او بالافاد ام على فعل معني معني حقيقة او امتناعا  
 ووجه ابا فيهم في تكرار التزوي ووجه في التزوي في التزوي ووجه في التزوي  
 ما انه اذا ثبت اول القسم باحد في وجه الامتناع ملة كان مباحا او مكرها  
 او محيا او فذلك في مسمى والحلف لا يتصور في مسمى لفظ اذ العرف  
 لا سيما في الامتناع في الامتناع فذلك في مسمى في مسمى في مسمى  
 وعلى مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 المحل في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 التكرار في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 احتمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 الا اذا ذكر المحل في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 انشأ وصداقته في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 متعلقه في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى

المسمى

الاول في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى  
 في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى في مسمى







افق العرب  
دعهم

الرحمة الرحيم  
الفرح والسرور  
في آخرة الدنيا  
الشهيد ابن عيسى  
خلافه فلا هو

١٠٠٠

فاحش

إذا علم أن الفصحة خلاف الرتبة ولا  
خلاف في أصل الدين على الفصحة  
لذا قد تم إبطال الرتبة والرجوع  
إلى النسخ في الفقرة

إنا قد قال أبو جعفر عليه السلام إن القرآن من نور  
النور أرواح الله عز وجل







بالعبادة المخصوصة بالصحة لربها العبد وان كان له كسيف وروح بالحيث  
 انفسا عليه اسكن الله وان كان كسيف  
**المصير حيوان** معجونا عنه بكماله لينتفع به او ببعضه  
 ولو الحاجة والرجوع الاكل يبدأ ولا يأس من تذكيره (تسارع لا فخر جلودها والنفوس  
 عنى المباح منه الحيوان الطيب اذ لا ينفعه ذكاته او ثوبه) كما تخفى من حيلة  
 فقله لا عنى ذلك وليس من العبادات وقسمته حسب تذكيره والمثاق و  
 كذا السخ والنفس والبعد والكلب وعلى القول بالحكمة كالتخفى بالانفس كيم  
 للاشباع فيلجى والاشباع فيه بالحيوان كذا الضم والاشباع جنس يرب  
 به كانه لا كنه او جلد **وكذا كذا** من الطيب وطهارة كذا كذا  
 والحال في مفسر النعم في قوله وكذا اسرع الطيب في كنهه كذا على المشقة  
 وكل مباح الاكل لا يجوز له ان يحيا في الاغذية كانه كذا كذا كذا  
 يجوز اصطفاؤه لغتله وعدم الاشتغال به **فلا** كذا كذا كذا  
 ان يشغل الحيوان عن طعم الاكل فيفسد نفسه فيكون الهوى كذا كذا  
 له يشتهى في كل نوع من ذلك ما هو القرب بانه يشتهى اليه والا  
 يحصل قوله تعالى بكلامها اسبق عليه ما اذ اقبلت اقتضت اذ ا  
 ناجي ان يجرى واذا عري اجاب **فلا** كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 بلا حرج ما اكل منه الكلب وعند ارجحية يملك ولها مثله وعرا  
 لانه جنس اذا امدد على نفسه كماله في الحزق **فلا** كذا كذا كذا  
 ابو جعفر في حرم الخمر في اشغالها كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الكلب مباح له كلفه في النهي عن الخفيس وعلى امره بغيره كذا كذا  
 كذا لا يلبس اح لا وحده التزك كذا كذا كذا **وعليه** ان يجرى  
 يصيد وقدره اذ اخفى فتكته ذكاته فلا يعطى شق حبه حابه  
 مات بمحل خصه الملائكة لا اوصى فدا عن غلبه نفس او مال ولا يملك  
 او تهيئة الاسوار والجمعة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 فضل الماء والعكاز ما يرفع به حابه من عمد واهي والنور التي  
 اذ ارجع بعد ان اصابه لعينه ما يرفع به حابه من عمد واهي والنور التي

هل الشئ معراجا وادنى من ذلك  
 من البرق والافاق والاشجار وغير ذلك  
 من البرق والافاق والاشجار وغير ذلك

فكلاما وهو صنف له ليس منى لانه هو فدا ان يقطع له وشقة كسيف  
 فيضع الحق بلا يتبعون في العلم ان وجهه ان يقتل شيئا بين يديه يكون  
 صفة يرا على السبب يضعف الطعان وهو فاعلة التعدي على  
 السبب فلا هو كذا التعدي على المسبب **فلا** كذا كذا كذا  
 انفسا في كل شيء التي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 اقتضاه في حمله منه وعلى الواجب في مال النعمى كذا كذا  
 اذ امته **فلا** كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 يعود عليه حكمه بالاختلاف المالكية فيه كذا كذا كذا كذا كذا  
 او يشترط به شئ فيفسد حشونه واما ابن الكلاب قال ابن السوار  
 كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
**فلا** كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 لا يعيش مباح وللنفس منه ونهاه عن رءاهه مباحا وقال لا يجوز  
 منى الصلاة فيه وهو من ذلك مباح ان يطبخ نفسه لغيره  
 بدو صنوع في حرم الشئ قال ابن حزم راجع هذا الى حجة  
 وسببها كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 صفة مباحة به خلته وكذا رجعه او وضع به على كذا كذا  
 هو ضيق عيشه والواجب كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 الصبي المعقوله ونفسه ونفس غيره كذا كذا كذا كذا كذا  
 للمعقوله كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وكذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 المباح المصنفه والنفس كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ان مال كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 حبه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
**الحكمة** كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 لا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا

تكون الشئ الى حاله بحر او قتل  
 هل يجوز كذا كذا كذا كذا كذا كذا

الاشياء المعلقة

الحقيقة

في







دخول النصارى والتفكير في  
مرادول البعثة والتخليد  
بين الملائكة والحيدة بين  
جانب الأرض بذلك هل تتبعهم  
نفسه الشريفة الخ

بحث وپیرچہ دارلحدیث الدمشقی  
ودخولہ فی البلد فی القصر

والتمحيص في مع لول الدعوى باجماع الدلائل الثلاثة المماثلة والتشعير والالتزام  
وخلاف ابو حنيفة في (الالتزام) لم يفرغ من ان كذا باكل بدنه فخصمه ان خصمه (او)  
تعيبه ان يمنع بعض الدلائل بلا بحث بلغيه عنه هو وان ابو حنيفة  
البرهان على الدلائل التي اما بلا تنعيم (النية) ويثبت جميع الدلائل  
لان المحار لا يدخل في المنصوص فاعادة لغوية فالتبطل  
العملي المشهور ان الساجج المواقفة والعض القوي في الدلائل الالتزام وفنون الحنف  
يحيي قبل ان يلائم الالتزام وهو مشهور في العدم والامام ابن عوف  
يحيي في الباطن اثنى مع معني لغون البع في فيما تقدم ومن اعتبارها والحق  
العض في الابن في الباطن جعفر في بعض بلان كذا الراجع لم يثبت جهوده في  
في الاصل وان الخلاف ما علم الخاف في حاشيته بوجه فهو ان كان انما سم  
والتمحيص ومن جنى المستمر رجسته انه يمتدح على النفس من الحبيب فوكلاء  
لابن الفاضل وخبره في محبة الاعتصام في الدلائل الالتزام فوكلاء في  
لبن ومكون الدلائل مضافا او كفي في الدلائل الالتزام فوكلاء لابن الفاضل  
والتمحيص قال ابن رشيد الخلاب جني عبد يقضي الرهن لمتن في  
او كما قاله في الحقيقة على البلى والغنى والابن في رات الاربع منه جميع  
بلا جنى وحشي ما طي فيه اثم فلا وجه اخر لمن نعم وعشر نقل ابن رشيد  
في ان هب عزم الجني او غشاه في اثم كما كانت له من النعم وجميع بعضهم  
بالحق انه العون بالاجن في العكس وقريب خليله في رات الاربع ان الطبيب او  
الكثير في رات الاربع او اثم له في رات العون المعنى قاله  
المعنى فيها يصحاحه في بعضه طبيب الله وفي كشيته بالامان  
الضلع اعلى المشهور وقال ابن رشيد في رات الاربع انما هو  
الفتح والمشتكور في دفع البغى على الابل وقاله ابن  
الفتح ابن يوسف في رات الاربع ابن عبيد في رات الاربع  
منه فانه قال ابو جعفر في رات ابن عشتري اثنى في رات فاضلة  
اثنى في رات ابن سحنة اثنى في رات ابن عشتري وبعه وان يعنى

تتمتع

[illegible]

المطلوب، وما زعيمه أن يؤتى به على  
أفضل حالته



















لكنه لا يخفى على الراعي وفيل يرد على العيب وبما خلاه المستحق  
 واختلف في هذا بغير ما تقدم ان استعملنا وبغير ما عيينا بغير  
 يمنع من هذا وفيل يرد على العيب ان بلغ ويتصرف به ان لم  
 يبلغ **فصل في جزاء الصلوات** ان في كل صلاة على المصلي ركعة  
 او ركعتين من غير ان يكون في ركعة او ركعتين على المصلي ركعة  
 الصلوة فيصير بالركعة الواحدة ركعة واحدة او ركعتين  
 بالركعة الواحدة والركعة الواحدة ركعتين بالركعة الواحدة  
 ان يشي بان كان بها ركعة او ركعتان او ركعة واحدة او ركعتان  
 لم يصح بان شئت قلت في كل ركعة ركعتان او ركعة واحدة  
 وان شئت قلها بغير ركعة او ركعتين من غير ان يكون او يفي  
 فسلما كما يتصل به صيغة في قوله او ينصب شيئا كالا  
 او يفي له او ليس اوفى ويجوز فيه صيغة ارجى من كل صيغة  
 على ان صيغة جبرية صيغة او جند او صيغة كذا ان المني اعا القملا  
 (والفعل) وجميع ما تقدم قبله من غير ان يكون بالركعة او ركعتين  
 كما ان المسبب ان لا يتصل به في الركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 كما ان كل من سلك على صيغة في الركعة بالركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 وجب الضمان بالركعة او ركعتين او ركعة واحدة على ان النطق في صيغة  
 اربع او الى مشتقها وفلان الكافي يجب الضمان على الركعة او ركعتين  
 بقتله واختلف اذا قتلته مسكنا او حركا او حي عصفه فكم في وان لم  
 يكن قتلته عدا او لا فكم في ذلك في قتلته باختلف في  
 ضار انه قول ابراهيم اعم ومنه كذا الصيغة في جمع ما تكسر  
 فصيحة وقال (فاختلف) لا شك الا ان يكون في ركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 على ان ما تقدم لا يفي بشي من الركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 او من ادل له مسكنا او حركا او حي عصفه واذا لم يمسكنا او حركا او حي عصفه  
 فكم في قتلته واذا قتلته في ركعة او ركعتين او ركعة واحدة

وعمره **والخليل** والحياء بقتله وان لم يمسكنا او حركا او حي عصفه  
 وتكبيره وان وقع بغيره للقلب وسبب ولا يتعقب كغيره بقاء و  
 كغيره واللعن عليه كغيره كغيره وبني اصابه كذا في الركعة او ركعتين  
 وركعة واحدة او ركعتين او ركعة واحدة او ركعتين او ركعة واحدة  
 بالركعة او ركعتين او ركعة واحدة او ركعتين او ركعة واحدة  
 او ركعتين او ركعة واحدة او ركعتين او ركعة واحدة او ركعتين او ركعة واحدة  
**والا** ان شئت قلها بغير ركعة او ركعتين من غير ان يكون او يفي  
 فكما كما يتصل به صيغة في قوله او ينصب شيئا كالا  
 او يفي له او ليس اوفى ويجوز فيه صيغة ارجى من كل صيغة  
 على ان صيغة جبرية صيغة او جند او صيغة كذا ان المني اعا القملا  
 (والفعل) وجميع ما تقدم قبله من غير ان يكون بالركعة او ركعتين  
 كما ان المسبب ان لا يتصل به في الركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 كما ان كل من سلك على صيغة في الركعة بالركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 وجب الضمان بالركعة او ركعتين او ركعة واحدة على ان النطق في صيغة  
 اربع او الى مشتقها وفلان الكافي يجب الضمان على الركعة او ركعتين  
 بقتله واختلف اذا قتلته مسكنا او حركا او حي عصفه فكم في وان لم  
 يكن قتلته عدا او لا فكم في ذلك في قتلته باختلف في  
 ضار انه قول ابراهيم اعم ومنه كذا الصيغة في جمع ما تكسر  
 فصيحة وقال (فاختلف) لا شك الا ان يكون في ركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 على ان ما تقدم لا يفي بشي من الركعة او ركعتين او ركعة واحدة  
 او من ادل له مسكنا او حركا او حي عصفه واذا لم يمسكنا او حركا او حي عصفه  
 فكم في قتلته واذا قتلته في ركعة او ركعتين او ركعة واحدة

ارسل على الميت

تكبير



فيكون للصلاة في جميع عتلاته واما في ربيع تكبيري (تدعى) على جات  
 بغير التكبيري اقل من عتلي تكبيري الملامم في تكبيري **فصل**  
 وعلى صرا الاصل وهو القول المشهور ان صلاة الجنازة للارواح لها  
 واما في ربيع تكبيري اقل من عتلي تكبيري الملامم في تكبيري اقل من عتلي  
 لا يبي مع يد يد صلاة الجنازة لكون الاربع تكبيري اقل من عتلي الاربع تكبيري  
 ويقل عليه قول ابن رجب في صلاة الاربع التكبيري مع عتلي الاربع  
 والجميع وهو ما بالنسبة وعن مالك في مع في الاول كما في المكتوبة بيا على  
 قوله لسان اجماع في جميع المسجود في الاربع التكبيري الملامم وقال ابن يونس  
 وعبد الله وسنن والفقهاء في ربيع تكبيري مع عتلي الاربع التكبيري  
 والجميع والمشتبه والمشتبه رواية السجدة المله ونة وعليه الذي الشيخ  
**وحكمه** ما يبي اجماع اللع الملامم في ربيع تكبيري فان عبد الله والولاب  
 في ربيع تكبيري نال ابن رجب وهو الذي طعن ولما في ربيع تكبيري و  
 قبل في ربيع الاربعين حتى يفرغ من الصلاة فتنسقط عن الباقي  
 فلابد الجواب عن ذلك وهو ما في ربيع تكبيري ابن عات عن ابن عبد (الحج  
 في من مطلقا وقال اخرج خمسة واجبة قال خمسة قول ابن الفاسي  
 انما خمسة وهو المشهور وعليه ما هو الفيل **لما قل**  
 انما عليه في جميع مساجد كمال البنية على موته انقلافا وكذا ان ربيع  
 جهه غلاما كان حبيب عوان وجد نفعه او افقه في الصلاة عليه  
 ربيع اجفنته ومنهم قولان **عبار** اخر من ذهب مالك والكاية  
 يصل على كل مسلم ارمي جوما او محمدا او فاذن نفسه لادله زنا وغبي هم  
 لا يروى عن من خرب الملامم الصلاة على من قتله في بيعة ويختص احمد  
 افضل الصلاة على من طعن في ربيع تكبيري ربيع تكبيري واما من لم يكن  
 حد القتل مجزئات وبعيها يصل عليه الملامم واما من دكر ان يترك نفسه  
 ولعل الكسبي واشهر على انفسهم فان قتلنا البني ربيع تكبيري على غلات

في الصلاة و...  
 في الصلاة و...

فيكون للصلاة في جميع عتلاته واما في ربيع تكبيري (تدعى) على جات  
 بغير التكبيري اقل من عتلي تكبيري الملامم في تكبيري **فصل**  
 وعلى صرا الاصل وهو القول المشهور ان صلاة الجنازة للارواح لها  
 واما في ربيع تكبيري اقل من عتلي تكبيري الملامم في تكبيري اقل من عتلي  
 لا يبي مع يد يد صلاة الجنازة لكون الاربع تكبيري اقل من عتلي الاربع تكبيري  
 ويقل عليه قول ابن رجب في صلاة الاربع التكبيري مع عتلي الاربع  
 والجميع وهو ما بالنسبة وعن مالك في مع في الاول كما في المكتوبة بيا على  
 قوله لسان اجماع في جميع المسجود في الاربع التكبيري الملامم وقال ابن يونس  
 وعبد الله وسنن والفقهاء في ربيع تكبيري مع عتلي الاربع التكبيري  
 والجميع والمشتبه والمشتبه رواية السجدة المله ونة وعليه الذي الشيخ  
**وحكمه** ما يبي اجماع اللع الملامم في ربيع تكبيري فان عبد الله والولاب  
 في ربيع تكبيري نال ابن رجب وهو الذي طعن ولما في ربيع تكبيري و  
 قبل في ربيع الاربعين حتى يفرغ من الصلاة فتنسقط عن الباقي  
 فلابد الجواب عن ذلك وهو ما في ربيع تكبيري ابن عات عن ابن عبد (الحج  
 في من مطلقا وقال اخرج خمسة واجبة قال خمسة قول ابن الفاسي  
 انما خمسة وهو المشهور وعليه ما هو الفيل **لما قل**  
 انما عليه في جميع مساجد كمال البنية على موته انقلافا وكذا ان ربيع  
 جهه غلاما كان حبيب عوان وجد نفعه او افقه في الصلاة عليه  
 ربيع اجفنته ومنهم قولان **عبار** اخر من ذهب مالك والكاية  
 يصل على كل مسلم ارمي جوما او محمدا او فاذن نفسه لادله زنا وغبي هم  
 لا يروى عن من خرب الملامم الصلاة على من قتله في بيعة ويختص احمد  
 افضل الصلاة على من طعن في ربيع تكبيري ربيع تكبيري واما من لم يكن  
 حد القتل مجزئات وبعيها يصل عليه الملامم واما من دكر ان يترك نفسه  
 ولعل الكسبي واشهر على انفسهم فان قتلنا البني ربيع تكبيري على غلات











ما علمني هذا وقال الامام ابن عباس في حق الموت اذا انقطع  
 التكليف خاصة الغرض من غير اكل فذلك لا يشترط فيه ان يموت  
 الاضياء وملهه الله عليه وسلم (سبحان) يصح ان يجردوا في حقها الى  
 الله تعالى حتى ينفي عن الدنيا فيرفع العقل وايضا اجاب عن  
 الصلوة والحج ذكي ودعا والناحي في علمها وحقها للتسهييل  
 وانما على حسن من ياد بغير العسطنبي وهو كذا في احاديث  
 الناس في مع تعدد هذا وقد ذكرتها ونصرت في واحد في بيان  
 الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه مما كبر على علي عبا  
 دة الله تعالى بانواع الرفاءات واجناس الخافات والموت  
 انما يرفع التكليف بقدر مع بقاء العقل عن شدة الله تعالى  
 وانما ازاله فيا يرفع العقل وفيه في ارجح المريد  
 من الناس انما العبد في عقب الحج السجدة التي يسجد بها في  
 سجدة صلى الله عليه وسلم تسليما والرفوف في ابراهيم  
 الكرم وما شانه عليه في العشر في رضى الكرمية قال  
 علماءنا في اجابته على الداخلة والخارج وفيه في  
 عزها في رضى الله عنها انها كانت في حرم  
 ضاربها حين كان النبي صلى الله عليه وسلم تسليما  
 رعدة جلتا صار بينهما من صار كانت تنفس ذاك اعني  
 وجها او كانت تنفس ذاك **فقلت** فواض  
 سقوا في رضى الله عنها في رضى الله عنها انها اي  
 في الرعدة لان التستر انما في حالة الحياة في الرعدة انما  
 السرى وانما ردة رة وانما في الفرس وانما في الهلاك  
 في الحبر ولبلة الجمعة ولبلة السبت ولبلة الشرف  
 انما في ردة رة في ردة رة في ردة رة في ردة رة  
 بلان وانما في ردة رة في ردة رة في ردة رة

مَحَبَّةُ حَبِيبَةِ الرَّسُولِ فِي قُبُورِهِمْ

[illegible]

تمام الحديث في أول الصفحة الثالثة

چراغ القیوم

نسخ النبي عن زبارة البخور في حق  
الرجال دون النساء حسبه الله تعالى  
عيسى

3.1



بحث وپیرچہ الوضیۃ بر صلا

فَقَضِمْ

[illegible]

الزلاء على القصور

اور کلمہ بوقت الحقیقہ



[illegible]

الذخيرة وائل الله به  
وبه واحش هذه  
مربع بنفسه عليه

[illegible]

جی







قال في جوابه فقال بعد من وجوبه وقد تولى بالاسم به دخل هو تعبد  
 او كلفه اية فريضة وعليه من العمل بالاسم (المضاد) وتكليفه  
 به لا يجب له فيه من ان الكلفة فانه لا يملك ان يتركها واجبا  
 فكذا واجب ان لا يعمل بها من غير العمل بها من غير العمل بها  
 عبد الله سبحانه وتعالى في حلاله من غير العمل بها من غير العمل بها  
 لا خلاف في وجهه معلوم من دين الامة صلى الله عليه وآله وسلم  
 والله سبحانه وتعالى في الكفر ما يستحق عونه وبالله التوفيق  
 بعد من سئل عن وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها  
 الاجابة (استثنى) انه من غير العمل بها من غير العمل بها  
 والله سبحانه وتعالى في الكفر ما يستحق عونه وبالله التوفيق  
 سئل هل يجب على المسلم ان يترك ما زاد على ذلك بغير  
 من السعي حال الحيوة رغبة وكره **فصل في** ليس فيه  
 قيم ولا غرامة من غير العمل بها من غير العمل بها  
**ابن قتيبة** قال في فتاواه التي فيها ما ليس في التاجير ولا غرامة  
 ولا اجر الا بوجوبه باقلا مكانه او ربحه الى زيادة على ما سئل قال في  
 كونه من غير العمل بها من غير العمل بها من غير العمل بها  
 والله سبحانه وتعالى في الكفر ما يستحق عونه وبالله التوفيق  
 سئل هل يجب ان يترك ما زاد على ذلك بغير  
 بالتي اياها وسواها واجب فكذا واجب ان يترك ما زاد على ذلك  
 على ما سئل من غير العمل بها من غير العمل بها من غير العمل بها  
 وفي ملكه الكسب لغيره ملكا لاجل الحاجة والضرر في جود الموت فكذا  
 التي منه وانما هي من غير العمل بها من غير العمل بها من غير العمل بها  
 واعتقد في موتها احد فقيل انما هي من غير العمل بها من غير العمل بها  
 لكل مائة **قلت** في كتاب ابن مسعود لا يجوز ان يترك ما زاد على ذلك  
 في وجوبه الامر في وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها

كما اشتهر

كما اشتهر **فصل في** لا يصح رخصته ان يتركها فكذا الباجي  
 وعليه من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم **فصل في** عني ان يتركها من غير العمل بها  
 في وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها من غير العمل بها  
 بعد من سئل عن وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها  
 ابن قتيبة رحمه الله تعالى في حلاله من غير العمل بها من غير العمل بها  
 يكون في حلاله من غير العمل بها من غير العمل بها من غير العمل بها  
 معناه لا يجب ان يترك ما زاد على ذلك بغير  
 الدنيا لان ما انتفع به من غير العمل بها من غير العمل بها  
 ان سئل عن وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها  
 يجوز العمل بالبدن في غير حلاله من غير العمل بها من غير العمل بها  
 الحيوة بوجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها من غير العمل بها  
 والله سبحانه وتعالى في الكفر ما يستحق عونه وبالله التوفيق  
 وكره ما زاد على ذلك بغير  
 وكره ما زاد على ذلك بغير  
 ان يترك ما زاد على ذلك بغير  
 الله سبحانه وتعالى في الكفر ما يستحق عونه وبالله التوفيق  
 او يترك ما زاد على ذلك بغير  
 او يترك ما زاد على ذلك بغير  
 به المقصود الثالث **فصل في** ان يترك ما زاد على ذلك بغير  
 يعني ان يترك ما زاد على ذلك بغير  
**في النوازل** ان يترك ما زاد على ذلك بغير  
 لا يترك ما زاد على ذلك بغير  
**لابن عبد الوهاب** عن ابن القاسم في وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها  
 بعد من سئل عن وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها  
 لا يترك ما زاد على ذلك بغير  
**قلت** لبيان علي بن ابي طالب في وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها

منه

في الميتة

الحكم في وجوبه من غير العمل بها من غير العمل بها

الذي يتركه ملك  
الحي

في المملوك











فقال نبي الشيطان لهما جميع المزامير **قارعة** الحياة المستقرة  
 كما قال كذا على كل الاصل في انبعت مفاتيح المعنى كجانه كالحيت فيه  
 ولا فساد في الاصل في انبعت ولا يوكى لا يطلع  
 الجبل في يوكى لا يبعث في البس من ذواب البس (الرجل) ايام ونحوها  
 ولا كذا تعني الصلاة على الجنين وهي انه بلا استعلان على ارضه  
 على قوة وما فيه كالعق ربه فوالا المالكية ونحوها في حياها فيصلي ولا يفيك  
 ولا يوكى ولا يفتنى **قارعة** وهو المستغرق كانه في حلق الميت  
**قارعة** قال الشيخ ابو عبد الله في المعنى في قوله (الشيء معني يبي)  
 المعنى والاصل في التي كونه بل تتلف في المعنى (الشيء) الخراجي اهل بالطمع كقول  
 الخبير (الشيء) المتكاتف او الموقوم ومعدن العبيد او بالجمع كالتفوي  
 (الشيء) الخراجي الخراجي في المعنى (الشيء) جعلت في الغنى المتوسط والكنة  
 وهي رت عند مطنة الغنى للعلانية واعتبارها في الغنى على تفصيله  
 قال ابن العربي (الشيء) الخراجي الخراجي الخراجي الخراجي الخراجي  
 حفران في حياها وتعدى الجمع اسفل في عيني المتعدى منها كغسل التي  
 من الخبير في حياها تعدى رتبة العبادة التي في حياها تعدى تعدى  
 حياها رت في حياها تعدى رتبة العبادة التي في حياها تعدى تعدى  
 من اعلى حياها تعدى رتبة العبادة التي في حياها تعدى تعدى  
 لان ما الى تنب من التكليف في المعنى (الشيء) الخراجي الخراجي الخراجي  
 وان عجم (الشيء) الخراجي الخراجي الخراجي الخراجي الخراجي  
 اعطى الامم في حياها تعدى رتبة العبادة التي في حياها تعدى تعدى  
 اهلية الزكاة انصل الاربوب بها لان يعطى اهلية الافعال في حياها تعدى  
 وفيه المتكاتف وتعدى الامم والاعمال في حياها تعدى تعدى  
 التي كونه حياها تعدى رتبة العبادة التي في حياها تعدى تعدى  
 التي كونه حياها تعدى رتبة العبادة التي في حياها تعدى تعدى  
 التي كونه حياها تعدى رتبة العبادة التي في حياها تعدى تعدى

وقال

[illegible]



العلماء على كون المساكين كاهن كاهن ام لا **وقد** اختلفوا في ذلك  
 واذا اصاب الغنى بعد الوجوب بائس وقيل بوجوبه من العيشة في ماله  
 الزكاة كمن وجد ماله او يتبع المانع بذلك **قاعدة** فان الشئ  
 ابو عبد الله بن محمد بن المغيرة بن نوح الذي كره في بيان الواجب في  
 مالك والشايعين ان الاصل في العبادات من اركانها وتلك التعليل  
 كما هي الواجب اعيانها **وقال ابو حنيفة** معللة بالمالية  
 ان الحق لا يملكه من الغنى في الواجب فذروها لغيره اخراج الجبر  
 الفقيه جانه يكون في الواجب لان القيمة لول كان في ذلك  
 له ذلك **وقال ابو حنيفة** في معنى القاعدة ان المتصور عليه عند  
 وهو مال الشايعين في غير الواجب وعند بيان في الواجب  
**قاعدة** ما غلب فيه من الاداء من الاموال لا يستثنى فيه  
 التكليف ما غلب فيه من العبادات ففي ذلك التكليف والزكاة عند  
 مالك من الاموال التي غلب فيها من الاداء من غير ما غلب فيه  
 من العبادات وهذا في غير الضمان واما الضمان فماله ان يكون  
 من غير المخصوص به مال الصبي الممينا ويوجب في غيره فلا يملك  
 النكاح والمال جهاد ولا يبيع المال هدي ما دام على فله **قلت**  
 وجوب الزكاة في المال الموروث بان يعلم به الوارث خمس محض والمغني  
 يدل على جيل خطاب الوضع لان المال في ضمانه وعلى وجهه عليه عند  
 ابن النجار الا بعد القبض والتخفيف بدل على انما في الخطاب التكليف  
 دون عبادات اموال الصبيان والمجانين مبني على ذلك **قاعدة**  
 التي كره عند مالك معللة بتقصي الخوفا له وهذا المعنى يطل بالقيمة  
 وعند ابو حنيفة تغلب بعينه فلا يقبل **قاعدة** العينان عند مالك  
 ماله واحد في الزكاة فانه مال مال الذي كره وجبت فيكون له اعتبار  
 النكاح والذهب له بشئ واحد يمكن احدى الامور بالآخر **وقال ابو**  
**حنيفة** باقية كمن في التجار باعتهما الجنس عند مالك

بالعلمي

بالعلمي في الصورة بالتحاد وعند الشافعي بالامسح ولا مودة ومن شئ قال مالك  
 بالتحاد البني والتشعبي في الزكاة والتي يروى عند الشافعي بالتحاد بينهما  
**قاعدة** فان الشايع ابو عبد الله بن محمد بن المغيرة بن نوح الذي كره في بيان  
 مصرى في كراهي الامسح في الح وكد طاه في كراهي في كراهي في كراهي  
 انهي في العفة الى التفرقة الغالبة ونقص في الاضمان لنفسه دون مولية  
 والنسب والحد في الحمة والتي المنفعة المعفوفة من العينين واحتجوا  
 العبادات الى النية لتبديدها بينهما وبين غيرهما من العبادات او  
 لتبديدها بين من انتفع بها في من نيل بذلك الكفاية وغرضها  
**قلت** تقع ذلك من تغلبه ونفذه غيبه **قاعدة** فان  
 الشايع ابو عبد الله بن محمد بن المغيرة بن نوح الذي كره في بيان  
 اجمل ما وجد في غير اهل بيته فلا كشي مجر على الاول من غير او في مجمل  
 فيه كمال في من المكاتب وما يجب يقتل له الولد ومالك العاقل  
 هو بالظهور لانه كل انبيك لشمس وبيد في زيادة الحج ونفذه  
 بعد تغلبه في مالقة او بالقيمة لانه كراهي **قاعدة**  
 عصمة التي وجبة صفة حكومية وتضمن في اباية التي وجبة  
 وهي متضمنة على غير التي جمع باليسفونة وبالموت **وقال ابو**  
 المنذر في وجبة من غير زوجة فله عليها عصمة وهي امتناع  
 من غيري فذهب بالطلاق المبرور بالموت **قلت** واحكامها  
 في حواصا قد بعة لصاح الدوام والانطلاق اذهبي حسب لها وجبة  
 لحصولها في النفقة والسكنى والميسر اشأ وغيب ذلك كذا التي  
 حاضا او غلب او في بعض من في حواصا مالها بالنسبة في كراهي  
 ثلثها والنفقة عليها بالحب والدمع والامسح والشعبي والادب  
 وساجي حفره الثانية له عليها عصمة التي وجبة لا ينقطع  
 ذلك كله الا باليسفونة بالخلاف والموت والحضور والقيمة  
 في ذلك حواصا بكل ما يقع التي وجبة من الحواصا مع حضور

ب  
نرى بيا الله



مضروك بمنعها من معاج غيبته لا ملك التي وجع لمنعة التلذذ  
بما نال من راضية ولا عيبا بالكلمة والتمني والامارة والاستغفار  
بما لم يجر في السلطنة المفتخرة بالوصفة صام والبيع العكسية في ذلك  
فما فيه راحته من امتني قبة عليهما ويكبر في جميع ذلك اسالة العفوة  
التي هي ما دام كذا واحد منعها غيبته يحكم لربها مع عمنه عند بكلاف  
او قوتيت لوجوب الحكم باسقي الى العصمة وفي امتنا وسمي احكاما  
التي حين الربيع الى الربيع لصا فتش تخرج في اتنا واحكامها على ثقلها  
وتخرج التي وجع بذلك التي ما كانت عليه من التضييق المطلق للاستغلا  
لها حينها بمنعها من كذا كانت قبل العصمة التي ملك سببها  
**فلا عذر** في مع العصمة بالبينونة يصيبي التي رجيب على الاجنبيين  
بذلك (سكناء) واحدة كذا منعها مستقر بيت منعها وفيها  
ملك ان يمنعها من مع الجماعة والاحتياج فيترفع بهجوم احداهما على الآخر  
وخرقة الف من تحيد التمتع ومقته في **قوارير الشجر**  
قال ابن ابي عمير ان ابن ابي وجع زوجته بذكره (سكناء) مع  
وان لم يكن ما من اذ ليس له ذلك وكما احب له (الخبرة) مع بيت  
واحد **وقال ابن الجوزي** لما شكك معه وان كان معهما اسالة  
اجنبية ولا قسم الداء بينهما الا بالباطل ويكون برب كذا واحد الزلفان  
المرجعة وشكر البيت التي في كذا بعدا بذكره **وقال**  
**وكذا** كذا الامانة والاشخاص والاجراء في ذلك من **وقال**  
**عمر ابن عبد الرحمن** في بني نجيعة في الناحية اقصية بفتح ط الهوا  
من الجوزي في يد جده وثا شيئا بها **وقال له مالك** في  
ومع في اثار ضارعة عنده **قال عمر** ما يوجب ثبوت نعمة  
في رجة الغائب ربهما الخالي اوله دون موضعها او كذا باطله  
او يجيب انها والحقبة منها او تشكيكها وفيها على ما تقدم من روايات  
الغلبة را فوال اعلم وفيه شيوخه كذا يشك في العلم او شذوذا

روح القدس يحيى النورين  
45 جنيس

[illegible]







انفردت في القلوب فينزل في القلوب

انفردت في القلوب  
في القلوب

بغية ما به يتعرف علمه او لا يعلمه ولا يلزمه نفعه او رجاؤه البغية على  
الارواح وفيها يتعرف علمها وفيها لا يلزمه نفعه او رجاؤه وان لم يكن عليه  
البغية لارادته وكان في نفعه وجه وكاد له ولد **قارح** في الغنى على التمسك  
بالنعم من ذوالنعم من يتبين ان منتهى المال العتيد بان كان اللاب البغية تنفذ  
به ولي رغبة في علمه على ما ليس له في علمه ويطلب بالانفعة وان كان  
يطرح في بعض علمه انك تعلمه او يلزمه الابن في **قارح** اذا تعدد  
اي اجاب المحرف في مال او في وجه جميع من عرفه في انما فيه بلو كان  
اجرا في بغيه من او اجاز في مع او ابلا او ابلا انما فيه وفيه في الابن  
ويحتمل نفعه ان كان مغبى في الابن في نفعه وان كان كيمي في علمه  
في كان في نفعه مغبى في الاولاد والاشق على غيب علمه والابن على الابن  
**قارح** في الغنى في لوز نفعه التي راحة لزوجها العبد مغبى على ان  
يطلب ان لا قال بعض ام والمذهب انه يملك غنى ملكه فيبقى في  
انتم سيد فيلك انتم في علمه ونزل في مغبى على الخلفاء في علمه ان  
يملك هذا يعني مالك الام لا وقال النجاشي ان كان ملاذ وناله في التجارة  
والنفعة عليه وان كان في محسوس عليه في نفعه عليه **قارح** في نفعه  
رحل الخلفاء التي اعطوا العبد **المشهور** في اجاب الخلفاء  
منع الوكيل ان لا يستمتع او النجاشي رجاؤه في علمه ولم ينفذ في علمه  
استغنى عما على المشهور في قيل لا تستغنى وفيه شامل بعضه لا تستغنى  
النفع ان لم تكن مما لا على المشهور في قيل لا تستغنى وفيه ان شئت  
لذ هو انما الخلفاء لا يقطع ونسب ومنع الرطب وان نفعه على الارض والاسم  
نجاشي رجاؤه في علمه ولا ينفذ في علمه ولا حمل لان وديا على علمه في علمه ان  
مستغنى هو او غيب علمه او اذ لم يملك في علمه في علمه في علمه  
الذي يملك في نفعه من التي رجاؤه انتم في علمه في علمه في علمه  
مما ان المشهور في مستغنى في نفعه وقال النجاشي في علمه في علمه في علمه  
هو الا نفعه والاشق في نفعه وقال النجاشي في علمه في علمه في علمه

انما

انما في جميع اجاب مالك **وقال ابو الحسن** في علمه في علمه في علمه  
ان في علمه والاشق في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
على انما رجاؤه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
هو الا نفعه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
الصد او غيب علمه او اذ لم يملك في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
**حليل** في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
بغية اذ لم يملك في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
التي واما المشهور في مستغنى في نفعه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
فان المشهور في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
كان نفعه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
مالك واما المشهور في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
والادون في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
عند ملك على رجاؤه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
البيعي في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
الرطب في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
بلو في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
عنه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
انما في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
لكن في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
بعد الخلفاء في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
مع نفعه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه  
وكي علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه في علمه



ديمها خالفت بما ربه اجنا الشيخ الامام اصبحت في وقت طلوع الشمس والمغروب  
 للملكية لما اتي بمرور في ذلك **فلا حكمة** في معكنا العيني من التركة  
 فلا على ابن احمد ابن النخاع المصيري ما لم يخر العيني من هذا العيني الى هذا الغنا  
 وان ادعى التوريث في بعض او يعطى كفاية علم **فلا حكمة** هو اعتبار  
 الترخي ويعطى من عنده نصاب على المشهور كدمع اثنى منه وفيه يعطى كل  
 يغنيه وقال عبدة الملك ما يعطى نصاب **فلا حكمة** الامام المطلوب  
 بالشيء عيني طارئة له وبها لعكس تغنيها عما يدة الطالب على العمل الصفة  
 لغني وجنت عليه او عمل له مسبب وجوبها وهذا اختلاف الملكية في  
 اعطى نصاب او اعطى ما لا يعلم وفيما اذا كان المحبس عليه الجاهيل ممن  
 يستحق اخذها او متولي التهمة على المحبس جنت في المشهور الى انه اخذ  
 التركة عيني طارئة على المحبس على يسقطها في ركنه او لا انه لا جاز  
 فلا حكمة هو ممن يستحقها وفلان اذا كان الشك في حصة في المشتري  
 جنة او غير ذلك اشيع جنة في اخذ بالشفعة من نفسه وباري فيكون  
 مملوكا لنفسه او مملوكا غيبا بسببه وذلك لان كذا في التركة من الدينة  
 اما من المال فانتهى مالك فمما لا يخفى المعاملة بتغنيها للعمود  
 وليس ذلك في الخطا او فناء الشراعي للجسم **فلا حكمة** اصل ما في  
 اعتبار حصة الواحد فيعنى اثنى هذا الك فيكون على العبد في التركة  
 والبيع وفي الاب مع التفت بالعرف والتعصيب ويتبع لنفسه فلا تغيب  
 وعمر الغيب اسير يوحى من الشخص الواحد باعتبار الغنا ويرى عليه  
 وفي اربني حله ويغنى الواحد والى كالعلاقة على الخلاف في العمل في  
 القاعنة واصل الشراعي في نصاب اصل ما في **فلا حكمة** في العلم  
 مصادي قال الامام ابن عبيد اعطى مسلم جنتي الفوت يوم العظمى  
 ما اعطى غالب الفوت ارجى في المسمى لك في المقصود وجوبه عليه  
 ولا ينفذ باعطاء فلان لانه زكاة كالحقبة تاذية والارضية في واحدة فيل  
 عني ما في اعطى كل في مسلم زكاة العظمى ويجاب في وجوبه بعونه وجوبه

عليه

عليه اخذ الطلاق ليس جوا حبه له ويند بان الكلام مملوكا بالبروع على  
 المشهور بجماله وعليه **فلا حكمة** فالابن ذابح في من بالقي وان وذلك  
 ابن كذا في من باسنة وقيل مسنة موكر في وكان عبد الله بن جهم في  
 الى مسنة مسنة في ضار حول الله صلى الله عليه وسلم تسليمه وكان في ضار  
 قوله في ضار اي احببها في من وجوبه في من ضار في من ليجب في راء  
 اعطى على المشهور **فلا حكمة** فلان الشيخ ابو عبد الله محمد بن الحنفية  
 اخذت الملكية فيما ليس طلوع البهي الى طلوع الشمس احوال النصاب  
 في **فلا حكمة** اي من اعنة فتصحت في **فلا حكمة** هو الله  
 عليه وسلم تسليمها جنة هو الفلاني الا ان الشمس لم تطلع او من البذل  
 فياخذ على الفضلة الا في اول قوله طلة النصاب في عي او عليه اخذت  
 فياخذ على الضمة في العظمى على القول باخذها في اليرم والارص  
 في اها لخصي اس الى وقت في الصوم جنة او جنة في نصابه ومن كان في  
 الغنية او جنة ما به وجوبها فوسعا بطول اليوم وجوبه وعليه  
 اجنى له الا غنية بعد يوم الفج قبل طلوع الشمس **فلا حكمة** المشهور  
 وجوب زكاة العظمى في يوم شمس ليلة العظمى وفيه بطول في يومه في  
 يقطع للمشهور وفيه بطول في نفسه وعني اء يقطع في يومه وفيه  
 في يومه في نفسه وفيه ما ليس في يومه وعليه بقاء اعطى بها قبل كذا  
 مسبب من ذلك وعدمه وعلى فلا حكمة الا جازع على عني الملا جنة في العمل  
 قبل وجوب تسببه وجوبه والمشهور عني اجنى ايها في يومه في نفسه  
 ليلة العظمى لتفقد حلة في نفسه وبما في عني ابن الفلاس في اجنى له  
 تفقد حلة في يوم العظمى في يوم او يومه في اجنى الله ولا يجرى به وما  
 كان ابن عبيد الله في يومه في نفسه في الفج في يومه او فلا حكمة  
 وقال صاحب من ان اجنى حلة في العظمى في يومه في عني واما كان ابن  
 في اجنى حلة في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه في يومه  
 ابن يونس وجمهور ان يكون ابن الفلاس اذا في اجنى حلة في يومه في

وقت اخراج  
 زكاة الربيع



الطبيعي يسوميس ان يبع بعد الحويدي الصفه ثعبان ابن يحيى ومن حفر فوله  
 على ظاهره لانه ان يقول يخفيه اخي اجعل في ارضك الشجر وذالك كما يجوز  
 لانه اخي جفا قبل وجوبه فلا حرج في ذلك الشجر ابو عبد الله محمد  
 المغربي وجوب ركاة البطني على من سجد الخرج بالامل وعلى الخرج  
 بالخرع عند مالك والسمايعي يذاق التبع للامل اضيق الخرج الى العبد الذي  
**وقال ابو حنيفة** اذا وجبت على الخرج بالولاية ورد به الخرج  
 عن الارب قالوا لعل على التسمية بين كذا فعل وكذا فعل احد من ذبقت  
 وكذا فعل محمد بن علي **فلا حرج** في ذلك الشجر ابو عبد الله محمد المغربي وجوب  
 اخراج البطني بالموافقة يخرج عن النواحي عند مالك وعند الحنفية  
 بالولاية **قال الغني** او كذا فعل في المسلك كذا ولا تنوي شيء من  
 المسنون وكذا فعل سجد قالوا وجوبه عند من وجب سبب الولاية  
 قال الشجر ابو عبد الله محمد المغربي ان كان الفاعل من جهة مالك فلا حرج في ذلك  
 عليه في العبيد واليسى ولا حرج في العبد الذي وجب فيها امانة خصص وجوب الا  
 على من على النواحي من جهة عيسى التي وجبت ككون مضمون في الكيف والقياس  
 ان يكون في ذلك الفاعل ابن الفلاس لانقطاع العصمة ارجح ماله ككون  
 ابن الفلاس لبقاء ابيه في العبد **فلا حرج** في ذلك الشجر ابو عبد  
 الله محمد المغربي الامار في العبادات الا في من لم يواجر من سبي وجوب  
 ملكية النواحي عليها لكن جلاء اداء واحدة البقي عسر قوله في عهد  
 ابيش دعوى وعصمة ابيش يعني قال عيسى هذا جفا ليس بالديليل جلاء في الله  
**فلا حرج** في ذلك الغني التي لا تجب الا في العبد الذي وجب في الشجر  
 العبد الذي وجب للجنان مع في كذا التبريد ولا يعفى الا في وجب ركاة البطني  
 على من لا يعفى في الارقة ومطلوع الشجر في كذا واحد هو ان البطني موصوف  
 في من لا ان كان يعفى على حاليه ان اسروا اليد فملكه والنواحي غير مستثنى  
 وعن الاهلية مطلق والجمع بين كذا التبريد في البطني للاختلاف حسب مذهب  
 والمستثنى في جملان عليه وعنده يجب سبب العبد فيقتل كنفه ان النواحي

وقد مدفة اللاحق لمعنى شاعرا ولا تعنى القليلة في القليلة من قبل  
 الاصلان انما في البغية والسكينة التي البغية ربيح، واللايكية  
 والسكينة لا تسمى، واللاحق متى اجدت والعامل عليها جايضا يوحى  
 بغنى عمله وان كان غنيا وحي اذ يعني ان كل ما يعني ايلخذا بوضعية  
 والمولدة فلو بهم فيلاد وادنى على الاذ الى يتمكن اسلا منهم وفيهم  
 مسامون ليع انما يعطوا اليه من اسلا منع او يسلموا او يسلم به  
 انما عمن وجا ان كلاب شي لاريف يعترفون والاولا للمسلمين في شي  
 اسلا مع خلافا والافعال  
 كان سعة ولم يثبت منع كقوله في سبيل الله الجهاد والى باب  
 وابن اسيد رواه ابو عبيد وصيغ طاعة والمشهور انه الفاري  
 قال الامام ابن علي في كلامه في قوله في سبيل الطاعة  
 بل لا بد من طاعة قال الامام في كلامه في سبيل معينة لم يعط الى شي  
 او ينفذ موته وغناه ببلده لغور اجمعوا الا يعطى الا في وقت  
 ابن عباس عن ابن عبد الله اعلموا هذا له من عبيد عن حذيفة  
 اعني في هذا عن قال الامام في الخيف اعتقاه في النية وقول  
 حذيفة من اعتنق احدكم على به بعينه حق كونه الباقى في عبي  
 عنه في النية واللاحق معينة في كلام الامام ابن علي في كلامه  
 كقوله في كلامه له مثله الى مد مدفة في النية في حذيفة وارجى  
 ابن جشيمي الخلافة في انتسج اما انتسج على الخلافة في (نوع شي كان)  
 ابن لا وقال ابن العربي في النية وكما يشرب في كلام الامام  
 فيقول قول الامام في حذيفة حذيفة اسلا على عليه ولو قال في اى  
 وديعة او علي حذيفة الى عبي الحول فقال الامام في عبي الحول في المتع  
 ما وابتداه وقال ابن جشيمي في انتسج في ذلك على ثلاثة افوال وفيه  
 لا يبعد في وفيه يمدح في عبي المتع وقال الامام في عبي المتع  
 في كلامه في قال الامام في حذيفة (نوع في النية) في حذيفة



[illegible]

كتاب والمعلم يامى ان بالغا : . . القتل الملامى فقط  
 وان كان صبيبا قتل الملامى فقط وان طمى احدا شتى :  
 مع الاقوام منها **اقا** كمن في المملوك بالكلاب ولا يستوي  
 بحكمه وهو صانع البضغ او الكا : . . بكل المنة وهو موصوف  
 بان شىء ما يفتنه بعد لمركه **بلا** كذا هذ وان شىء ما ينافض  
 كشيء ط ان لا ياتيهها او لا ينى وج عليهها ولا نفعه لهما او لا ينيهما  
 بعين يفسخ مكلها وفيه قبل البضا وفيه تحيى المنة والوصا  
 في استقامه ييمى او التمسك ييمى والى حارث ان شىء  
 لا نفعه لهما وجلا اتبعها اتصا تحيى في ثبوت انكلام وج يفسوف  
 (الشيء ط وان لم يسر يبعثه لا تحيى فيه وقال ابن الغلام ييمى وقال  
 القيسى : جايى وان شىء باطل وهو شىء ط ان لا ياتيهما **لا** ارب  
 (الغلام ييمى قبل البضا) ويثبت بعده بمعنى المثل قال الحر وهى  
 المثل حكم الان بفساد من عيسى مخرج وقال المتطير شىء ط عدم  
 الميى ان ييمى قبل البضا وفيه ييمى بعد البضا فوالان لا يرب  
 انكلام وج زعم عبده امتز عيسى) ومثلى ان الولد يينهها ييمى ولو  
 بنا والولد لهما ونحو ابوا يعيى ان الولد يينهها ولها بالبضا مسمى  
**المنك قال** **بخ** في الموقر ان زاد على المسمى باعلى قوله ابى  
 يعيى لا يفسخ قول عيى الى وج وعلى امانة محرمه عطف الزايد  
 واختلاف في شىء ط بفتنة المقيم حق كى بى او اس فيه مخرج من  
 اجازى مخرج وحى هه الحنى وقال بكى واحده منه كشيء من الكلاب ملاك  
**السخوى** قال الكاسح ابن سبعة اخفاك نفس حتى باحة النخوى  
 بذكر ثبوت تقيده او تقيى عيى ثبوتة وهو يوجب خيالى المعزى  
 ولا مهي يعرفه به فيه البضا مكلها ولا يستلنى بفساد العفلى  
**قال** **ع** قال الشيخ ابو عبد الله حر المعزى اختلاف المالكية  
 في تغلف النخ امة بالعمى وثلا لهما المشغوى يتغلف بالعمى بالبعول











والسبع حتى يكون على النكاح وهو مشهور من ذهب المشايخ يعني انه ما  
لا بد من ثلث الملك لا يجب ان يتصور فيه بالملك بل لا بد من  
المضود عنه ملك والتشريع على النكاح الاستمتاع بالزوجة  
وهو عند الجمهور في النكاح فلا تافى للحيث فيه **قوله** في سبيل النكاح  
في السبع سبيل سبيل النكاح عند ما ملك والتشريع على النكاح  
بالنقطة بالنقطة بوجوب النكاح للزوجة وعند الجمهور النكاح حيث يقع  
على خواتم الفتيات فلا خلاف ان لها النكاح ينشأ من النكاح **قوله**  
اختلجوا في تحيين الامة تحت العبد فويل لغيره الذي روج ولا يحتاج اذا  
كان حيا وهو قول مالك وقيل ملحقا لنفسه من عذرا يعني عليه السلام  
وتستحق كحبيها على النكاح يعترف مطلقا وهو قول ابي حنيفة  
وحكمه الثاني **قوله** الجمل بالاسباب عن كتم كسب  
المعتق ما تضمنه بالعتق وبالحق فربما كان للكنية كتم كسبها جاعلا ان  
لها النكاح والصحيح ميراث نكاحها كالتنكاح والاشتباه  
وما في نكاحها من ذلك عللوا في الفصول المشتهرة بالاشتغال به  
زوي الامة حيث لا يخلو امانة **وقال** في النكاح المشتهرة ان  
الحمل بالجمع غير عيني لان الاحكام تتبع اصلها وان جعل المكلف  
**قوله** المشتهرة من مع ذكرك ان العضولين كالمملوك حقيقة  
مخرج ارجب الى جرح في اشتقاق الصدوق الموقوف بيمينه لا يتلوه  
كالعتق ولا يصدوا ارجب اليه يوم في اشتقاق الصدوق الموقوف بيمينه بل  
يتلوه كالمثلي ولا يصدوا في النكاح كالحق مع حقيقة السلق في البيع ولا الصدوق  
في بيعه بل فيه وهو لا يشترط اذ قال في مع ذكرك **قوله** اشتقاق المالكية  
في البضع هو العضو المتعلق او لا بد من ان يشترط في ذلك ان يملك  
المرء وحده في النكاح او المسمى على نكاحه او على جرحه او على بيعه  
في يده لانه كانه في حقه شيء عينة واما بالنكاح فيكون المسمى البضع  
كالمسلك المتوقفة في هذا يكون الصدوق موقوف باليمين المدة كالماله

المرء في ميراث الحمل بالسبب  
والجرح بالحق

هذه امقتضى التفويض او بما حووا مفسوما ليس السبع في ذلك  
وهو مقتضى التفويض بما ذكره في الغرض بالحق في بعض النسخ وفي بعض  
على نكاح التفويض وفي هذا المثل على انكاحه وفيه ملاحح جرح على  
الاسماء لانها صفت به على الحجة واما على نكاحه وهو على النكاح  
ايضا **قوله** في النكاح البسالة بالغ في كذا في قوله بان جرحه غلاما  
لانه حبيب بخلافه في النكاح البسالة في قوله بان جرحه غلاما  
في جرح امة على ان اول ولد له حتى في النكاح فامسك كماله وجمع  
على ان ولد حتى في المشتهرة ان لها المسمى لان المقصود النكاح والولد  
قارح لا يتغير جملته والافيس مع او المثل لانه في قوله على جرحه  
عيني **قوله** في النكاح البسالة لو دخل على نكاحه وولده  
في نكاحه ويصح النكاح ويصح ان البسالة في النكاح وهذا الملاحح  
بالجرح في البسالة في قوله في النكاح وفي قوله بالذخيرة في قوله  
**قوله** في نكاح البسالة في قوله في النكاح وفي قوله بالذخيرة في قوله  
ملاحح موجه  
لانه بعض الملاحح في نكاحه في قوله في النكاح في قوله بالذخيرة في قوله  
من كسبه او لا ولا في نكاحه من الملاحح في قوله بالذخيرة في قوله  
ملاحح في قوله في النكاح في قوله في النكاح في قوله بالذخيرة في قوله  
الشيء في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله  
**قوله** في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله  
وتجده عينة في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله  
وابن عينة في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله  
الذي في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله  
وتجده عينة في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله  
من ثلاثة عشر في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله  
من شعيبي **قوله** في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله في نكاحه في قوله بالذخيرة في قوله



مستين وسبع مائة بالان في المصدا بالبحر يدنوقس بالبحر بملاية دى عس  
وعشرون دى عس واذى ذالك الذي مع اى بعة وعشرون سبعة شعبي واولا جماع  
على الله ونبية اشي عينة اوفية الحجازى واما انى بعون دى هما على عيدا انصاب  
البضة ما ينادى دى عس عس والى جماع على ان نصاب الذهب عس ودينارا  
د هيمبا دى دى اشي عس ووزن الدينارى اشي عس اثنا عشر وسبعون حبة  
شعبي **وقال ابن حنبل** في اثنان وثلاثون حبة **قال الخليل** دى ووزن  
الجماع وقد بعف الخفيف الدينارى اشي عس دى دى اشي ثمنين ثمانية عس  
دينار او ذالك على اربعة وسبع مائة وقد ذالك على اربعة من دى اشي  
ثمنين على مستين وسبع مائة بسبعة عس دينار او سبعة عس دى ا  
ص ثلاثة وثلاثين دى او نصاب مائة دى من **الخبوب** خمسة  
اروسون بالوسق اشي عس **قال الكلابي** وقد ذالك من الكيال التوسقي  
خمس مائة اشي عس بالوسق اشي عس دى عس بالكيلان التوسقي  
بالنصاب اشي عس الخبوب المي كارة خمسة اشي عس بالكيلان التوسقي  
ويعنى جم ذالك العنب لان نصابه ستة وثلاثون فنكلى اقبل اليبس  
والنجيب واذا ايسن وجيب بالتي قيب فم ثلثه وى جم اى اثنان عس  
فنكلى اقبل اليبس والنجيب وذالك خمسة ارسق **وقضى** بعقه  
من انتصب للتقديى بمائة الفين وان الفين التوسقي جميعه اثنان  
الفين المعروف بالفين وان **قال ابن حنبل** مائة دى نصاب كد ملك من البضة  
من دى هو كد ملك ان فرب المراقى دى هما اشي عس وذالك عس نصاب  
اشي عس دى عس حبات الذى عس اشي عس وتفسع الخارج ووزن عس  
الاب وثلثون حبة على عس حبات الذى عس الخفول النصاب جميعه والخارج  
هو النصاب من دى اذ ذالك البلاد وعلية نصاب الذهب من دى ا  
كذ ذهب فذ ان نصاب الفين عس عس نصاب اشي عس دى عس حبات دينار  
النصاب اشي عس وتفسع الخارج وذالك ابا واني بمائة واني بعون على عس  
حبات الدينارى الخفول النصاب منه والخارج عس نصاب البلاد الخفول النصاب

[illegible]



























من باب الضرورات البنيية عليها مصالح الدائمة للاجماع على وجوب الال  
 فوات مطلقا على العبيد والاممادات ونحوه فخران في فقه كثير من  
 مشيوخ المذهب وبقية بعضه الى الاحكام الخمسة بناء على احوال المصالح  
 التي يسلطون عليها بين جملة الشئع باعتبارها واما بالغا ومساكين  
 المذهب فتشكك في اعتبارها وتغزو بخلافه ما لا فائدة له في الدين والاشيخ  
 ابو عبد الله في الثاني ذابح لابر المذهب في الغاية واما اصله في  
 وهو المفضل ما تضمنه الحجة في نفسه والرحمة لا تضمنه  
 في نفسه وبها وبها خالية منه من حيث هي وانما هي ذابحة له في اسم  
**الصيغة** الصريح في كل باب ما دل على معناه لقلة اوجهها  
 ارضي عنها والكنائية البنية ما صلح استعماله فيه بخلاف او كذا في متيق  
 على حكمه والبقية ما صلح استعماله في غيره والفضل وصفتهم مذهب  
 ملاك اعتبارا معين لانه صلاحي بالنية وفيه استعمال جديد ورد في  
 يخطى بالملك والفضل لا يخلو فيه وقال الاية لان الخلاف بالنية لا يخلو  
 والملك لا يخلو وقيل ان الخلاف فيه مبني على ان اللغات فوقيعة  
 واصلا لا يخلو ولا يخلو المحققون باحد عملهم في ذلك اما بوضع  
 حاد او بالخلق لا بغيره ولا يخلو لان الصحيح ان الملك قد يعي اعتبارا  
 كما قيل في الامتياز وعوض الامم اختلافا في الملك المستعمل في عقد  
 من يعقده عقدا اخر او لا يخلو على ان المعنى اللفظ او المعنى **قاعدة**  
 اذا استعمل الملك فيما وضع له لم يخلو في انفسه واعتبارا اذا استعمل في غيره  
 ما وضع له لم يخلو في النسخ دون العتبات الا ان يدل على ارادة الجاني  
 فله يخلو في الفضل ايضا واذا اختلف ولم يثبت في شيء وهو المعنى  
 ومشتقون من ذهب ملاك انه لا يخلو في العتبات وبلغ في العتبات في النكاح  
 والخلاف والاعتناء في شيء بما بناء على الكناية ما لا يدل على العتبات  
 ومعية في شيء من باب لا ينص بالنية الى باب اخر  
 عند ملاك والاعتناء في شيء من باب العتبات والعتبات رعاية نحو

سوال:

[illegible]



لا يملك في مفسود، الخ في واجتماعه بالاصل ان لا يمنع الخ في فيه كالمسبة  
 والصفة وكل عطف يناسب مفسود، الجملة الخ في بالاصل ان لا يمنع  
 الخ في فيه كاليوم واختلاف في النكاح والكتابة والخلق والخلق  
 والصالح باب انفسه في كل واحد كالمسبة الخ في النكاح الخ في  
 صيب تقي واستيلاء على المولى عليه قلبه في صفة حكيمه ترجيح  
 لمصر فيها استحقاق انشاء عقد النكاح على من استخف به عليه  
 لولا الاختلاف في حجة نقلها مستحقة الخ في وعكس (م) في  
 في النكاح علما وقرأ في المتعديج ابو عبد الله محمد المغربي وغيره  
 المستحسن في نقلها وقرأ في عبد الوكيل في النكاح للاب  
 نقلها من اختلاف الولي فيه من له على المولى او بنوة او تعقيب  
 او ولد او ايلاد او جلاله او سلطنة اذ هو الاستلام قرأ في  
 ولا تفسد (مستحقة) المنع عليه على المنع وبطلان الولاية لتسوية بين  
 النساء والرجال قال ابو جعفر في (م) وليس بشيء لا يمنع انما  
 عين كمال الولاية من ينعى به من ساله المنع من الضعف بل يفتح في النظامي  
 فيخرج ولاية الفرس على عدوله وعلى الخ في الخ في  
 يكون ادعى ابانها مسلم في حثيث اذا روى عنها في ادعى  
 النكاح وعدم قوة ارفع في على الخ في الاربعة والمنع  
 الخ في ولاية العفة على نفسها انما فادكر انما يعني بها وعكس  
 انفسا في تكون وليا على عبيد لها وعلى من حق وصية عليه من  
 اصاع الذكور دون الاناث وروى عن مالك انها اذا عذبت  
 على في مضا عياض في كماله والمعتد عليه من قوله ما اتفق  
 عليه النجاشي في منع عفة على الخ في او انشع في قوله ولا تعذر  
 النسيان على احد من الناس قال عياض في الخ في (م) لا يبين  
 المذكور في الخ في عفة عبيد الوهاب في الخ في انما لا تعذر  
 على النسيان واما المذكور في عفة على من خليه او نكح او وثقت على

ولاية النكاح

اعرف حكم  
الولي

انكاحه وكذا العبد النسي الذي في الموضعين وانه لم ينفذ تركه على من  
 ينفذ وليها او غيبه عياض لا ينفذ (السبي) ولا المحرمون ولا الكفار  
 ولا بنته الكافية والمشهور جواز عفة لأمته عندنا قال ابن حنبل  
 قال النسي الذي عن عفة المبيع قال لا يبي من قوله لو قيد العدة عفا  
 فاعني المانع ما ينفذ للمنفذ في مضي ابعاله قلت قال النسي ان يبي  
 لا يبي رزعة على نفسه يجوز عفا عن غيرها بوجوهنا عليه ويجوز للزوج  
 والزوجة من ينفذ عليه لان التوكيد في مئة ورفقة كالجبر والعبد والمائة  
 والنسي لا يبي وقيل لا يجوز ان ينفذ على غيره الا من يجوز عفا لنفسه  
 فنفذ على الموضع وليا املا لا يجوز ان يبي ثم حمله اجمعوا على  
 منع وكلايته (السبي) الباطل في غلبه لا يبي حبيبة وابنه  
 يجوز وعموفون ابن الفاسم قيد ان لم يكن في ولاية من المتغير والمتشبه  
 عن من لم يكن العدة في ولي الكافر كان وليتها من باب التكميليات وقيل  
 في كل الانكاح من باب الحمايل **قال ابن حنبل** الاولانية اصلها كولاية  
 الامام او خلافة كولاية النسب واحل محله كل اوصي وما ينفذ معه  
 كالمولا الاعلى او اقامه نائب عنه كالسلطان والمولا الاعلى في الزكاة  
 ونحو ذلك عندنا وولي النسب ويجوز من غير موضع من المدة انه كاحد  
 اولياء النسب وعند ابن حنبل في جميعه اذ قلنا اصل النسب ليسوا  
 بنسب في بنية والمولا الامام وعموفون عليه الاعتاقه قال ابن حنبل  
 (الحمايل) كولاية له على الامام **قال ابن حنبل** (السلم) في شيء من المدة  
 جميع ما له في النكاح الاول بامنه احد الاولياء ولم يذهب احد الى ما ذهب  
 ابنه اب الحمايل من سقوطه عن حصة الاعتقال **قال ابن حنبل**  
 المدة التي بعد النكاح اختلاف بينهم من هو المبيع بامتنان النكاح او المكن  
 او العشي **وقال النخعي** عمية الى قبل اقله واوله **قال ابن حنبل**  
 في احدى جهات وولي النسب ما ينفذ له من المكن بعليه الى قبل من  
 ينفذ والعشي من احد الاولانية وقيل في ذلك ينفذ الى قبل من ينفذ

الملاح











على الاستمتاع **وقال الكشي** من لا يملكه ولا يملكه من نفسه كنعين  
 وشيخه فان وخفي وجوب فلاحه صلاح مجزا يدل على ان في النكاح  
 مقصود اكل ومقصود وسيلة اليه فانه اذا ذهب المقصود الاكل انتهى  
 اليه بقي المقصود التمتع انتهى **وقال الكشي** المقصود الاكل يحصل في  
 في مقصود التمتع تنفيذا لبايعته والاذن فيه وذلك مما ايفق فيه  
**قلت** فان الشيخ ابو عبد الله في المغني في اصول النكاح  
 المقصود بتغيير المقصود المقصود قبل الاذن بايجاب النكاح  
 كذا في الاضرار بالغيرين يمنع منه بل فيهما مقصود ولذا في نكاح  
 الميقل مطلقا على المستور **وقيل** يجوز ضرورة حاجته من يزوج  
 له **وقيل** يجوز من لا يملكه كيجوز مئة او نصف اية **وقيل** يجوز  
 من لا يملكه كاملا او كفاية **وقيل** كان في بيعه ديناء او تحله احد  
**وقيل** ان اذن له وارثه **وقال الامام ابو عبيد** اجماعا  
 المندى عن مالك الا المانع **الفرق** الذي في النكاح يجوز فيه  
 النكاح ويجوز المهر المنكحون كالمسك والجداع الا في وجع في اوله  
 والنكاح المسمى على المهر يمنع فيه النكاح ويجوز على المتكفلين  
 وان لم يشترط ما في المهر من البساده ولا في رات **العمدة** في ذلك  
 حتى يمانه حذو الماله على ما عليه وتنعقد وجابا حذو الماله على  
 ماله بعد اقباعه بالمال بعد موته **خليفة** في ذلك  
 حين خليفة اى اية صياغة للنكاح بكنس الخاء مستحبة للتوسل  
 بسا الى وسيلة النكاح المقصود وهي وسيلة كالمسيلة  
 المحقة للمهر في المقصود والتمتع عفة في ايج فيه من بعد ولوداته  
 ولوليد على المشهور وجعل العدة مسكورا جعلها بالنسب  
 لما يجعل مقصودا مطلوبا وجي الا في ذلك او ما في في الزوجين  
 ابايهم ماله غني موصوب في الحسرة **قال الشيخ ابو**  
 عبد الله في المغني الى في تحديد الاسماء كقوله التعريف في المجلدات

في

لما فيه من امانة اللفظة **قلت** ولتفقد الدلالة في الشيء اى  
 الشيء يفي حكمه على غير ما اردت به او الوضع من في رها باقتيلا غيبه  
**وقال الكشي** **الا علاج من الك** صياغة في امتهار اللاد  
 من حتى جاعل حو الرضوخ من الى ياولف **واذا اللاد للمهر**  
 وانما من تبع لم في خروا الاسم **وقيل** حسن التثنية لان كشي من العلماء  
 تعليل اجابهم ان يصاد وتم سبيدي وسولاي في العبيد وذلك ان كشي  
 على الولد وتنتي يلا له معنى لكذا العبد حتى سمعت بعض النحويين منكم  
 يقول من قال في غيبته من لا يملكه اللاد السبيدي او كشيته قال فلان  
 بعد اغتلا به في حكم على السلب والخلع بالقيمة ليعطى شاكعه او يلين  
 سمع انه تعالى له وانما حسن للمهر ما يستحقه في رتبة وماله  
 ينبغي للرجاء ان يتخذ ولدا كما فعل بالانجيل والرجاء الذي  
 ان بعض العلماء انتفى عن حذر الالاية وما جدها ان الولد لا يكون عبدا  
 في ملكه عتقا عليه كما انتفى عن مسألة التي وجع من قوله تعالى في  
 اوردنا ان نتخذ لهما ولدا فلهما من لدنا ان كنا لفاعلين ايوني وها قوله  
 وله من السموات والارض لانه بقوي يبر الوحدة والملك وفوق كشي  
 له في صلا ما زيد في الولد بان واجعه يصاد ونهم بلعكن السيد والمولا  
**كلا يبيع** **وقيل** كان له في هلاك المملوك كالك اجمي زاي عن  
 مثله لكن مع عدمه في غيبه مع ما دفعه به **وقيل** **اختلاف**  
**المراد** في قوله العبد مولاي السيد والواجب توفيق  
 اسماء الرضا في التبع حتى يبرو الا لان البين والرفوع عند موجب  
 العلم والهدى **قلت** قال النحوي وصا يستعمل فيك السيد  
 والمولى حسن وان في حرج والمستشبه في قوله عليه السلام **واشبه**  
 انا السيد ولد ادع وتلحق **قلت** صرا في ان منه حلوة انش  
 عليه ولامه في وصع نفسه التي جته ولا تشك ولا منية انه السيد  
 وكذا لا يرد به في تعدية الى غيبه في اللادان **كقوله** في الحسرة رضي

واعلم

لغة السيد والمولى







ابن حبيب لا يجوز وقال البخاري النكاح والمواضع العرة  
ممنوعان وما بينهما النكاح واللعن وان يعد  
احدهما مذهباً بالقرين دون ان يعد، الا في وقتي، انما ما خرد  
ان يلحق المواضع والعرة **والله اعلم** عن ابن حبيب لا يجوز  
ان يعد ولينما دون علمها وان كانت تلك امي نفسها **والله اعلم**  
**تليق** ابن حبيب العطان وفي الفتية مواعيد التي التي فيها  
في الاختلاف من الذي يعد عليها وان في وقت ليس الذي لا يني وجها  
الابرها **والله اعلم** ان واعد ولينما بقين علمها وفي ماله  
امي نفسها ممنوع وعد له مواضع لا يفسخ النكاح ولا يني به في راجع  
**والله اعلم** ابن حبيب عن المدونة في ماله مواضع العرة التي  
الرجل في تزويج وليته او امنه في مدة طلاق او وفات طلاقها كان  
حبيب **فلا عرة** ان واعد في العدة ونكح بعدها فقال  
**ابن الفلاس** يستحب فسخر مع عدع البخاري وقال  
**ابن الفلاس** من شيء يفسخ بغيب فضاء وقال من شيء يفسخ  
فضاء ونكح عليه وكان **ابن الفلاس** ان كانت مواعيد  
تشيقة بالاحكام فانها بطلقة ولا يني بها ابد او ان كانت تشيقة  
بالنكاح في وقت طلاقه وقت عته انه واعدها فيكها فانها بطلقة  
وان فسخر فليفتنه عن نكاحها ابد دون فضاء وقال **الحسين**  
له في ذلك **ابن الفلاس** من يني في حينها بطلقة ومعه دونه فلا ان  
**الحسين** في فسخر في ابتداء كاشتعب وللبر في **فلا عرة**  
المعتدة من عيني طلاق يني في وابتداء الجلاب في في بعد عليها  
في العرة وفي وابتداء عيني في في بالنبلاء مكنة وقال **ابن**  
**فلا عرة** في بالنبلاء في العرة وفي في في **فلا عرة** وفي  
المعتدة نكاح في في **فلا عرة** قال **ابن الفلاس** من ان  
فلا عرة ومباشرة في العرة في في علة ارمي احب الي

اللابن كما من غيب فضاء ولا من رشح في ذلك فلو كان له ولد لا يرثه  
**واختلاف في النسب** (أ) بنكاح أو معتقة بملك **فصل في**  
 على المذهب الحنفي من وعرض **مجنون** لا يزوج واختار في حق المعتقة خلافة  
 ولا يرث **واللهي** بنكاح أو ملك أو حبيبة فمما في عدة نكاح  
 أو حبيبة يزوج والوطي بنكاح أو ملك أو شبيقة في عدة غيب  
 نكاح كعدة أم الولد لو مات سميدها أو عتقها أو استبى (الملك)  
 لبيع أو موت أو حبيبة أو عتق أو اغتصاب أو زنا لا يزوج (بقاها فيهما  
**وفي النكاح** بالوطي بنكاح أو شبيقة في عدة غيب نكاح وما  
 بعد اختلاف **فلا عدة** التي في بالمملوكة في الحي اير بالعقد  
 في الرتبة الاولى والاماء في الرتبة الثانية للاستواء بينهما في مباح  
 الوطى والى أكثر من شتى في خوف النسب والرتبة الثالثة الخف  
 مالك الوطى بالاشبيقة بالعقد والملك في خوف الولد وسقوط  
 الحر وغيب الحمل والرتبة الرابعة الزنا المخصى الخف بالاشبيقة  
 في مشهور مذهب مالك لقوله يزوج نسبه والمختصا ما ورد به  
 اوجب صيلا حبيبة (أ) يجهل كما يجهل بالوطى بالنكاح والملك  
**وبالغ** هذا لك في المدونة بقوله التتاداء بما حرام كزبيها  
**وقول** الموطأ لا يجبي واكتفى بالحايه على ما في الموطأ وكذا في  
 بنعشيم اللبس للعدة من بالغ ينشئ الحنة ومن غيب بالغ فيه  
 قولان ويعنى لذة لا ينشئ حنة مكلفا والمشهور انه مفسر ابا الع  
 بالوطى الحبس للذة بنعشيم الحنة بخلاف الوطى البقاء لا ينشئ  
**فلا عدة** المشهور حتى لا باعة الوطى في العقد الصحيح  
 حلية المكلفة ثلاثا ولا يجلب الوطى المحرم فعدة من الدعي  
 على من المتكلم به دعي ما الشئ في ليعنه المفعنا المشيوع الذي امه  
 الربايب المدخول بحس فاعتق ما لو مكلف الوطى جلال كان  
 ارحى اما وهو خلاص الفاعلة في حد الدعي على اربع اشياء  
 دعوا الرحول المباح ونحو البعثة الفاعلة ملاحظة الاختلاف







اذا اكلان (نصفه)  
علته الحبوب  
كان علة الهوى  
الحضارة

[illegible]

## الحفّانة

عن صالح نفسه في بطنه وفوته وخلفه التي من استغفلا له  
بنفسه في جبل ذلك **المحضور** قال الامام ابن عمر  
ادبر عن علي بن ابي طالب بنفسه في الولد وامه في عصمة ابيه في  
حضرة **وقال ابن قتيبة** حضرة الامام في حضرة الامام  
دامت في عصمة الاب ونفله ابنه في حضرة امي قتيبة عليه  
عصمة له بغير التبع له وهو يقتضي اختصاره والمذهب  
جواز عصمة الاب في حضرة ولد والامام في عصمة لم يستحقها  
ما **فأما** المستحقون له من الامام في جلاله ونسبه عن يعلم  
بمستحق العادة انه اشد في رحمة بالمحضور والى بغيره واعطى بعض  
عليه وعلى ذلك في تبيين مستحقها في التبع والتأخير في دفع  
الحق في الاشياء في الرحمة والى بغيره واعطى له لذة العادة على  
ذلك ولو علم مصر وجب تغديره في نية قلته الحضانة والامام  
وفسوة الطبع او عواردة بينهما وبين الولد وابيه عواردة ومعلم  
مصر فاحر عنه من ذلك واعطى بارع في فسوة ومغيب ذلك وجب  
تغديره عن كل متقدم عليه **وصوب** **الاحتمال** في ان يتنظر الامام  
في كل نذر لا يميز في ولد **فلما** في دفع من انتص به الامام  
وعرض ما يقتضي في جميع التأخير رتبة عن المتقدم **والامام**  
ان كل ولاية عيش انشئ في محلهما وجوب اهل بيته في ذلك الولد  
كل حضرة بلا تكليف كما افنت اقامات اهل بيته في الامام على المختار  
عن الخلفين **قال** **الشيخ** في الامام في رتبة عليه الامام في  
كل قد لا وحده **ابن** **الحسين** هو الصواب وهو كلام المرو  
**فلما** الذي ادى كنت في شوقنا يعتنون به واختاروا المتطابقين  
وابن **الحسين** وعينهم **ابن** **الحسين** وعينهم **ابن** **الحسين**  
اشبات اهل بيته في حقهم اهل بيته **ابن** **الحسين** وعينهم  
البتة الحضي كونس بعد دفع بنواهم بعزم تكليفها بالامام

وحرثا



بما ثبت في الكفار الامام ابن حنيفة من حيث تنبأ باقبات الاله  
لهية اخذ ذلك من بعض روايات صنع السبع الا باجم اثبات الامامة  
فلان هذه ما تنفي انعام بلاب الولاية وهو في انعام الاول  
فلا كان من المصالح التي رتبة كمالها والامامة والحقق بذلك  
اشتهاءه فوجدت فيها حاشية العروالة ويجب الخلاف المحللة  
بذلك كانها من المصالح التي رتبة لانعام من باب حيل الانفس  
على ما في ربيها وانما امرى كما ان تكون الامام المحمدي عمو السبع  
التي انبى كالوصية والاشعر من حيث ان العروالة فيها الثلاث المصالح  
التجديدية كولاية النكاح والاشعر من حيث العروالة فيها وفيه  
تتميز في العروالة بناء على انعام المصالح الحاشية وعلى هذا الا  
صالح في الحاشية فيها وفيه في الامام بعد الامام وجوهها وحصولها  
او الامام عليها كما هو في حاشية عروالة كل باب بحسبه وكان  
الامام فيها مبني على ما على اشياء منها عليه من قوة الارزاع  
التي هي حاشية الموازنة للارزاع اشياء حاشية واجبة عظيمة على امر واحد  
نظرا في اعلم اشياء الاشياء جزالك على ما في ناء عن شجينة  
التي زلي قال حاشية كان متع في الحضرة ليس عليه جواب الفيل  
جها وهو بالتجديد بين التقديم والتأخير كما ان التقديم من باب  
اولا لان لكل متع منها في وعطفت فتساخف به الحضرة حاشية  
في الامام بانه قد اختلف فيها بعد يجب في ذلك ان لا ناله التخصي  
وتبعه ابن ابي حاشية في حاشية بعوله كان من له حاشية في الحضرة وليس  
بواجب عليه وله الامام على الامام وعروها فيك لها الامام في وفيه  
لا زاع في جايه والخلاف بين علي ان الحضرة من لها اولاد  
فلان هذا هو واجب تعميم (الخلاف) في كل متع في الحضرة  
على المحضون ولم يذكروا المحضون (الخلاف) في المتع في المدونة من حاشية  
الامام انما في حاشية بجمي مثله ففي ذلك من ايجد حاشية



او كلاهما وان علمتني وجمعتهما ولم يفهم باخذ الولد منهما حتى لماتت الامة ثم  
لم يظن اوجهها اودارت عندها حتى اذالك على السكوت وقد صوبتني لست  
الان اراها **فاحسن** الحاضنة ان تزوجت زوجها وامه او صبيح  
نكاحهما باختياره ذلك فلا ابرج ونس الصواب عن يدها اليها  
وقال علي بن ابي طالب في قوله تعالى وقال بعضي ان هو اصره قلنا لعبد  
ذلك جاءه على ما تنفع من تقليد سفيان حضا تنفعه لانها السفينة  
في مائة بالمتى ويح او لا تنفعها العاود الى الدنيا يعرفون بنكاح عبيد وكذا  
عليه الشرح اقتب احفابه ماله من قنحي صل الى ان النكاح القهري  
او الاعم منه جاء على ان وضع الالفاظ على النكاح او على الاعم فلا عار  
في تزويج الحاضنة وليي المحضون او صبيح لم يسفك حضا فتنبأ به بعضي  
ومسوا المشهور ابراهيم بن يوسف الحفانته وقال ابراهيم بن  
حضرته لها ووجهه ان التي زوج على كل حال يشعلها عن الصبي  
ومسوا عند عيني موثي لان الالاب يشغل الاعم عن الولد في بعض الاحا  
بين لا ينبغي ذلك الحفانته عنهما قال النسب التي ابنة المرحومة  
لاستحسان الحفانته حاملته على الختان والشعبة والعطف بتتبع  
التي زوج النبي الاول من استغما عنه في النكاح وهو ما ينبغي  
تقصي الحاضنة في حق المحضون بخلاف الاجنبي لشدادة الكراهة بالحق  
في الاول والبعث في الثاني حسب ما تنفع **فاحسن** حتى لم الحاضنة  
مع من لم يخال المحضون في بدنه وخلفه وقوته والقيام بذلك والامانة  
في ذلك وليس بعد النكاح اشتى منه فيما لان الحفانته من باب الذي وليت  
ولم يوص به ذلك الحفانته له والعاجني عن حقة ماله المحضون  
ومعنى لم يحسنه بالانثى لا يخرج من الحفانته الا باله خول زوجها بعد ولاد  
بلغت الى بعض صفة قال القمي ابراهيم بن ابي عبد الله في ذلك  
حيث لا يستحق حفاقة تدريج من صفة اجنبا اليها العجمي داء انعام  
به فيما اجنبا في مثله في نفسه من نحو التلمذ اني فان المعني

الصلاة

اعرف من اوتلح  
المسلة ج السابعة من مجموع  
ويش ١٨

صالح الابن ابي ابيهم لما هي المدة التسوية في الخلافة بين الصغيبي  
والكبيري وبه العتوا قلنا خلاف الفواعل لان المحتاج لما  
لنحج، عني الفيل، بمصالح نفسه في جوده وحلفه وموثة معيقة وفدي  
على تحصيله لا يكون حاداً في نفسه والاتحاد مصالح المحضون في جميع  
اعضاء ابي ابي المحضون واليهم شيخنا البني في ابي الناسم في  
قوله المعسرة وشيعة ان نفي ج من الخلافة بالتعيين قلنا  
الخلافة مما يتعلق بمصالح الابدان والرفق مما يتعلق بمصالح  
الاموال الا ان نفي العاشر على ما قال ابن عبد السلام والابن انما  
المباشر لما احتاج اليه العاشر في المصالح مع علو السن عني محو  
على البكر فيكون عارفة بمصالح الاسوال والابن ان تستقل على  
هوا نفسه والفاخر على تحصيل مصالح بدنه وما له تسقط فريته  
عليها التي اعني الفيل بها عنه **قوله** انما انما الابن في  
نفسه عني او مبعث انما هو لا مبعث بعد في الخلافة وفي ولاية الشاه  
وفي العاشر في اليه انما في الفيل والي في انما التخصيص في بعض  
ان يقع اما في بعد فحين الابد منه الكمي ان كان سقوطها بعيني  
اختياراً عني ضاراً في يتفق او ذات زوج حين وجوب الخلافة  
فتاقت او ذات زوجاً او مباحة في تحت البنيضة او مباحة  
زوجها وجوباً في المحضون في دفع او مال شعبة ذلك مما تبين  
عديها عني على خلافتها الا ان بين في على الولد النقلة او يولد  
عليه مضى ونحوه كما ان راحة وعني ابن العباسي ان مباحة  
لاخذ مورث في فقه ابا في وان في وعنت لغيره سقطت خلافتها  
وكما ان راحة ان سقطت خلافتها لا يبعد لغيره او للغير  
في فقه ذلك فبعدها اخر في ان لا يملك البني في يريه اذا  
سقطت لغيره ولو كان لغيره في ورثه بالمشهور عن عمر وجوهها  
اليه في ابن **السلم** اسقاط الخلافة لغدي كما هي

ماہنامہ







ان يكون مضموعا من النكح في المال واما العاقد غيبى المسلم فلا يفتق  
 النكح الا ان يكون مضموعا من النكح في المال وعلى من اخرج في نكح البعد ان يفسد  
 عتق من مذهب مالك واما جنيعة اى البعد ان عوانه تعالى ولم لا يفسد  
 النكح الا بالاحراز ويتعدى ما غيبى على اذن النكح ان يفسد قطع السيف  
 على من يفسد فيه لحظ البضع وفتى به وعند الشافعية حوالى اية لانه عند  
 معاوية فينفذ في بعض احواله واما ما غيبى في ثبوت اجماله والمعتدات لانه  
 تنقضى بالانقضاء وهذه احواله والصحيح في احواله ان الشافعية ابو عبد  
 الله بن عمر الحنفى بنى على اجمالك والنكح اجماع النكح عند العقد لحوالى اية جلا على  
 للمعوضة بنعفس العقد وعند ابن جنيعة نحو الله ولما مضى النكح بالانقضاء  
 وبان الحلف فبذل النكح وفتى به ابن عمر في النكح الا بالاحراز **وقال**  
 دفع من المثلث والنفق ان الموت عند هذا كالمطلاق وعند كاتر  
**قال** قال عبد الوهاب الاجماع على انهما ليس لهما في الطلاق  
 شيء والمثلث هو ان الموت كذا **قال** حتى كل ما لا ينفذ فيه  
 يعوض عنه ابتداء واختلافا بعد هذا يقول من لا ينفذ في البضع عند اى  
 المهر حوالى تعالى ويتنكح المالكية في اخذ المهر (ان العوض) متى يرميها  
 منى وجعلها اولى بشايتها منى وجعلها لا اختلافا مع يكون هذا الطمس  
 يتقوم له الا **قال** معلق مشهور من ذهب مالك ان العتق ايا نكح  
 بالنكح وفتح بالفتح **قال** واما العتق فلا نكح الا بالانقضاء او بالانقضاء  
 بما جرد من النكح في المال (ان ما دخل الموعود في عهده وفيه كاتر  
 النكحية الا بالانقضاء وتلقى العتق بالعتق باذ انما ان اعلمتني من  
 الادب المال مالبة اسفكت الباني وان عجلت حتى اليوم اذ انى  
 شئ مذكور فيه خزانة وان عجلت الادب لها اوزاد يمينى اعلى الله  
 صدح عقولان جلاء على ما قال ابن النسي في حكمه والعقود المشهور  
 انما لا تلزم بالانقضاء فقط والنكح هو (يقاب) اللزوم على سبب  
 رد حوالى فيه **قال** عتق الامان لا رجوع في العتق بعد ان يفسد

العقود التي  
 بالفتوة

تم

اما بالانقضاء عند الشافعية واما بالانقضاء عند غيبى واستثناء المال  
 لقيمة الاعتصان وقيمة المهر اية يومها من لم ينفذ على المطاع للمهر و  
 يعقبى انقبض في لزوم العتق فديعتى **قال** عتق فبني من نكح الابن  
 فله عتق فبني لحيته اى كذا وعليه جمل الاختلاف المالكية في جميع الزواجر  
 في اى را ونحوه ويجوز في الخلاف الذي هنا **قال** عتق اذا كانت  
 الحو جعتان غلب افراده وقد يفسد به في ذلك فقام العتق من قيد  
 حوالى عتق وجد وقيل للمهر اية لانه يحتاج الى الاستيفاء بالجديدة وفيه  
 اى النكح انما لا الزاوية ومثنية الانقباض والا كان بينهما **قال** عتق  
 المهر يعقبى على عتق (انما) تعالى ما يملكه الى امانة العبد كالملاك  
 وبنت العتق لا النكح والى كذا **قال** عتق ومن حقوق العتق ما كان  
 من مفعلا العتق والامانة تحقرون في التمسك وتعالى الاحلاف وقد يفسد  
 في بعض هذا فقام الزوج عند المتحددة اذ انك لانه من مفعلا نكحى  
 الى النكح البني سمع والتشيب بثلاث او المفعلا **قال** عتق كل حكم  
 بما يجرى من شخصين ليس للمعهما جواز الامانة في ما كان المهر بالامانة  
 فيه اى عتق مفعلا للمهر وعتق لى اى يفسد الادب لى خلاص والادب  
 بالامانة مفعلا لانها من المفعلا **قال** عتق **قال** عتق قال الشافعية اى لا  
 يستتبعه الحكم من حديق من هو له فيكون الابن وليا لانه وليته مستتبع  
 من الامانة ولا ياتى بها **قال** مالك والشافعية لا حسب الولاية  
 التعصيب مفعلا لالبني من وجبها **قال** اى العتق ويجبى حاله كذا  
 مجتوزة **قال** عتق **قال** الشافعية اى في السببية اذ المهر يعقبى العتق بالامانة  
 الى من يتبع عتقه فلا يعقبى الولاية عليه كاتر عتق من النكح لانه الولاية  
 ضى عتق لجملة النسب حتى لا يفتى وجب من يتضى الى الاولياء بالانقضاء  
 ولده البع ولذا املك وارثه عتقها مع غيبى كعبه وان رضى ولا شئ اذ  
 ليس الحولد والامانة (فمنسب) ولذا لا يتضم بالانقضاء عتق ولا يجمع  
 بان نكح عتق بالانقضاء فانه يد مع العتق من المفعلا ولذا

مفعلا



ولذا انك لو اسقطت حكمه لم يكن لغيبه اقامة الحد **فلما عرفت** اذا عرفت  
 الامر مع وجود الاثر فيه فليس فيه وفيه للمنافي بينه وبين  
 ان يخرج من باب اوله او من باب الواجب نحوه فلا عورة اذا عرفت  
 ولاية اهل البيت ولا يترك كلامه مع وجوده في عينه بحسب ما في قلبه  
 في محله وامر به بناء على انه قد عرفت في الشك في المحقق على وجه  
 صلاح من باب اوله او من باب الواجب نحوه في ذلك او هو قوله تعالى  
 ويضاهي على ذلك في محله وامر به في محله الولي بالتحليل في امضائه ورأى  
 وقال عبد الوهاب يمضي بالعقد على انه مؤلف يكون يلزم  
 فلا عورة الجبى مختص بالبناء فيمن لم يولد في الانشاء والذات  
 ولم يجعل الاداء له الكيفية وبالاستاوات والاعتناء في ذلك حاله  
 وفي حقه المسقية البالغ قولان ويجوز ان لا يبالغ وان زالت  
 فكانت في الخارج على المشهور **فاما** على عورته لا يستلزم المرافقة  
 فيجب ان يكون من في ولاية من بنات ولده بان كان بعد الطلاق ولان  
 اقبالا **قال** محمد الوفا في الاما على الامانة لمع ملكه الاحكام  
 وان كان قبل الطلاق في زيدان ابن جشيشي يجوز ان يكون في محنته  
 اي يعي البصر عن عورته والابن حلفت قال مالك لا يلزم وقال ابن  
 القاسم يجوز ان كان على وجه النكاح وان كان على عيني وجه لم يجز  
 وان جاز ان يبيع بيمينه فذلك بناء على قوله على الشك في شيف خلافة  
 او على عيني الشك او حتى جنت اشد اذ في اعين اذا عرفت عقد الاولياء  
 على اختلاف بينوكين من وليهم وان دخل بعد الاستلاف عورة اعلى ما بعد  
 انكروا وان دخل بها الا ان كان احق بها على المشهور **قال** ابن جشيشي  
 جاز على ان يقع بالزوج او بالبالغ في ان كان في اوله العقد  
 الثاني وان وقع المهر في كانه لم يعقد الا وقد افسدت وكالانته بعد  
 الاول ومن ان كان بالزوج في العقد الثاني في عورة فذلك ما ذكره في  
 طي في العقد من ان كان في العقد الثاني في خصوص باب واليه الحال

الشك

وعندهما كذا في روح وليا بخلافه في الحج فمفيدة وفي قاعدة اختلاف المحققين  
 وهذا يومئذ تعذر التمسك **قال** عورة قال الشيخ ابو عبد الله في المحققين  
 المأذون له في العقد الثاني عورة النفس كالكيد لا يبيع لنفسه في  
 المشك والوصي لا يشتري من ماله لغيره كذا قال المالكية والوكيد  
 من واه عن نفسه ومنه عورة الشك في بيعه منع قول المحقق في  
 قال في الكيفية ولاية حتى عينة فيملك قول المحقق في الت  
 الشك في بيعه منع من ذلك للوكيد في النكاح **قال** في الت  
 بشيخه اه وكلت على في وجع من في من اراد على بيعه  
 بالمشهور ليس له ذلك في ذلك من على اختلاف في المحققين  
 في ذلك تحت خلاف له الا في خلاف هذا لان يبيع او يبيع من حرمه  
 ولا يبيعه من غير ان يبيع في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك في ذلك  
 بالمشهور احد في الفقه والامان وان تعدد في بيعه في  
 من في بيعه كالا موال وعنده مالك واشتد ابي انكاح احد الواليين  
 من عيني يكون من سنة ابله حتى اعتنى له وعنده ابي حنيفة جاز في  
 لا اعتنى اياه **قال** عورة الشك في ملكه ما وافق مقتضى العقد كان  
 يبيع او لا يبيع يدا يبي قال ابن جشيشي ولا يبي في الشك في ملكه  
 وعندي انه يبي في البيع والمخالفة لما فيس والبيع من المسألة  
 التي بيني النكاح على كماله والذين تحت اسم الشك في عيني ذلك  
 وما لا فائدة كان له في بيعه ولا يبيع في منوع بان في ملكه كان في  
 بعقد في بيعه في الشك واشتد بعورته وان كان له ان كان في الشك  
 المشهور في بيعه لا يبيعه والراجح من في الاستصحاب ان يبيعه ولا يبيعه في بيعه  
 فيه من قول مالك وقال ابن جشيشي يبيع في ملكه او في بيعه في بيعه  
 وشيخه ومن مالك النكاح في بيعه في بيعه بالبيع في الانه جاز  
 اخذوا في بيعه ان يبيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه  
 وفي بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه في بيعه











[illegible]

علی بابا

عيني فذبح ونجى السوف على قبيحة المحضون والعقل على الاستغلال  
 وانه قد الحظ فذبح نظني لان كونها مستقلة بالحضنة وانك  
 على المحضون فلهذا اذ اذانع قدام الشفعة في الحاسر وما تجس  
 في العاقبة والمعاد فذبح الشان عند الكيفية في دفع الاولاد بالثمن  
 البعيد للاستيلاء على من في عليهم بالحضنة لكان السعة  
 والحضنة ولا لا يكون الحضنة وصيا فلكا فذبح ان تستجع بالمحضون  
 صيا في ان كانت وصيا في طلفا او قد تقدم خلاصه في نقل من الحال  
 والمعاد وعليه سفل على لا لا فذبح في انك شي واستحق في حال البلوغ  
 عفي فلهذا المستحق بالحضنة من النجاسات فلهذا ان شئ  
 راب من ان العصبية يخرج النصب لكان الحجة ورمع النصب عن  
 المحضون فان ان ابي جني في المي اذ وجود في وجبة او سمية  
 فالاولاد ان ابي جني في ذبح في حق من عليه واذ الفم ابي جني في  
 الاولاد بوارثا وقد ثبت وجب هذا الوصي والوصي من السلطان  
 فلهذا في ولاية الحاجات تشتمل في بعض العوائق ومنه  
 الحضنة وقد تكلف اقبالاته والحق عليه وجوده وانه في حق التملك  
 وانه ان شئ وعيني فلهذا وانه كانت البقية او ذبح ابن ذبح في  
 تشيعة التي ربي وهو في حلا وانه ان العمل با في بنية فذبح او ديثا  
 عليه وصو الصواب وهو في العمل المدونة وذبح في بعض اللاند لوسيني  
 ان الالابات على الحاضر من كل بحصول البنية وابتدأ في شيوخ  
 الثلاثة ابو السلف في ابراهيم الاخصي وابو عبد الله في الفلشاري  
 وابو عبد الله في حرا في صاع في في الاولاد وانه بالثاني واختلب  
 في الولاية التنفيذية كولاية التكملة قد تشتمل في فيها العوائق  
 او لا وعلى ذلك فلهذا بحسب فلهذا الالام في عسقة وعل جعظ  
 اللاند لسيير في رواية نقل في وجبة وهو جعظ المحضون  
 ابعار في قال ابن الشافعي اذ ذبح في بنية الاستيلاء ان ابعار

و قد تضمن هذا الكلام مني



اذ سمعنا ان اتباع الله وقبيل والاله جلاله فاعلموا  
 قال عني واحد حتى لمعنا العقل بلا حكمة لذي قلة ضيق ولا سمع  
 فيهم المحضون ولا ارب لتعاقبه او تجيى ولرب بعض الاوقات ومعتق  
 عقل وحل ذهني ولا الذي مني صا وصمهم دحا وكبي وبني من وجدا وفول  
 ابي راسخ ان كانت تقص في اذنا بشفقة فبعض على حقا انفسا غلاب  
 فزنا الكنجي ان كانت لا تنص في الا بشفقة بلا حكمة لذي قلة وضيق  
 الاسرار ان عسفة من الحظفة ان لا تكون علاج في الفيل بالمعدن  
 ولا يمشي اذنا لها ضي اعليه ولا فساد طبع ولا بدن ولا عيشة  
 في بلغ مفعها لا تستلج النص في عن الا بشفقة بلا حكمة لذي قلة  
 فكلنا حادها العيازة وهي الفيل على الفيل جماع المحضون  
 والذين بشيى والفيل ابي وتشفق الحظفة الخوا عن المحضون بكونه  
 او خفة حاله او لا اذ الفيل ابي تحديت الرضاع فيفي الطبع ونها  
 عن فراع الحمار الباجي وانه عليه الصلاة والسلم اتفوا طلع الحمار  
 فانه يغذي في اكله نقل ابي جشيشي وعيني خلا بآيس للام  
 في عترة نقل الولي وعيسى اسامة صلاة الحمار نقل هو ابعده منه بعي ابي  
 وكرا فتن وكرا في الكراح وولاية الحظفة جاء ان ذلك يتنقل منقولة  
 نقل الاسوالا ما ونقل المنيح في خلا بآيس الكية في عترة نقل  
 الهمي عن النقل لابن عات قال في نقل ابي علي عن ابي عبد الله  
 هو المشهور وعني اقم فوازل الشجر في وقته شيق  
 ابي زلي مقصي اعليه وتقدم عن الشيخ ابي عبد الله عن الفيل عني والفول  
 بالبطا في الفلاحة الاول المشهور وبالجدة جالاسي راجع الى الزكاة  
 من يعبه نقلها الى الجذابة الى كذا وتقدم ما كان في نقل في ذلك وفيها  
 مع الخوا بيرة والعقبية والفرادى هو ان حبة ابي جيل حطافة ابنته  
 لذي قلة منقولة ليس له اخذها ووه (اسماء) وكذا اذا  
 كان عني وجه الكلي لذي قلة او حجة جعني نقل في منقولة اعلم الحظفة

صا ينص اليه عني المحضون عني الفيل بمصالحه فاذا استجمع ما  
 يتوقف عليه فياخذ لنفسه واستغناء بنفسه عن عيني عني جع ما  
 الحظفة وفيه طين امل في الذي  
 بلغ النذل وفيه عيج العقل والبدن وفيه لذي قلة اختلاف وفيه  
 يا ثعلب في كل جبر راسخ بدو في النذل عيج العقل والبدن واختلاف  
 في الاثافي والمشهور لا يفسدكم وللب ابي نقل ابي الماحضون  
 اذ افان الا حلال واقتت واسود فبلا في قتال ابي الفاسم  
 بلا حلال الاثافي فيعدها عني قدح ولولا فتن ابي في حقا  
 وللب ابي في حقا قوله ابا محمد في الاثافي حلال ووجد ابي  
 الا ان يكون موضع ابيها اصرى اصنع مفعها الامور قلنا  
 في اهل الملاهي نهاية حطافة الاثافي على محضون رجعا بها ايدل  
 على عني (استغناء) بمصالح نفسه من ذلك بيكرها حكما  
 عيني عني الصفيى العاجي عن مصالح نفسه والى اقل  
 في الاثافي في استغناء الكراح محتاجة كتنفي في مفعها  
 لي مع حيا ايدل بحجها كاصفيى وعزم وتينها بعليه لا تحض  
 عني ما بلا فتن عني ما فتن نكاحها المصنع مع فتنها  
 لمصالح المحضون ولا استغناء الفيل بها المحضون نقلها  
 مصالح الحظفة ولذي قلة ابي الفاسم في حطافة الاثافي  
 حتى يذهب بها ووجد الا حطافة الفيل الى ما لا يحتاج اليه النذل  
 ابي عليها يتجيب بها لا تعني مفعها الجذابة الذي لا جد الكلفة  
 يعي مفعها وفي كرا في ابي الفاسم في الشك في الفيل  
 وابر ناجي ان الصقيع تستحق ان تحض عني ما ولو طلع عني  
 الحدونة وجر ابعثوا قلنا وهو خلا في الفواعد ولا تقدم  
 والعقل حتى ك اتقانا فاعلم في اذا منع نقل الحظفة من مستقلة  
 فيسرنا بجر عني مفعها خلا في ما لو استغناء مفعها

ابراهيم  
 قوله خلا في الفواعد قد بينه مما تقدم  
 بان سرفا الحظفة مدونة مطاخ المحضون  
 وهو مفعود في الصفيى وهو نقلها  
 التي وك سرفا (استغناء) الفيل نقلها  
 كما نقلها واخترت في الفيل نقلها  
 حطافة له ولو كان له مفع في صفيى نقلها  
 الصفيى بعوان ابي الفاسم في الفيل نقلها  
 نقل عني ابي الفاسم في الفيل نقلها  
 من جعفر وك سرفا الفيل في خلا في الفواعد







[illegible]

۲۲۲

اللامي من قبل الارب وعين من له عليه امومة كلاس و اول فضل لم يحيى  
 له عليه فتنى حج الاخت للاب عند ابن اناسم **فلا حرج** قال الشيخ ابو  
 عبد الله (عليه السلام) لا يمنع في (الشخص الواحد) اجتماع جنتين (الشخصان)  
 فالي وج يكون ابن عم في بيت المال او جنتين في بيت كالي وسمه بكوه وليها  
 فينكحها من نكحها على صامى وهو المعنى عليه يتولى من العقد  
 وان سقط اعتبار (الزوج) والامك اعتبار (ثبوت) البنت اذا لم يكن لها  
 لها (السد) كل ذلك (اختلاف) المالكية في المالك (الزوج) تنفي وجع عند  
 يسقط في المحض او لا لا من (الزوج) لا يسقط بالزوجية بخلاف  
 الامومة نحو ما ذكرنا (ابن شبيب) **فلا حرج** عداوة (المالك) الواحد  
 ادري المحض مسقط لخلافته فذلك المسمى عن المتعبد ونفذ ابن عبد  
 السلام والاصل ابن عبيدة وعينهما عنه مسلم لم يرد به العمل  
**الفصل في اعتبار النسبة في الخاف النسب** يعني من قلب  
 فيما من التبعية الصوابي ولما كان المتأخر (الشيخ) لم يخص  
 بين من له بان في ذلك كما لمعني فيهم **فلا حرج** (النسبة) لا تسند  
 لعزله من (الشيخ) ولم تسليط ومعلم وان (ابن) واستثنى (ابن) بقول  
 المذنب (ابن) له وذلك ما استشكل من مشروعية اعتبار (ابن)  
**فلا حرج** (العلاقة) مفصولة على ما استشكل في التبع فاشتباه  
 في الاما على المشهور كما ذكرنا (البايع) (المشتري) في بعض  
 واحده من الاستسباب او من (البايع) فبالتالي يورثه لا كشي من نسبه  
 (اشترى) من (البايع) (المشتري) وافدا من افضا (الحمد) من (البايع) (المشتري)  
 وان كان موضوعا من الوطى فله تشبيهة تسليط الشك وحقه  
 العفة ولذلك ففي هذا على ذلك (البايع) عقد النكاح في  
 العرف ويصح عقد المشتري في (الاستسباب) لا يورثه (النكاح) في العرف  
 بالجملة (القبلة) لوجوب البحث عليه في (العقد) (الصحيح)  
 والوطى فيه (دون عيني) و (ابن) (الغرض) (البايع) (المشتري)

عزارة الخراف للحد لم يوي  
المختصون لهم

الْمَدْرَسَةُ

۱۵۵



في العرق والنسب ان عزى يوم ولد له ابن اش حثا فاعرفه بان اشبعه  
 معا وقال صحنون يلحق بعمما معا بناء على فاعرفه ان ابوع اذ الشبه  
 اصلي من تلخيص الحق ان يخرج من ذلك الامع حثان وقال **ابن ابي**  
 يتي ك حتى يكمل فيونث ايها مثلا على فاعرفه ان اذا  
 فصاروا من شعبة فيع الميراث واحد منهم اخي الامام في الاداء بايها  
 فثمة وقال ابن مسعود يلحق باكثر من ائمتها الا ان يعلم بايها  
 او لا يلحق به بناء على ان في عهد فنامد فاعرفه الذي لا يلحق  
 بالانسان في نفسه او شعبة معني وفوته وضعه مبني على اختلاف  
 هي ائمة فكل اح الامة التي مالا كثر من قول مالك في بعض النسخ  
 عن الطول ارحوب العفة وهو الذي اذا اكلوا او شربوا مالك الا ان  
 مطلقا او هو ابي ذر ابن ابي اسحق وقاله صحنون وقال ابي ذر  
 العفة لا يبيس جوار على عاينة الحال وعنده المفع عوفى والوله قال  
 (الشيخ) وعنده جعل انفسا لتعفة الشيخ مع نفي هذا اليه وقد يكون  
 غيبا ما مود وفول الشيخ في ذلك كذا كذا كذا كذا كذا  
 حتى اذن ذلك التنازع لثمة ائمة او جمع وان علم او ائمة  
 كذا كذا او ائمة وان سبب فلا وتنازع من لا يفتن منه حتى كذا كذا  
 والمجسوب والتصور الشايع العاين وما اذن ابن بنيس في ذلك  
 مبني على عكس العلة التي هي من عوفى والوله وانما لا يفتن عينة  
 يجوز تعذر هذا بلا تنعكس وقد يلحق علة اخي الامام وقد كان  
 في العلة وعموم صحت التنازع ويصنع فكل اح الامة على الحق لمضي تنص  
 بنفسها يجعلها ضي تنص في ذلك فعين لها الخيام في طلائع الامة  
 وفيك لها الخيام في طلائع تنص على وعليها علة تلاح الامة او كذا  
 وان في روح الحق على الامة وان كان ارجع عبد ابا حنيفة في الحق على المشهور  
 لا يفتن دخلت على ائمة عبدة وفيهم من ضل به وفيك لها الخيام لا تفتن  
 تان وان كان حتى بالامع لها الخيام فان دخلت على ائمة جردت عن

النسخ

ائمتي ففولك لها خيام ان لا ينال على الله  
 المشهور في اعتبار العلة على الامة يكملها اليه الله في طليق فتاتي  
 بولد كذا من مستند ائمتي من طليق الشراي فيموت كذا وان ائمتي  
 كذا كذا من مستند ائمتي في غير العلة وان ائمتي في طليق الشراي فيموت كذا  
 يلحق بعمما معا بناء على ذلك واحد منهم ائمة النبوة وقال  
 صحنون لا يفتن منعمما وفي مع الامم يعني كذا وكذا عند ابن ابي اسحق  
 ان قال الولد كذا والي واجمع ائمتي او ائمتي معا مع ائمة النبوة  
 بولد ائمتي في الميراث والابوان معا في ذلك واحد منهم ائمة النبوة  
 ان المدعى اما وثلاثة جمع ائمة الامم ائمة السلف من كان له ما في الحق  
 كاملا وكذا واحد من ائمة الولدين مع السلف من كان له ما في الحق  
**فأعرف** الا ائمة اما الحق على ما علم ائمتي فصد المتكلم بعمام  
 على الحق تحت ائمتي ولو من مجازي تنص بات الا بئس يجيب كذا  
 برب واذ كذا ائمة من كذا شخص او من معني عند مالك  
 في حق ائمة يجب اعتبار في دلالة ائمة ائمة على تعصيل تنص ائمتي  
 على مقامهم بالبا ائمتي وابعالهم والاصل حمل الا ائمة على الممكن  
 لا على المتعذر او المتعسر او المستحيل وانما حمل الا ائمة  
 على ما يملكه اللعين لا على ما لا يملكه والاصل بغلاء ما كان واستعمله  
 على ما كان بغلاء ما كان والاصل ان من تنص به فيما يملكه وفيما  
 لا يملكه ينبغي فيه فيما يملكه ويملك ما لا يملكه والاصل ان من  
 تنص به في بعض ما يملكه كله بغلاء تنص به في ذلك ائمتي وبغيره  
 في ملكه والاصل اذا تنازع حمل اللعين على الا ائمة والاصل فيما  
 يملكه حمل على الا ائمة في جميع النسخ ائمتي على الا ائمة والاصل  
 ان من تنص به في با ائمة او الا ائمة من الا ائمة والاصل في  
 له من ائمة ائمة ائمة بالبا ائمة مختلفة في حق ائمتي الا اذا ائمتي  
 مجازي المتعسر في ائمة ائمة على ائمة ائمة ائمة ائمة ائمة

اعرب بولد ائمتي  
 ائمتي في طليق حثا ائمتي في طليق حثا ائمتي في طليق حثا







[illegible]

نب و اعرب من الخليفة في زمانه  
الخفي

١٩٠٠

44

الاستغفار من حق الله في عباده عظيم ارتكب فيه مخالفة  
 الدوام العلية نجس وعنادا ومخالفة للموافاق حصل اليه موكلانا  
 الجماع والخليعة ايدى الله تعالى اعصابا وغضبا واجلسه يسر يديه  
 لهالة ودملة واجتعلل او اسحقه من عظامه ما يذبح بها الجحور وامر  
 مجتبيه مع احد الحجاج والنجوى وعنى له عن المناصب الشئ حكيمه  
 وفدى بعقده جلاله من صلاته الله جل جلاله ونفذ من كماله ان يلكفه  
 به خمس ارب الدينار والديار واليخفه بلعج المجنيس ومحت (م)  
 ينسار حلاله حلال الخاضع اسغاطه الحضانة ونفذهما كلفنا  
 اوبا اعتبار بعض من اقتضا اذا كان ذلك على عيني عوض خوفه فتبع  
 والتبني عن لا يفتك قوله فيما قاله نص قوله او عيا عما او خلاصه  
 في نفسه او منعه وامر ما خلاصه كلامه قوله بلعني عن الشئ  
 لو يفتك قول المتبني عن فيما خلاصه كلامه قوله ولي (م) نزال الشئ  
 ان اجعل المتصنف انما اختلف على معنى ان لا يبيع وقال المتصنف  
 عليه جملة صدق المتصنف واما جمع مع فتد بيع حلقه فانه شيوخ  
 في طهته وقال عيلاض ان ملات الولاوب قبل وصول النعم اليه  
 وان ذلك الولاوب اقل في تدعيم الشهوة الفية ان وجهه عيل مدق  
 اذ لا يلزم من المعرب الاطراف به ولا متينظم عن ابن النجاشي ان وهب  
 جيتا من (م) الى مد من التي ايف ما للبيت متضا بان قال (م) في  
 من بعد لم يفتك قوله الا بغير نية وقال ابن سهل يفتك من  
 المتطوع فيما اراد ما لم يذبح حلالا او لا يفتك عن عيا وفتحه  
 وفي صفح ما ملات ابن شاذان ما ملان من المحبس من غير جدي  
 ثم يقول انما احدث ما لم يبيع منه ما نزع حتى عي وما احل من  
 كلامه معني غير ما كثر على الطهي ما اعلم منه فعمله الا ان  
 يعرف الى طهي اصله فيعمل الى الطهي في يفتك ان جات اسم ان  
 المحبس مؤنة فان لم يفتك سئل عن فضده وصدق ان هو اعرب























بغية

في جنى يراى الا حكرام فيه لو تفرخ اخا القبط او من عذبة حق تقبل وانما ملك  
من قوله نفسه فلا يصح فيعمل اذا لا يجزى فيه احكام النكاح في الموانيت  
وتخوفها ويكسرون متى اخيرا **فلا يصح** اختلاف في كون الخيل الى الجحش  
كلاشي طري ام لا فاذا اكل في النكاح خيلا اسبب له ما يوجب العفة  
فلا يشترط وانه يعصم بطلاق جناء على النكاح او على عفة الخيل  
منعقد وانما كماله بطلاق جناء على انه مكل والمشتبه وانما لا يشترط  
امضاء نكاح امره ببناء عليه ايضا وقيل لا لانه مكل بخلاف  
الامة على المشتبه **فلا يصح** قال الشيخ ابو عبد الله في المان  
اختلاف المالكية في البيع المالك من ماله في النكاح او في  
المان وهو الذي وعدهما فحق العبد يضمن عليه يوم العطي عند  
المشتبه اغير منه او من البايح ووجه كونه **فلا يصح** قال  
الشيخ ابو عبد الله في المان من احد من ماله ان المالك لا يحق  
العبد وعقبة على المالك ان يحق الله في وجب فلا يفتل العبد العفة  
واستغناء له لانه تعالى عن كل شيء ولتعلق صفاته تعالى به ايضا  
والدين على العبد خاتمة والى كونه في جنة الاخرة **ومرثمة**  
لم يلزم ابن الفاسح من قال كلفنت وانما يكون اوصي وفي تقديمه  
خلاف اصله في تقييد الرعي والاعمال انه بمنزلة المالك في الرعي  
البيع ويوجب ان يكون في عزم المالك وهو تقييد الرعي لثلاثة احوال  
**فلا يصح** تجب زكاة العطي على من تولى به بقلته من الاصح ان كان  
يوم والابن الذي رجبته وعلى من تحت فحقه من عبيده ولا حول لغيبه  
فيه كالمدين والمعنى الرأجل وام الولد واختلاف المالك والمعتق  
بعضه من جنة اجابة واختلاف في ملكه لعبد من ثلثه بقلته  
من الاصح او لا من تقييد الرعي بقلته بقلته لانه لا يملك في ملكه  
عن قود اعنه فلا تلتزم من عبيده الشراعي وكاعى عبيده ويسقطها  
عن الامان الى وماله الى وماله لغيبه وجفى من ليس عند قوة يومه

مفسر

**وقال غير**

معها على المشتبه اذا اوجب بخلافه امل او فاعية وجب  
تفصيل المالكية ما امك كاجبا الى الجاه على ان يسأل بقله ما يوجب  
الري القسط من يمينه وله في بيع يخلو عليه فان المالكية لا تختص بالملك  
بما يشر اريدونه وانما في المالك اصل واجتمع بين المالكين في ماله  
المشتبه لو قد ادرى الرج قبل الحصول اجتمع تقديمه ان والتقديم على خلاف  
الامان **فلا يصح** العباية التي تبة على الامان والمشتبه لا يفتل ولو  
تحقق حصوله معناه لا يفتل او يفتل وقال الشيخ ابو عبد الله  
ان كذا التاقيت نحو المفع كذا كذا والامان في الصلاة **فلا يصح**  
المالكية يجوز في التي كذا بسبب التفتل لكونه لغو التقديم  
فلا يصح اذا اقتابل حكم المالك والصورة المباشرة كالمالك في المالك  
والشراعي تقديم الصورة ويجعل لانه لا يعرف **فلا يصح**  
المفع المباشرة ويجعل كالتبني وانما ابيع ببيع ابا سدا بعد اختلاف  
الناحية هل تجب حوالة الامان او لا كالمثلي واذا استهلك  
بعد اختلافه ايضا فيه هل يفتل فيه بالمثل او لا فيهم وعلى حصة  
الناحية امل للمعومة هل المعوم شيء على الماعوم حسب الامان  
**فلا يصح** تقديم الحق قبل سببه ممنوع ليعمل على تقديمه  
من شيء لا يختلف فيه فيل مكلف او فيل في بعض المسائل ومن  
ذا لك تقديم زكاة العطي قبل سببها المتفتح والمشتبه منه  
وقيل ذالك تقديم زكاة العطي بعد اغنا بوجوده لانه يفتل وقيل  
الحصول وان كان من باب تقديم الحق قبل سببه كله وكما اضعف من  
الاول وعلة ذلك بنا جاعة من اهد المذهب وبعضه فعب  
تقديم المالكية العيني واختلاف في تقديم المالكية قبل كونه بناء  
على ان الحنف سبب او قس على وبنى له الصبي من باب تقديم المالك  
فيل السبب فلا يجزى ومثله ما يلزم المفقود او يفتل  
وزكات الحبوب قبل الحصاد من باب تقديم الحق قبل سببه فلا يجزى

على







[illegible][illegible]











لا يشترط كماله في كل ما كان الغلبة والرفعة في الشبه بالشيء اختص  
 ما لا يشترط في الشيء الغلبة بالشيء في ايمان الناس بالشيء والاشبه  
 ولم يجد ابن قتيبة في الدين والادب في ما لا يراه الغلبة في الشيء  
 اليه بالشيء قولان **ولو هو الغلبة** وانما لا يشترط في الشيء في كل ما  
**و هو قول ابن الجوزي** وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 لا اعم في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 وجوب الشيء في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 الحق المتعلق بالزكاة اذا كان في دينه كماله في كل ما لا يشترط في الشيء  
 والشيء في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 الزكاة في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 كان المعنى موكول الى امانة الشيء في كل ما لا يشترط في الشيء  
 لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 العتس ايضا ومثبه الزكاة في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 مطلقا في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 انما لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 هذا بعد ما لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 الدين الروح بالقيمة على المشهور وفيه بالعدد **والجواب**  
**فان قيل** وضع الزكاة على ان تقتصر بالاموال التي هي في كل ما لا يشترط في الشيء  
 فوالا لكانت في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 الاموال عند مالك وانما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 كما لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 في باب المشكوك في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية

٢

وقد يختلف في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 والمشتبه من كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 بخلاف حكمه الصبي فانما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 ان الخدم ليس بولاية حكم وجعل مالك حكمه بالمال لا ينقض ولا ي  
 الا حكمه في ولاية الخدم وفي كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 لا ينقض والغير لا ينقض لار الجلب التي كالة في اذن من التصرف بخلاف  
 الا حكمه والنص في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 البع في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 وعامة الحكم **الشيخ** في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 علي ابن ابي حمزة ابن التمام المصنف في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 مخصوصا بالفضل والعقب غير ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 اليسير وكان حكمه في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 التي يشترط **وعن ابن الجوزي** في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 وقال ابن قتيبة انما لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 قوله **وقال ابن الجوزي** في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 وبه يعنى في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
**انما لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية**  
 في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 غير انما لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 غير انما لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 بناء على ان لا يشترط في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 حذ في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
 عند مالك **وقال ابن الجوزي** في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية  
**وقال ابن الجوزي** في كل ما لا يشترط في الشيء وانما لا يشترط في الشيء في قولان على الاولوية

نفس

بعث



ملك الزهرة فيموجب عليهم الزكاة **الحجب** الواجبة فيه الزكاة  
اما الحجب الخليلي عن النبي فيتضمن اهل البيت الحبيب على رجوعه فيما هو  
منه من غفلت ما في العيشة غلبا كالفهم والعشيرة والنهي واليحيى  
والارثي والدخني والزيدي والفاطمي وهما يقولون والعهد والحسن واللويل  
والنهي ومنهم من يقولون **الحجب** فيكونون فولا يستغفرون اليه الفطاني  
والعلس وحكي ابن زرقون فولا يستغفرون اليه كذا فيه وهو  
صفا من الحنكة مستحيل محموب يكون باليهي والمسلم  
وعو مشحون اذ احك باليد زان فشيء وفيه حجب في كل ما هو مدخ  
**واما الحجب** في النبي فيتضمن في النبي حجب الجبلان  
والجبل واسقطها المني فيه فالا لانه في الحجب دلا وحجب في حجب  
وفيل كذا في فيه وفي رجوعه في حجب العشي والكتاف  
ثالث في ايات حجب في العشي فيك **وقال ابو حنيفة**  
في الزنا والتباعد اقلنا ونقل ابن زرقون فولا رجوعه في حجب  
**والحجب** انواع الحجب الرابع ان لا يستغفرون منعتهم اكاله حجب  
الاحمي والاسود او تاكله الثغاب بالفتح والشيء في واسلمت  
في الحجاب في احدتهما بالخي وحكي من قول السيوري  
وعبد الحميد انهما في البيع اصحاب ان يكون الجمع كذا في  
الي كذا ورجوع باختلاف الباش في المدي كوالمنشور رجع ضم العلس  
والفتح والسلمت وضما اليه اربابا والشيء في الزنا  
والدخني والفي انهما اجناس وفيه حجب منسوخا والمنشور الفطاني  
انها جنس واحد في الزكاة في البيع وفيه انهما اجناس كذا في  
**فراعي** في النبي المذهب وجوب الزكاة فيما لا يدعي وهو  
مما يتكروا اكله غالب فالك اجناس الا دخل في كذا في  
مما يتبعه ربه ولا يفتات وتلد خلاء انساب من في ان الخلد  
الا دخله جنس على ان حكم الانواع تعاضل منبوعا وعلا ان لا  
تباع تعاضل انفسه لا تاكل ولا تفسد البسرة اهل للعيشة وكذا

۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

والشعبي

[illegible]

الحزب







[illegible]

على المشهور **العش** **وطي** في النكاح قال عليه الصلاة والسلام  
 اسم العش وذاك ان يوفيا بقاها الصائمات فتم به الى رجب ثم الكوفة اعوز على  
 الكوفة وجملة بعض العلماء على الوجوب **قال المحقق** وهو الصواب  
**قال اللاب** هو الله تعالى لنزول الاستبراء الى رجب عليه رجب من الله تعالى  
 انما سئل بان كان الشيء يقتضيه النكاح كالصوم والنسوان وصلا  
 تدوم معه العشي واللاعبة ولا ينافى العقد او يجمع بينهما كجمع  
 مضى تقا في نعيم او نعمة او كسوة ولا عشي جاز ولهم وان كان الشيء  
 خارجا عن ذلك وعي منافع العقد نحو اللابني رجب عليهما ولا يسمى  
 ولا يجمعهما من بلدهما **قال مالك** لا يل العقد رجب عليه واجاز  
 لا يحسن وكفى نعيمين وفيه يفسخ قبل البناء ولا في كل المنيطر  
 فلا يجوز ان يوجب المنيشني له والحبيب **وقول مالك** لا يل  
 رجب المدونة عن ابن تشعلاب يلزم فابله وكان من ادركت يقتضيه وجوب  
 كل شيء عقد النكاح عليه اذ لم يجم **قال المحقق** وهو لا يفسخ وقال  
**هذا كذب** لا يوفاه ولكن يستحب وفي الفتية من سماع  
 ابن العث (سمع اشقي على فاض ابنا بكماع النكاح بشي ط) والماني رجب  
 على دير الى حد وامانته وفي حديث **ابن عباس** لا يفسخ عن اشتداد  
 في نكاح بشي ط **ابن تشعلاب** اذ اشكفت النعفة على ابنا صغي حتى  
 يكسب او على ولي (اسميه حتى يبي مشي بئيه مالك مئة واجاز  
 مئة) ولا يكون منحصرا كيثي من رجايه والخلاب لانا هو اذ الحبيب  
 مئة جمع النعفة عند موت الاب قبل البلوغ او الولي قبل ان يرشد (التقيد  
 قبل حتى ط رجب عقلا عند الموت قبل البلوغ او الرشد ط) وان شئ ط  
 سغو طهما حينئذ فسدا تقا لا فيجهد او ان شئ ط ينفقها في نكاح  
 (كيس) على عي الى رجب فيسح قبل البناء وروا **ابن حبيب** الا ان في ضا  
 بن جو عقلا عن النبي رجب وفيه يفسخ قبل البناء على كل حال لان حتى طهما  
 على عي النبي رجب خلافا للسننة ويصفي بعد البناء بمضي (المثل) ولو شئ ط

التشريع  
في التكاليف











الى رجلا معني بالانكاح عنده ج ان سكتاء بحسبته نحو سكتاء ونسب  
 فاجتمع على حكمه في حبسه يقولون انهم يعملون **الاول** انه يوسع  
 ان زوج انثته خلال العداوة رجلا محبب عن عصمته في ذلك وفيه يبيع  
 عليه في علمه وان انكح الذي زوج ذلك فلا يلزم ان امكنه منها وان زوج  
 نوع ذلك **وفي قال ابن الرعي** في الاجتماع على ان من علم شيئا  
 من حبيب له ان يبيع عليه ان يبيع بمقتضى علمه وافق على عدة  
 فبيع او خلاجه بل ان جمع حكم علمه منه ما يرد على الفاضل علمه خلاجه ولا  
 يرد على قسوت ذلك عنى وحكمه التي رجعت في ذلك معلوم وان اراد حكم  
 عليه بان الحكمي منها ان فذرت على منع نفسها منه وجب عليها وان فذرت  
 على فذلت مع الامور على نفسها وان لم يذالك وفذرت على ذلك **الثاني**  
 ان المعلوم من اصل الشئ ان الزوج اقرا يجب عليه احوال زوجته جميعا  
 الحكم بينها وبين من طلب احوال بعد الحكم بينهما طالة عليها من  
 ولاية الامانة من الجلب والادبع والنفق والادب وكما انته لها وفيها منه  
 عليها بالحرمة والنفق والحكم والادبع والنفق كمنه وفرض الاستبراء  
 ليست كالحسد على انشاء منته وجنة غيبى الى زوج وليس ذلك كد علم انثته  
 انه حرول بهذا ولا لا ولا ولد ولا لجه ولا لا احد عنى من ذلك **وكو**  
**الى** وجب ذلك الى ابيها اذا جنت به بعد انكح او اراد ان يتركها  
 ايدها فلا يملك مال ذلك زوج با احوالها ما كرهه على كلب احوالها  
 عليه ان يتركها او لا يتركها على تركه ان امتنع من حضوره  
**الثالث** ان والد الزوج في ان يبيع منه الفاضل وهذا الى  
 فزس وانكح في مقتضى الفاضل جميع ماله على زوج ابنته في جنة  
 عن الحرق وان نكاحه لم ينعاه انه علمه وشاع ذلك منه وانكح بيلدا  
 ومتوفى لغيره والناس وخصوصا من وفرض عدة وفرضه في جمع  
 الحكم والجلد ان وقع **نص على ذلك ابن الرعي** في  
 وعيها **والتجفت** فتوا حبيب في الوقت على الك واد العداوة

انته

انكح الموانع واد العداوة انكح نكاح نصيب في بيع الحكم بالى نفع عسبه  
 وبذلك كانت اذ الموانع وليست بالولاية في بيع حكم العداوة وما نصبت  
 له كانت العداوة سابقة على ولاية الحكم او كانت الولاية عداوته بعد العداوة  
 فلا يبيع انكح على حيوان حبسه وحكمه عليه وعلى انثته بعد انكح في وقوع  
 ابدل الحكم على علوية الدامى العبي عليه ما يجان الحكم فينصفها بان نفع  
 الولاية بالعداوة مطلقا انما العداوة ملائمة من الولاية مطلقا فلا تقع  
 ولاية نكح عام وجود العداوة مطلقا انكح من الولاية عن العداوة او  
 نكحت الولاية بعد ما **وفي قال ابن الرعي** في الوقت بذلك وبذلك  
 انما الشئ الاصل ابو عبد الله محمدا انصاي الى طاع بذلك في فضية حكم  
 فيما ما اشتكاه الحشم وتقي من كماله بذلك **فام** **امير**  
**الموصي** نصي انه تعالى بعد علمه بذلك بالجلد الى الحكم على من  
 تشكاه ما منته من ذلك واخفى مولدا نصي انه تعالى بذلك  
 وانكح عنى من ذلك نكح ما يفتي بذلك نكح واقضته في جنة كلامه  
 في كماله ذلك والله بليغ من النكح ويعينه عليه جنة وكما **الرابع**  
 ان احوال الزوجية من احوال الامداد والى زوجية وان كان شجره بحسب  
 الاموال فلا يحق له بعد على احوال الامداد وفيه مملوكة في حوزة  
 عليها عداوة ذلك زوج او غيبى حضوره مجلس الفاضل او كوكيل  
 من جنة عنى من ذلك مملوكة في الحضور المذكور وقد بطلت وفرض  
 وكيلها عنى من ذلك مملوكة في الحضور المذكور وقد بطلت وفرض  
 ولا يملك وكيلها بالحوار عنى من ذلك مملوكة في الحضور المذكور  
 في جنة او زوج مملوكة مملوكة **الخامس** ان الى مع جنة  
 بيد الى زوجة الاول عصمة انثته فالت الى زوجة المجدول بيد ذلك  
 وشويع عقد نكاحي ويبيد في جنة اهل الوقت ان ذلك لا يبيع الايداع  
 ان وقع قبل من له لان كل مملوكة في العقد لا يبيع فيه الايداع الى زوجة  
 الى باب العداوة وهو لا يبيع فيها الى جنة الامور في وقت التفتية والتفتية

مملوكة الفاضل الى طاع في الورع  
 وانكح

واعي











وخبر مملكة واحدة وقيل القبيسي وبه اللذان وكونه من بغاوى باوة فريد  
 ، اخى وكسوفه للثلاثا بالمعنى النعم في مطلق اللذان وفي الخلقه الواحدة  
 وفي الثلاث هذه اذا كان الاحتمال في امرين متساوية في دلاله الامر على كل واحد  
 منهما فيرفع القسط فيما بيني الزمنه والاحتمالية والامر الى ان يكون مطلقا  
 على الامر المحصور فهو مطلق اللذان والزيادة الامر عنه وفيه استغنى  
 الان عن التغاير بالرفع وكشف الاستحتمال الى حدهما ببعض من النقل بعد  
 حقيقه لبعثهما مستغنى بمغاطها واد عليه وتجوز قصه ما له على صاحب  
 ما هو صريح في بانه او كما صرح ولا يقرب منه فصع غير مطلقا ولا يسمى  
 البينه له وذلك لان البينه تنسب بالاسباب فيجب البينه على  
 اعضاها ما هو موكوله في قصه وان ادته لار البينه يعنى في القبيسي وعليه  
 مجمد قصه عند البينه لم يرفع على ما اعاد الاسباب وانما هي يعتمد ما ثبتت  
 بالبينه ونسبوا هذه الاحوال والى اير القبيسيه في البينه عن لغيا هذا مع  
 التفسير انه يعنى الى اير وابر الى اير والى طبعى وابر عند اشتغال وغيره  
 فيمنع البينه من ثلث البينه واعلم ان الغرض من تصنيف الزوج  
 هو انه قصه يعتمد البينه بيد اللذان على ان ذلك كان منه بعضا  
 الزكاته وقد عن لشاعر الك واستغنى بعضا بعضا في البينه استغنى  
 عن سواه انه ان الزوج متزوج وان قوله مقبول فيما ايد على قصه بعوله ان  
 ادعا تزكيله او تعليفه وهذا يقع لما كان الزوج متزوجا فلا ذلك ، وعلى صورة  
 وليس يرد منه عليه على ان راجعية احد الاحتمالين فيكون طلاقا جفع  
 وليس الامر كذا لك بل ان المتكبريات في الزواجر المتكبر على وجه التخليك  
 ولا يستعمل في موضع الشك لانه محمول على التوكيد ولا يربط وفوعه كذا  
 فكذلك ادعاء مع وقوع الشك في المحصولات ومنها الزواجر ذالك من الواجبات  
 ومع ان عتبة والشعاعه يكون مع الاعراض الكشيه وكذا ادعاء احد كونه على  
 وجه الاكالات ولو كان ذالك عند وقوعه وادعاء او يرد في غرضه ان ادعاء كوا  
 دعوا ذالك انه يجب الامر على مع تفادي ادعاء وي

۵۵

وتلك الحجة ان ما يكون في الانظمة من تلك التي لها او نحوها انما يجد  
 على التقلب وان كان له احد الاصل الى طاهر او نحو عوا الوضاعة فلا  
 يقبل مع غلبة المستند عليهم غاية انه بعد التقلب لغز اللام  
 ابن عيسى في احدى النصوص المشهورة في ذلك الجواب على ان ذلك  
 ولقول ابن عيسى في قوله المتشبه كذا طاهر لغز طاهر  
 يدعي على الامر بحال في قوله وتبينه فلهذا ومن ذلك ان ابن  
 لقوله ابن عيسى في قوله المتشبه كذا طاهر لغز طاهر لغز طاهر  
 الدلالة وفيه ان المتشبه كذا طاهر لغز طاهر لغز طاهر  
 الصنعة على استعمال اهل البلد عموما على ان ذلك شئ طاهر لغز طاهر  
 او تطوع به من عند ذلك فلا يفتقر الى التثبت وعند كنهها والتشبه  
 عليها وعند عموم في كنهها بينهم في جميع المراتب وكذا في الاحوال  
 وعند التثبت في بعض مصادرها لغز طاهر لغز طاهر لغز طاهر  
 احد عوا في هذا التوكيد والاعتماد في جميع ذلك فحقته في هذا القلب  
 ولان ما في الجواب الذي لا يثبت في حقه محقق العلم ان هذا بعد التقلب  
 لا التوكيد اذ لا يجد الدليل المشهور على معنى خفي ومنع الامور  
 الدليل المشهور على المعنى الخفي لا يشك في المعنى لا في المعنى  
 الدليل في الاعتماد عليه في الماضي وماذا في حكايا الخ وحيث ليس  
 عن الفاضل على تمكينه التي وجع على بغيره على الثانية  
 بعد دونه مع كونه في كماله في جميع الامور انه الاول في جميع  
 وفيه نص في هذا على وجوب ادبه على نفسه في حكايا  
 التوكيد وواجب في حكايا به وجعله بغيره في حكايا  
 بذات الحزاني وحيث الجمعون العظمة في حكايا وتمكينها من  
 عظمة ومعنى في حكايا وحيث مع ما ذكر في ذلك وفي ابا حدة  
 مع جمع واجد في ذلك واجد الفيل والعلم من عارض  
 يعتمد ولو من عوا وليس في ذلك الا الحجة في عوا فاعلم بهذا

خَالِي

عاشقانه الغرام























فلا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين  
عن بعض المتوفين ان غنى ابي عيسى عن ما ورثه عن ابيه  
فيل انفضا مدة الغيب بغير ان يجلس راسي الى زوج عتق مضافا الى الغيب  
ولا اطلع بعدا لانه غني بنوعه لقوله في مساجي في كندل او نيل في خرابي  
هذا اذا سمع لانه بعد ما يخرج زله وفرا ابن الفاسم احب اليه ان يندى احتياطا  
لا وجوبا ويظهر على اموالهم ان مساجي لما في جمع منه قبل انفضا مدة الغيب  
في مساجي عن اوصاف لا يفيد على ابي عيسى في مساجي او فتنه او جسد  
ان يكون معذري ابي عيسى في قوله اني عتق ابي عيسى في مساجي  
لسمي في ابي عيسى العتق ما فاع في يده اني عتق من بينه وشي طه الله  
يغيب اكن في مساجي لا اخذ بها بشي طه الله العتق من وجبت له شيعته  
فخرج بعد وجوبها مساجي لما في جمع منه قبل انفضا ابي عيسى في مساجي  
من جوع طالع عن انفضا ابي عيسى في مساجي شيعته انه على شيعته اذا حله  
لقد ان تحي عن الحرج ولو اسي من عيسى في مساجي وجمع بعد ان عتق في قوله  
احمر ابن خنيس لما اخذ بشي طه الله اذا اسي من مساجي في مساجي  
طه الله في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
على شيعته غني موجب بقاء في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
عنه بوجوب في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
عكس دعاء لانه في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
على المساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
التبليغ في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
افند لما في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
ولذا قال ابي عيسى في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
الا فند لما في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
ليس له فند لما في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي  
الا فند لما في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي في مساجي

کایسوف

لا يسقط في ذلك شي لمعا بعد جمع الخلاف ان لم تذهب بشي من عند  
 انفسه، امه المغيب بان لم يكتب مع سقوط شي لمعا بغير قضايا  
 في المجلس الذي وجب له فيه التقليد او بغيره ما لم تترك (ب)  
**قوله** لا يشترط ان تاضي قضايا وكذا اكثر من ذلك السماع بيني  
 بروك مع سماع زونان اشخب وسماع عيسى ابن الغفاس  
 في كتاب النكاح باسما على فون مالك في المواجهة بالتقليد وسماع  
 ابن النحاس وعليه في وجوبه ببعض ما لم يكت في كتابه  
 رواية محمد بن ابي عبد الحمزة عن ابن الغفاس عن سماع عيسى وسماع ابي  
 الغفاس وعمل جاري بان على الخلاف في يمين التهمة **المقضي** عن بعض  
 المؤقتين والمؤجلين في الحكم واستتمت البقية **وعن المقضي**  
 ثلاثة الثلاثة تعمد تلك في التمانية وادعاء غير ان حليف بالسر  
 كان في ذلك محظورا واما مسخها كما بين وكعب الا ان تشهد عند الاجل انما  
 بالنية على عملها فيسويدها دون عن له عن ابن داود وابن بكارة وسما  
 في مسخها فالان واخر ان طالع بعد الشك في ملاحق اوله انما يشترط  
 عند انفسه الاجل انما تشترط اعله، اخي قد انك يدها الا انما يشترط  
 بعد التمسك الثاني اكثر من شهي سنة **ابن** في عزة وعنده  
 في المقضية ومثله في النواحي عن المواني في **قال مالك**  
 ان اشهدت عن الاجل انني انتقم من صفة اخي او اخي يدها  
 ملاحقته في او بعد **قال مالك** ومزا ان قالت انتقمي، وانما على  
 في اي هذا انك لها بعد او لو فاصت عشي من سنة لا تحتاج ابداه  
 شخصه وان قيل ولهذا الفضل متى شئت وان جعلت لتلاخيصها وقتلا  
 في اخي في الفضل بعد، باكثر من مائة لم يكن له بعد، قضا، او لم يفت  
 قبل وفي الاجل في يدها الا ان تشهد اذا حل الاجل بعد انقضى صفة  
**المقضي** عن بعض المؤقتين انك في الاش في ولما التلوع بمكة  
 في غير على حتى طالع او على التلوع وفي اخذها بشي طالع وان في يده

اداکشی<sup>۲</sup>











[illegible]

۱۴۳۲

عمن ادعى الكفاية فقلنا جنة على ان الحاجل في العادة او كذا ما في  
**الكعبة** في اجملة عتق وصرم والحمل وكسوة وهي عبادة  
 كعباءة فكتف حتى مئة صوم في رمضان بالجماعة او منع انفراد  
**عياض** فقال مالك والشافعية غير على التخييل والابن ابي  
 العزيم والشافعية بعض الحائضين تيبه لك المكفان واستحب على  
 انفق الحسب الى ما كان **وقال ابو محمد** يعقوب والجماعة  
 في الصوم والعتق والاكل بالاطعام **وهي** لا يعق بالاكل في الكفاية  
 على الاطعام الا صوما ولا عتقا **وعنه** ابن الحاجب بالاشتغال  
 وفيه جرحوا في تيبها وقيل على التخييل **وقال** جميع البدعيين  
**وقال عياض** حرام ومنه على طاعة من خاف الله في جماع **وكما**  
 قتال المومنين فلهما عتق فية **وكما** طاعة عتق فية مومنة  
 بان لم يستطع جماع شيخ يرضى بغير طاعة يستطع بالاطعام حتى  
 مسك من اجتهاد على التخييل **فما** في النكاح في قطع التنازع  
 عند اكل وجع فطعمه فلهما او وجعها بالجماع او طاعة حلال **وكما**  
**المتن** باقر بن ابي نعلان قال قال الله العظيم اطعام عشرة مساكين  
 من اوصله ما تطعمون اصدقكم ان كسوتهم ارحم من فية فية على التخييل  
 والا طعم عند او حشا واختلاف في الاداء **وكما** التي يلهي  
 تاحي فضله في رمضان حتى دخل عليه في رمضان اخفى ان مسالة يستحب  
 ان يطعم لكل يوم بفضيه وقال ابن وهب وابن حبيب وصحوة وعقد قول  
 مالك في الموطا **قال ابن ناجي** هو المشغور وحكم ابن ابي شيبي  
 فولا بوجع (لا طعام وطاعة) قول ابن الحاجب ولا بد فية على المشغور  
 نعم الوجع وبك الاسع تحباب **قال ابن عبد السلام** المنقول عن المنع  
 القولان لما يعطيه كلامه فلفظ هو نقد التخييل في قوله وكذا في عليه  
 من طعم ولا فيني **وتأوله بعضهم** على قول المنع ومنه فلا بد من عليه  
 وينفذ على ابن الحاجب في جعله المشغور اكله في كفاية التخييل

28

۱۔ اللہ بڑا رحیم











فولان وجواب الناجي عن حد يث الله اي مجيد وث العبد بالاسلام وكذا ان  
 طاعة الى رر **فان** ياتون الاصل ان الحبل بالحق عيني عني  
 في مع ما يثي تب على فعله سيما فيما هو معلوم من الشيء وان الحبل بالسبب  
 الما اصل ان عده بمنع المواجهة بفتنه **فان** اعتد على كل جنة  
 من اجزاء الصوم اليوم فاج بنفسه او اخطى صبي على اوله وعليه ما قيل  
 تبطل نيته بالفتنة الى ابعثي وعما القول الاول او لا تبطل وتعد العز الثاني  
**فان** مشهور من حد مالك ان اليد مستثنى من صوم  
 السنهي لانه الصوم بغيره في نية واحدة لجميع الشئ ويجب الامساك  
 بالعتق في العبيد لانه الامساك بخلاف يوم الشك والشهاد ان اصله ابعثي  
 وانه عني مستثنى فيجب تقيي اليه لكل جمع واليحب الامساك (لا)  
 بملوع العبيد لانيته والحديث والاعتناء في يوم **فان**  
 الا فتال عن الامساك الى ما في اليه لا يبي فيه اذني شئ بل لا بد من اعلم ان  
 من يثي تخفيفا لمصون الا فتال بالما بقة ولذا قيل لا تكفي النية بل لا بد  
 من الا فتال ان الاصل عما خالعه يعني فيه اذني شئ ولذا لا يجرى الفحص  
 في يوم نية الشئ والعني عليه من المضي في تجايله انتغاله عن حد السبب  
 ان جمع المضي يعني اذني شئ وعما النية **فان** اعتد المالك  
 في كونه صلاتا عبادة واحدة او عبادة اثنتين عليه تقيي في النية ولا  
 من اذني يبر الا فتال والتقيي وتعد المختار **فان** اعتد المالك  
 فيكون النية وطيراج الا وعلية نعم العبيد ومن قال ان وحيتهك ما فت  
 كما انك منكم من الوطير لانيته جمع بالا يلاج اوبه او لا فتال  
 الا فتال باردين الاصح او باردين **فان** الاسباب مختلفة باختلاف  
 الا فتال في كل يوم والى ان لا يثي حثها لا فليهدم بوجود عني  
 اجزاء او من فيل لكل يوم ورويتهم ومشهور في مالك خلافا  
 واستثنى لكل من وقع تغدح الحق قبل صميمه والاجماع على بل لانه **فان**  
**عني** الفتا في الفضل لا يذعن لتفصيل في ان علية بل يفتد

صم

التفصيل

التفصيل بالغاية خلافا للشرايعي بانه اورد في حوالته خاضعة في الصلاة  
 لم يثي في عني كما لا ولا الابد ليل في الصوم لانه بامى مجيد عند المجتهد  
**واوجبا** ابن العي في استنباطه من قال ان العادة لا يفيض الصلاة وتعد  
 من حد هذا الطاهر واحتمل ان عني اليه ابن عبد الله **فان**  
 من حد مالك او الكفاية كذا في صرح لم يجب في الغرور وقد اورد خلافا  
 للشرايعي **فان** مالك وادب حنيقة بوجوب الكفاية وانه  
 معلى بالاشتراك بالبعي التام والحق اذا تعلق بالمنصوم بالمعنى فتعد اي  
 ما شئ كما فيه وان جاء فيه في (امد كذا) وقال الشرايعي عني معلى  
 ولا يجرى بالجلد مادية والرجح لان ما سوى الجماعة في وروود انتم جمع في الله  
 عللا لا يوجب قعوده في الا فتال **فان** الفتا لا تعلق بامى ناقص  
 كما لمبا شئ ولا بصوم ناقص كالعطاف **فان** الشرايعي بعلما اختص  
 باعلا اذراع الصوم تختص باعلا الاموال والى هذا قدر للبراع حنيقة والمساة  
 على العمل ومصنفة منه والكفاية الفتنة حنيقة البعد لا يفتد  
 بالفتن منه ككفاية الفتد **فان** مالك وادب حنيقة ان جعلها  
 وان كانا ناعضا في الجراح ففقد (ما) في ههنا في **فان**  
 المغلب عند مالك والشرايعي الكفاية معناه العبادة وقد فتا  
**وعند ابن حنيفة** معناه النجى والعقوبة فتد اقل **فان**  
 استحقاق الصوم عند مالك والشرايعي يعني عند وجود ما يعسر  
 وعند ابن حنيفة يقال الاستحقاق في جمع اليوم فيسقط صامها اذ لا يجرى  
 باذا جامع في حني في يومه كفي عند كفاية وعند بعض المالكية  
**فان** قال الشيخ ابو عبد الله الحزمي في الفتا في الكفاية في الكفاية  
 المالكية كولاية الشكاح والصلاة على الجنازة هل يفي كالمعتدق المالكية في  
 كفاية ان يثي في فيفتد بالما فتد نفسه او الا فتال في عني وهو المشهور  
 لولا لانه انما ملكه لم يثي في كفاية الفتد عند لا المنفرد اليه  
 فيكون المنفرد عنه اقصور المنفرد اليه وهو الشا **فان**



























[illegible]

الكبلة

ابن القاسم وبه الفناء **فلا يرى** مقتضى مشي وعبة الولاية  
 في النكاح لبقاء العصمة يقتضي اشتقائهم مع المرأة في المنع عنه  
 عدم الكفاءة لملئ وصية ما يلحق المصاهرة من عدم معرفة للعصمة  
 لا بناء معناه بافتشائهم في الجميع ولا فسخ اعتباراً له في عصمة  
 الزوجية وهم المذكوران هم غير المتعصبين والنفقة على الزوج وفوقه  
 خارج الطبع الخاص على زوج ذلك عن وليتهم ومنع وائتداء الك  
 طاهر فيهم وشدة وإنعهم كذا في عزم اعتبارهم التي تقوية بوائع  
 في بني ولذا لا في مقتضى ما عرنا الولي بذلك الا في الولي افاض  
 في المرأة لضيق وانعها الطبيعي لا بد من شدة في حقها فلهذا  
 بوائع طبيعي حتى حدثت بسببها على ما لا يليق بها وذلك في النفس  
 التي لا وجه لها في الغالب بعد نفقة وائتاءهم عن ائع المرأة على ما  
 هو المعلوم وجوع او نظمي او لئلا يعتني رضاءها في كبره ولو كان  
 الخوف في ذلك مفسوخا اعليها صلتها لكان في رضاءها الغنى كقولهم  
 عن عجز ما في الولي به والاص في ذلك بخلاف ذلك ولجميع ورة الامم  
 في الاقضية ان لا يسقط باسقاط احد فاعا لان كل حق مشتمل في  
 لا يسقط كل باسقاط احد فاعا **فلا يرى** تعاضيل الكفاءة  
 ومن اتبعها ووضعت اعتبارها مستفاد من العواصم ومقتضى  
 التي باو موضوعا في ذلك رغبة اليه في جمع **ولذا فلا** **الان**  
 ينفي في كل ما ان الى ما اهل عليه وكل بلد وموضع يتحملون عليه فانما  
 كانت المرأة موسمية وهو مقيم نظمي في العادة الموضوع الذي عين به  
 ما كان ذلك عند كونه كان القول لم ابا من اب او ابنه وان كان  
 في واد الك معية وانما في واد محي اما عيني عسري وجهد منه  
 وان كان سبباً من وجه ثم في كفا معية كالزني يتكفوا انسانا منع  
 الاب من تزويجها والمفترض عمنه **لو كان** واجب اعتبار  
 الكفاءة في المال لان في عدمه اضم الى ابعاد كونه اما ان ياكل ما لعل



ما لها او لا ينبغي عليها فتمت الحاجة الى العلم بالخلق والذات  
 والذات عليه العمل الى ان يعنى والتشريع ما منع من كماله الى جملته  
 الغنية وان في ذلك على المفسر الذي يملك صنع وليست من حق وجه وقد  
 رفعت بالنعيم وان وبيع النكاح لسبب ذلك ووقعت جنون  
 ايضا وبذلك يبيع النكاح بغير عقد مع ذلك وعلى العادة دور  
 مخير الى الجاهل ومجهول واستمر الاصل والاصل واختلافها ولذا  
**صار في بيع النكاح**  
**قاعدة** قال الفقيه ابن تيمية في عقد النكاح  
 من وليه على وليتهما على العقد البيع على سلفه بالاول يعوت  
 بالحقن بخلاف الثاني لا يعوت بالنعيم لان المصلحة اعلا وتتم في الاموال  
 فيكون الصود يعوت مصادرها اعلى من الرضى بعبوات مصادرها الاموال  
 وايضا ما كان الاموال وسيلته والابضاع مصادره والاساليب اخفها رتبة من  
 المصادره وايضا الركابة اخص من الركنه فادنى من واعر منهما مثلها  
**قلت** صح المأثور وعنى بان المشهور في النكاح والبيع  
 واحد وهو الاضا والقبض والرخون **قاعدة** اجتماع المأثور مع  
 عصمة واحدة وسبيلة للتشخيص عادة فبما سبب الترخيص مطلقا كما  
 هو في شيء عيسى عليه السلام تغديا لمصلحة التشريع على مملكة  
 الى حال وجب شيعة موسى عليه السلام فجاء الى حال ان يشرى وجب طائفة  
 تغديا لمصلحة الى حال على مملكة التشريع وجب شيعة  
 اجمع بين المصالح في هذا اصل الشيء اجمع واجمعي الى جملته والقصود  
 اذ قال في الاصل الحرمة والمهنة والوطي لثبوتها والمهنة من جهة  
 في **قاعدة** يلزم الخلاف بالاعتق والتدني المعلق على حصول  
 المعلق عليه كقولهم ان تبي وتعتق او تسمى بيت او ملكت فلا يبيع تعليل  
 النكاح لانه سبب شيء في شيء في التشريع والتلفيد والتمكينة بتعليقه  
 من ان ذلك لا يشرى عنه مع انقباض حكمه معنوعة لان ذلك سبب

تتم

شيء من المصلحة معنوعة لا يشرى به وقد سبب شيء من جهة كماله  
 يشرى به **قاعدة** الاصل في المصلحة على  
 اسبابها واعطى الواقع منها لا يحكمها بل اني لعقد مباح في عقد عقد  
 سابق يقتضي بالوضع مثل حكمه بل يعوت عقد ثان على امره مدخول  
 بما في حق وليس اوكيلين ولا احد منهما الى جملته والاصل في المصلحة في حق  
 بعد حبب الاجل والمصلحة تعلم بالخلاف في حق جهة فتنى وجب ويدخل  
 بعد الثاني في ثبوت الحق وطير السيرة لامة المصلحة مطلقا  
 رجعي بعد انقضائه عرفا ولم يعلم في عقد زوجها لها والرجل بالشرع  
 يشترط في كونه من هو بالحق ام لا في قبض انه بالحق وفي حق وجه ودخل  
 بها زوجها بملك على كل ما هو كونه والكل في بيع على عشرين سنة في كل  
 الى بيعه في كل من ثبات محال في ثبوتها في البواقي الا ان يدخل بغير ارضاء  
 والماله يسلح زوجها الكافي في بيعه في ثبوتها بالاستلام في ثبوتها في الاستلام  
 والماله تطلق بالقيمة في ينفق فيثبت ما يبي مع حكم الخلاف عليه  
**وخو** لعن حرة الفاعلة في المأثرة في المأثرة في بيعه في ثبوتها في  
 عيانه وقد في اوجب لا يبيع عقد الدفون والمصلحة بالاعمال بالقيمة  
 في ثبوتها في افسد منها عنه وقد في وجه في دالية وان غلب الثاني  
 في الى جملته وجب امره لئلا يردوا عن صنعها اسمها على ثبوتها في قول  
 على ثبوتها في قول اريدت عني عقره وارادت لآخر التي جلدت اخرى  
 تطلق عليه عقره لان الاصل عدمه وان اريدت الاخرى في ثبوتها في ولدت وجه  
**الخلاف** ابن تيمية والتميطي وابن راسخ من المصلحة من  
 الجاهل في رد الملقح ومبيته في الرجعي في نكاح مستأجر في قول  
 وصداف وشرا حديث وفي ممتلكاته على النكاح في مائة اجنبية في  
**قال عبد الوهاب** استغاث ملكا كالعقود يوجب ذلك  
 ويبيد عليه بعض امره (الحبس) كالمسجد لعن الفقيه في ثبوتها  
 المساجد استغاث ملكا لاجلها وغزو الكوفة والمشرق والمغرب

نقروا

القول



والعناطيس ونحو ذلك **والسلام** ابر عرفة صفة حكيمه حتى بع  
 حلية متعة الى وجه حتى وجته موجب كفى على الكى من قير وصلى لى  
 اقامى منها عليه قبل ان وج **فلنست** واللقى ابرى التخرج في الطلاق ليس  
 بالزوج فيه وانما هو في الترتيب الاول فيقتضى الخلاف بالذات في جميع النكاح  
 وان كان صحيح النكاح عند من باب الامانة ويصير يسمى الطلاق الذي تب على  
 عند النكاح وبذلك يخرج من بين مسكتين احدهما في طلاق واحد  
 عبيد حتى ويرجع الغلبة للزوج كذا في قوله الامام في عدم ارجعته انما يرجع  
 الخراج من صفة المنع بالان وجب بطلانها في يد على ان الخلاف عند مقتضى  
 المحرم وانما مسكتين بالذات كذا في قوله الغلبة كذا في قوله **ولما يثبت**  
**المصالح** رسم الطلاق الواقع ولوى مع الخلاف الكلى لوجوب كفى  
 للاقدا للمضى تيسر له بعد **وحكمه** قال ابن خلدون في الخلاف والرجعي  
 واحرة مباح ومكوى ومصنوع وغير الثلاث **ومقتضاها** في التخي  
 يكون مكوى ومباح حيث هو **وفي ثبوتها** اهل بكى اى مباح وقيل  
 مكوى **فلنست** الذي للزوج كتاب في حلاله **فلنست** ويجوز في الخلاف  
 فيه من تعريض المصائب وهو النكاح فكل هو مكوى وكذا في نفسه غير  
 والصح على الامام في التكييفية بحسب عواى فيه وعلى لا يتعدى ذلك  
**فلا عنى** قال الشيخ ابو عبد الله في معنى لم يكن النكاح يتعدى على  
 التلايم والصدق او يثبت من غير اختيار خلق ولا خلق وكان الغالب  
 خلايم النساء وعنى المعقبة بغير ما اعدت فيه جيرة والده مباح في غيره  
 مصاريفه جعل الله له سبب كذا في قوله عن نفسه وجعل للزوج ثمة  
 الصداق عوضا عما يولدها من ابني او قبل النكاح جاز او غير جاز عند  
 المصنوع والامانة محرم ومن سبب الخصال اليه ويكون له نصيبه من  
 الصداق جازا في جميع احوالها ولقد اراعا الشارح في الوطى **فلنست**  
 في الغرض من عبد الوطى وعنى كذا في قوله يكون الصداق او يثبت  
 مدعى ان وجبته (وهو صفة ول لا اول صفة) **فلا** وقال ابو حنيفة الخلو

مشر

مثل الخلو واصل ما لك كذا في معنى الا انه اسمعس التكميل مع  
 نحو الخلو لانه اطلاقا واحدا في معنى واحد وفي بعضه تفصيل في كتابه  
**فلا عنى** قال الشيخ ابو عبد الله في معنى في الاصل في النكاح في المصلحة  
 الاطلاق والامانة لا يدل على ذلك لان الاصل في الخلاف انك وامتنع  
 في الطلاق لانه منكى وزوى والامانة اذ لا ضرر ولا ضرر **فلنست**  
 الطلاق رابع لعصمة يملكها الزوج امتنع فلا جازا في الاطلاق على  
 الامان لا يدل وانما هو ليس بالخلاق ولا بان نشاء عفيفة على الصحيح  
 وهو جازي كذا في قوله للمفيدة ص الى وراى معنى واصل الا يدل على الامتناع  
 من الزوج وهو صفتي كذا في قوله وجه والى وجه فلهما فيه حق والامتناع منه  
 حتى ربا ومنعها من ممتنع الاصل **فلا عنى** السبب كما يكون خصوص  
 كفى ومنه الضلال والى ذلك ويكون ممتنع كذا في قوله او تعبدوا بعد جيرة  
 فلهذا في الخلاف بان المصنوع منه جاز على زوال العصمة والنفقة باو المصنوع  
 ملان على النسبة التي في الاطلاق او الباطنة في الاطلاق في الاسلام بان  
 المصنوع منها ما يدل على ذلك **وفي** قال الشيخ ابو عبد الله في معنى في  
 اجتبت في اسلام من ذلك انضمت بالله واسلمت للزوج لا يقول في ذلك على  
 كفى محتاجا الى التبيين في بلغيس وفي حلاله النكاح عند ما لا  
 من جزا النكاح فلا عنى الاصل في جميع العهود الاخذى في علم الاخذى  
**وقالت** المحققية في معنى على اهلها في انشاء في ثبوت متعلقها  
 بعد النكاح فلهذا بالزمن العبد ليصدق والمنكح وتبين الحق في غير الصبر  
 في النكاح اول من الحق والتخي ولا يتعدى ما يقع في ابرى في خلايم الزينة  
 وانما عنى ان مخالفة اهلها بالمعروف اذ لا من مخالفة بالجهل ومقتضى ذلك  
 الامان انه لو شفع في ثمة اجمع انه مكوى في كذا في قوله ابرى في معنى  
 ان الحمد الثانية على الاخذى ما احتملته وشروطها المدة وانه عرفة  
 غارة ابرى او هو انه على الاخذى على المعاني المتجدد وانما سبب  
 حتى يدل على ان النكاح لانه مفسود الزرع ومقتضاها علم الضم



انضم به ما قال في الابل والبعال بعد وجود النصارى بان قال انت طه الوفا  
 بقضية الانسحاب لما اقر الدواخوة وان قلت ان البغلاء على الخبيثين كثير نفق  
 فردلهم اية جوارحه ابدالاً ليعمل العترة فلعل في الانسحاب الشبهة  
 منع ما يتفهم على السبب يكون المباحات والسلب في العترة حيث  
 شيء عن ايدى الامام والمحرر ودالتنا من ان تغلبوا اللغوية ومنعها  
 ما يتفهم مستقيمة عليه كالتلا في المبيع قبل القبض بانك تفهم الا  
 فبما لا يكون قبل تسليم المثل فلا بد من التخليص وكقول الخطا ما لم  
 حكمان احد غير يتفهم عليه وهو وجوب الدية ورجوع الى روح سبب  
 استحقاقها من جهة انما صورته يجب تفهم الملاك فيه المنة لتورث  
 لان الموت لا يغلب الملاك وصفها ما يقابل سبب كالتجاراة وتوهمها  
 ما يتفهم عنه انما كماله كبيع الخيل يتفهم فيه السبب ويتفهم  
 الملاك عنه الى الامضاء على الصحيح وكالتلا في الجاني مع البينة في الجاني  
 حتى لو طوى والعرة بانها تفهم وكالتلا في الجاني مع البينة في الجاني  
 الموصلة بعد الموت وكالسلم والبيع الى الجاني تفهم فيه المصلحة الى  
 انقض الملاك وما اختلج بكالتلا في العولية كالتلا في الملاك والعتق  
 والامر والبيع (تستعمل في تفهم سبب) كما مع اخراج ما منعها هو  
 ما كتب الشيخ ابن الحسن الانشعري في شيخ المتكلمين في مدنية في البغلاء  
 او تفهم سبب انما عقيب اخراج ما منعها وهو في البغلاء في الجاني  
 من العترة فلعل في الملاك والعتق في تفهم السبب ولا يتفهم  
 المعلق من دفع العتق عليه والبيع والتجارة لا يغلبان (التعليق)  
 لان انشغال الملاك يعتمده الى ما وانما لا يكون مع الجاني ولا في  
 مع التعليق لان شأن المعلق عليه انه يعبر عنه الموصلة وفيه يكون  
 معلوم المحرم من الجاني وعصاء الزرع والى الاعتبار في الجاني  
 والشركاء في الزرع واجراءه بل هو في العترة الموصلة في الجاني  
 الموصلة والبيع اذ في قول الغاضي غير ان الملاك لا يلزم

المحل

一

اعني ان الخلاف والعتر  
يفيدان التعريف

بالاعتلاف كان العفو لا يقتضي في الزم لان التكليف لا يجلب وقبول  
وذلك يجمع جميع صور العفو من العفو هلكت وجم ذلك فكل من عصى  
عن الله بكشي باشتغافه من ان الله فليطالع الله فليطالع الله  
انما هو الله الحلال في الحلال على ايدى الحلال وهو على الله الحلال انما  
وتلك الحلال لا تقتضي في انما على السنة العيشية وقد ثبت في انما  
ما لا يقتضي في العيشية والحلال في الحلال والتكليف على السنة على  
فلا يلزم عن المشهور وادخل على ذلك في الفضة لم يلزم ولا جرم  
انما هو ان هذا التكليف كجره وكان انما هو الصحيح انما هو على  
الحلال فلا يلزم انما هو به فليطالع اسم الحلال اذا ضيق على انما  
صدقة وعيشية اخرى وامر في يكون فليطالع في ثلاثا ويعيد  
انما هو في التفتيح بالنية فان عذرت النية على المشهور  
فليطالع الحلال يلزم بما لا يلزم عليه او يفرض به في الاشارة والحلال  
النعيم وعيشية من الحلال وانما يات البعير لانه من وجع من الباحة  
الى الحمة ومن الاصل الحلال التكليف لانه من وجع من الحمة الى الباحة وكما  
خلاب الاصل وكان يجرى انما هو او ضمه او نوله الحلال  
يلزم من اجله الفضة الى جبهه نفي على انما يلزم الحلال بالنية  
بنه وفتح قال انما هو الصحيح لزومه بالنية ففتح وقال  
فيهم المشهور عزم لزومه مما كان كذا على حشي على لا بد من صيب  
شئ على وقد يتوهم خصوصا وقد يكون مشتمل على امر والنية  
ففي الاصل انما هو على الدوزان والاعمال الطاعة والنعاس  
في الاصل من عزم على الصحيح وذلك انما هو الفضة الاصل انما هو  
وما لا عليه الاصل الحلال يقتضي صحتا لانه عليه فليطالع  
الحلال فيجوز في كل حلال ولو سمي في او سمي انما هو الفضة  
عزم او حلال في صحتا اذا وجد له في العذر منه فان حلاله ورفع  
وكان حلال لا يمنع حدة العذر لا يمنع نبوة الحلال فليطالع قريب

فـ و

المنطق







غير غير في غير ذمة ولحق عند مالك وابن حنيفة لأنه صاعد معين  
مملوكا إذا بلغ الأجر **فإن المالك** لأنه لو لم يعينه على يوفيه  
فأعزته التبعيد في الاستعمال المستقل أن كان صنفه أو التبعيد إليه  
كالمستقل بعد اختراع المالكية في أصنافه والأبواب كالأجر في ذمة  
في الحاف بالمسكن والأجر المجرور والمستغور لزوم الحزم في الخلاف والعقود  
لا الجميع كالتكليف والبيع فلا تنفع إذا خرج من الحيض أو المباحة انشعب  
من الحيض من المباحة الحيض والمنصوص لزوم العروء والنصاح واستثنى  
التحريم من الخلاف **فإن ابن القتيبي** إذا جازى في عيني الطابع وأما  
الكراخ وكذا المجرور الأجر الصلاة بعد اختلاف في فضايله ما خرج وقته  
**أخذا** ابن القتيبي في نسبته للملاحي في نظائره بسبب أنه لم يجر  
من كلام ابن شهاب ابن القتيبي أبو الوليد والناسخ ابن الوليد يعقل أنه الأول  
كإبراهيم وأما ابن القتيبي فإلى **الحنفية** المعلقة على الشك في  
كالمصنف عنده **وقال القتيبي** إذا جاز الطلاق والظهار فبنوا  
بأن حق الخلاف في بطلان الطلاق لأنهما لا يثبتان إلا باليمين واليمين على كونه  
الظاهرة واعتراض بآية العرونة إذا اعتقدت في اجتمعية حتى وجب طلاق  
ثم أن تزوجا بغيره والزوج في الظهار إيسر **وقال ابن القتيبي** إذا جاز  
في خلع الزاوية طالق فلا شأنا أنت على كل من أمروا به طلاق ثم  
**فأعزته** قال ابن القتيبي بولده شك مطلقا بإجماع **فإن ابن القتيبي**  
حسب أو حشيت شك فيه الفير فلا يثبت تب المحرم عليه كمن شك بعد  
كلاف أو ما فيه شك في السبب بل تزول العمة أو لم يخلق فإنه  
شك في حشيت أو العمة وليس بغير العمة فلا تثبت العمة وكذا ما منع  
شك فيه الفير في تزويج المحرم بالتحريم وفي المشكوك في معلوم أو مظن  
تعمير في شك في العمة بتصميم كميته مع ذكبيته في غلب المحرم والملا  
الطلاق في تحفيظ أحد الزوجين في بعض صور النزاع ما يشك في العمة فلا  
السكوت في محرمي في (شك الزاوية) **وقال مالك** في (شك المير)

فی  
علی قوله خمس شریعتی بعدا خلف  
ح ۱

[illegible]



والشأن في العتق لأنه يتبعه **فأعرق** الفطح أو كذا في حق القضاء  
 في حرمته عين (اختلاف في إباحته وكذا في حق الاختلاف في ذلك من وهلات  
 أصل العتق أو كذا في حق الاختلاف في حقه بآداب في حق حقه بآداب  
 فإيه في خلافه كذا في حق العتق **فأعرق** كل ما يسقط بالشبهة والمصلحة  
 فيه مفعول على الوجه في خلافه المعكس على التبعيض أو غير مقتضى في حق  
 أو في غير شبهة المسقط **فأعرق** منع الاعتقاد كمنع  
 المنع عند ذلك والشأن في ذلك العلم أي ما يستند في الجمع في  
**وقال أبو حنيفة** الفطح جنابة على عبادة فلا يثبت بالاعتقاد والمنع  
 من الاعتقاد في بلا فعبادة ولا يكون جنابة **وقال ابن أبي حنيفة**  
 حتى يجمع في (شئ) **فأعرق** قال (الحق) **فأعرق** كان البطل أو في كان  
 الردة أغلظ من ذلك في الأصل إلا أن لا يثبت في ذلك (سك) يمنع  
 النصوص **فأعرق** قال ابن عبد الله في حق المني في اختلاف الأهل في ترك  
 الاستبراء في حكميات الأحوال مع الاحتمال في حق (شئ) لثة الموم  
 في المقال **وقال بعضهم** البطل يوجب الاحتمال ويمنع الاستبراء  
 على الاستبراء **قلت** قال (الحق) **فأعرق** قال (الحق) **فأعرق** قال (الحق)  
 الأحكام إذا نظرت في البطل الاحتمال كمال الاحتمال وسقط بطل  
 الاستبراء **وقال أيضا** ترك الاستبراء في حكميات الأحوال في حق  
 من (شئ) (شئ) في المقال وفي حق (شئ) البطل عتق الك في حق (شئ)  
 في ذلك وقال بعضهم هذا قوله ولا يثبت عند ذلك يثبت على من أعتق  
 إلى ولي أن كلاله (شئ) مع إذا احتمل احتمالين متساويين  
 محتمل ولا يثبت على أحد العمل بآداب من (شئ) (شئ) في الاحتمال  
 التي في وجوب لا يفرح في ثلاثة البطل بالاحتمال الموجب للاحتتمال  
 هو الاحتمال المتساوي أو المفارقة وهو إلى حد (شئ) أن كلاله (شئ)  
 (شئ) مع إذا كان (شئ) أو فضاء جنس وذاك (شئ) (شئ) في  
 أنواع أو (شئ) لا يفرح في ذلك في التولية كقوله تعالى في حق (شئ)

ف

من قبل أن يتقاسموا وكذا في جميع الكلمات في الاحتمال  
 في كلاله (شئ) (شئ) في ذلك على (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 البطل فلا يفرح في حق (شئ) قال (الحق) **فأعرق** قال (الحق) **فأعرق**  
 فإيه كلاله الاحتمال وسقط به الاستبراء في (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 حكميات في كلاله (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 الاستبراء في حق (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 المدلول في ذلك **في الأول** قوله من الاستبراء ولم يثبت في  
 سبيل عن الوضوء بالنية في حق (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 بعد التخييل ويثبت قبله وكما يستدل لال المعنى لثة بطل (شئ) (شئ)  
 ليس البطل أي ليس منسوبا إليه **فأعرق** **فأعرق** ليس في البطل  
 وليس في البطل ما يقتضي تغيير (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 على (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 يوم الطهارة عليه لا يثبت أن يكون خيرا المصنوع خاصة ويثبت عمره  
 وليس في البطل ما يدل على تغيير (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
**الثاني** فضيه عيلا في (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 على (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 للبطل في (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 على (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 المذكورة كذا في (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 دليل أو (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 وإبلا في (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 مع الاعتقاد في (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
**فأعرق** المنصوح من (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 للتخييل كذا في (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)  
 أو (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ) (شئ)















(التي) الزوجان لو لم يبيعهما او اوجدهما وتلايى اللاني حكمهما في الزوجية  
 بينهما وان كلفت جمع مداح وجمو الزام العدا هي التي وجب ان يبيعهما او  
 احدهما مع تلايى اللاني حكم في جليل فلا هكذا الحكم في الزوجية بينهما ولو لم يبيعهما  
 ان رأيا واولا بالثلاث على معنى وان خول اثر انفسهم وجمو مداح وجمو مداح في  
 بالمواخزة اثر في شئ من ان من قبل ايقاع الكلاف على التي وبث  
 ويكحل الزنا يد على الواحدة على الاصح وثلا لثلاث يبيهل  
**الجميع جدينا** قول صاحب فيما يجوز بيعتهما الوليان والكنى  
 ان حجب التي مشاققة وثقوب وجب على السلطان بيعتهما وان لم يطلبها  
**وفيها** يجوز بيعت واحد واحد يجوز ان يحكم بالبراءة وكنى  
 في زوال الكف تسلطان ولا قول في بيعتهما ان الحرة للزوجين ولا يبيعهن  
 للزوج واحد واحد لاعتقته انفس بل **وقال** الخبي ان حكم السلطان  
 رجلا اجنبيا امضا حكمه والمختصا بالاختيار اغلها الا الاصلين  
 وجمو مداح بل يبي احدهما اقامة واحده الحكم بينهما وجمو التليين والجمو  
 في مكان وفي الجوف الك بينهما فلا **جدينا** ابا جدي في طبعها الا  
 من علم وانسلوخ والحي يته والذكورية والعرا لئلا **الجمو**  
 وكنى كنهها كونهما من اهل بيته واولاد ابي بشي وابا جدي بشي  
**قال** فله فيمكن تخليص ابي له وجمو غني معنى ان يفرقا  
 وكذا عده وامرأة وصبي يفرقا على الاصح وكذا الشعية والمسخول  
 وغير جدي **فالجدي** ابا جدي وابن ابي وعبد الوهاب ينفذ  
 على الكلاف عليهما لانهما حكمان لم يمتنعوا الا لاجل انهما وكيلان  
 وان خالبا حكمهما من ان يفرقا احدهما او جدي **قال** ابن ابي  
 وفيه عده وكيلان وكان ابن جدي في تخليص الحاج حتى جدي في  
 والتوليى وعلل ذلك جدي في مسكين المذهب **فالجدي** في  
 على المداح ان ياذ حكمهما بعد اخبارهما اياها وفيك يشعروا عن  
 ويثبت وفيك يشعروا من معنى اخبارهما الولي وعليهما ان يفرقا

**قلت** للمنتهي وكنى اذ احكمها احسن الفاضل يحيى في تحقيقه  
 عدل بما اطلع عليه من ابيهما حكمهما ولو كان من راسا في المداح في  
 على ثبوت خبير او اذ اذاعه ورايت كلاس العدا وكنى انهما يشعروا ان  
 عند الفاضل وليست اياه لانهما حلتا لاشفاقه ان **فالجدي**  
 رضى كلافه ان يبيعهما الواحد منهما لاني يمكن بالمشاققة العدا  
 وانما يمكن ان يفرقا على الاصح من علم احوالهما بعد التليى والكنى  
**قال** الاصل في **ابن جدي** المنفرد في قول المنتهي هو ان الفاضل  
 في اخبارهما يوجب حكمهما وجمو لعل ابي عدا خذ اعدان الحكمين وعند ابي  
 عده الحكم فلا **جدي** كمن اشيق في حكمه حتى يعلم به الكني  
 ان حكمهما من خلفا عن الله في احدهما حكمهما فلو كان كفضله فاضل يشعروا  
 واختلعا في (اشترى) ولرا الكشيعا عن حكمهما بان كان صوابا مقدا  
 والارد بخلافه (اشترى) لتقدر الرضوخ اي معنى في مدفعهما **فالجدي**  
 ان نزع او نزع معا قبل حكم الحكمين صسفك حكمهما ان يكون الزوج  
 بعد ان امتنعوا الكشيعا عن احدهما وعمره على الحكم او كان البعث  
 من السلطان لعله يبيد ان تفرع احدهما فقط ولو تفرعا معا ووضعا  
 بالبقاء فليهما البقاء وتلايى فلا **قلت** اجر اغيى واصح  
 اعتبار التفرع وعرض اعتبار على ان الحكمين على التليين والكنى  
 خفيفة وجمو شامد معنى ان تفرعا معا قبل الحكم فلو كان **فالجدي**  
 العصمة او كلفت يبيد التي وجب بان ثبت كنهها لهما ونما في بينهما  
 ولا شئ له والكلان لخوان يملك عليهما وان كان (الكلان) منهما صفا فيهما  
 اعلى التفرع بعض الصفة ان **فالجدي** في مقدمته واذا كان  
 اشترى من قبلهما جميعا واطى من واحد منهما صفا بصلابه فلا يجوز  
 للمزوج ان يخذ منها شئ من على الكلاف **فالجدي** ابن جدي  
 عن صلاته الا ان كان من واحد من التي وجب صورة للاني جاز للتي وجب  
 اخذ العوض من الزوج على الكلاف وان كان كل واحد منهما مودة







ان يبيد بالليل او بالنهار يريد ان يكون احد واحداً يومه **والخمس** ان  
 رضى الزوج والزوجات كونه يومه بخلاف الثلاثة ولولا ان ادخلت الزوج وحده  
 فغير يتبع وفيد فكل قياسا على الذي وصف **قال الامام ابراهيم** فيه  
 قبله المتطهر ورد ابراهيمي بعد مساواة اربع ودر عيني كبريد  
 باقتراحه العكس سيما مع ان التنسيع بيكل الاختصاص بالثلاث  
**والخمس** ان كان الزوجان من بلدين حارز انفسهم بجمعة وشعبي على  
 هذا الموضع بل لا يخفى بشي ام ويدري في انفسهم على يوم وليلة  
**فلا عتق** ان كل ان صليكم الانسان له البعثة فيه في الاستدواء  
 في الحضور بوجوب الاستدواء احكامها فليجب التي عتق رجل الاصل  
 الا ان اع ان كل سبي او كلبت كذا واحدة تسبي معه **قال النبي** في  
 الذي اع في سبي التي تلت في سبي المباح لعظم الرغبة في ذلك فغير  
 سبي المباح يسلم في يديك حياء بخلاف سبي التي تلت وله عيسى من  
 حياء على النبي مع نظري الى صلاحه واحسانه اليه فاحسب  
**فلا عتق** في التنكح في المباح والتبني به عيني ممنوع  
 جاعله منه فاذا اذ الزوج لكل واحدة من غاياته لما الصل عليه من  
 الحو عليه زيادة احد اعماعا على الدخا على اللاح صام يكن ميلا على المهور  
 من ذلك صامك والعلامة **ففيها** ليس عليه مساواة في جامع  
 ولا قلبه الا ان يبعد ذلك في راجع لا يجد له كلامه وجوباً كجب  
 النبي **وقول ابن الخطاب** الاول ان لك واحد وحفي في الولي  
 بعدك وكبه الا اذا ابراهيمي **قال الامام ابراهيم** في  
 في النبي **ورده الامام ابراهيم** في بان الا اذا اخبره منه لغو له  
 تكاى لا يضي ربه الا ان **قال الامام ابراهيم** في بان الا اذا اخبره منه لغو له  
 مع **فلا عتق** الا اذا ان الخوف المحذور مستعجل وكذا المستعجل  
 لا تقبل النفل بعوض اودونه بالزوج يملك (مستعجله) ورجته  
 وذلك لا يقبل نفل ملك في التي واني دية فلذلك استمعنا

37

بهيها بالاملا ان يكون الحكم كذا الك فيكون ليس لنفل ملك  
 لذي الك لغيرها بعوض اودونه منعة النكاح لا تقبل المعادضة بعني  
 نكاح **وقال ابن الخطاب** في النكاح التي لا يملكها رضى به في عيني  
 ونسبي في تملك عند ابن الفاسم اذ في اخته من نسبي له الزوج ذلك  
 من **قال الامام ابراهيم** ان كل من يملك حفا على عيني في له اسفلا منه عنه  
 ويصير من اسفلا منه ولا رجوع له فيه **ففيها** ان رضى بشي  
 اياها او بالذمة عليه بعد ان لا يملكها حفا واما التي رجوع من سيات  
 فلما عتق او طلق **وقال الامام ابراهيم** ان اسفلا من يملكها او وحدها  
 لص نفل الذي وج منعهما الحقة في المنعة بان واجفها بالاسفلا كالعدم  
 واختص النفس من سواها وللمو عوبة يومه كذا انت العينة مغيبة  
 ان لا الا ان يكون اليوم واليومان **قال الامام ابراهيم** في كذا  
 الا خلاف وكما في قوله **قال بعضهم** ان المذنب خلابه وقهر مفتحي  
 فز ابن شلاس وابر الخراج وفيه نظري لا عتق ان كونه كهيئة الشيع  
 حقة للمبتاع واحد في ماء المجلس حقة له حيث يستغني عنه من  
 سواها وكهيئة احنة اولياء التثيل حقة للقاتل والاولى الطهي والنافي  
 هي اعلى من اية ذلك وشي في نسبي له التي امة يومه من شي تملك  
**وقال مالك** في نسبي له الزوج يوم احد نسبا به عيني في اج  
**ابن قال ابن شلاس** التي اخته في شي امة الطولية بينت  
 النبي في بيعها اليوم وتسلطه **رواها** انا حوا حقة نسبي له  
 ليلة قبل جدي في ما احدا في بعثته عن حفا في الناس يعرفونه  
 وعيني في احب الي **قال بعضهم** ان اذ نفل ان احدا بها بالطلاق  
 فولاك وليس للاخذ اسفلا حفا في النفس الا بان سبيها في  
**الارض** او ما لا يملك لا ينفل بعوض ولا بعيني ولا اسفلا خلاب  
 النفل كذا الاول لا تخريب فيه من محل ابي اخرى لانه في ك بخلاف النفل  
 وعلا ذلك في محله في التي ورج بعينه نسبا به جاني كذا في حقة



الحج

الحج فمعه واعلم ان هذا العدد الباقيات فتمت اسبوعين هذا **فراغ**  
 فصح الاصح ان هذا الغني عن ان يقع منه ما عده ولو كان ذلك له صلاح  
 الا ان لم يحصل ما يجب اذ اعته له ان المنصفي فاجب عليه ان ياتي من ان يقبل  
 في اعيان ما صلاحه عني محرم عليه فبينا والاصح ان هذا الغني عن ان ياتي من ان يقبل  
 ويضع ما هو مخصص به **فراغ** الذي وجب فلاح على ان وجبة بالحبك والحيطة  
 والقبالة والامم بالا منسجما والافتقار وبما يقامه عليه ويجزي بالشيء  
 ليس صلاحه في اياه وقد تقدم ما الذي ارجى في ذلك والمستشعر الذي اعينته  
 في الحج والغني ويظهر ان ذلك هو الذي للمدونة الذي ارجى في العزو  
 منطوقه وتوالت على الاغنياء مطلقا وفيدا في الحج وارجى ووجع غير عمل  
 فزلاان وفيدا ان كانت احرامها فصالح اختيارا وان كان كل واحد ارجى في الحج و  
 الحج ووجع منسجما في التجارة وايتان والقباسب من سائر هذه اوسى  
 عند هذا او سبغ له في راسه او فلكا **الاي** لفة فيل المير وفيل  
 مطلقا لا منسجما في استعمل في الحلب على الامتناع واستعمله البغلة  
 في الحلب على ان يكون وطوي التي وجبة واكثر المطامير والحقائق منسجما  
 الغنيمة التي في اولها او رصحت تحت ذلك الحد والرسم وذلك  
 حسن متفق ان الم يكن في ذلك تكليف **وكرر** ان عياضه الا ان  
 الحلب على ان يكون الامتناع من وطوي التي وجبة على وجه الضرر وفقد منع  
 حلفه كذا الغني عن وجه الامتناع في الامتناع من وطوي التي وجبة مكاررة  
 بعدد ليس اودونه وجه التغير الحلب بيمين يلزم بالحلف بها على  
 على ان يكون وطوي التي وجبة او ما يتضمنه في بياضة على اربعة اشهر  
 زيادة موثقة **قال ابن** التلمذ والحنان **الحج** **وقال ابن**  
**المواز** هو مودع ولو في يادته يوم وتوالت في الحج والحق في يادته  
 فصح الصلح والامتناع **وقيل** في ذلك وجه ان وجبة الحلب  
 زوجته اكثر من اربعة اشهر ونحوه لا يراد منسجما في وجع ما  
 تقوم فلا يجزى عن حلفه **والغني** الحلب بيمين يلزم بالحلف

مكرر

ببعضه على ترك وطوي الزوجية اربعة اشهر الحج وللعبد شععي ي  
**وكلا** **اشهر** حقيقته شععي على الحلب على ترك وطوي الزوجية عني  
 الموضع اربعة اشهر شععي مدة موثقة يلزم بالحلف بيمين فبينا  
 اربعة اشهر فبينا فلاح العدة والاجنبية المعلقا وكذا عني فلاح ويجزي  
 كذا **اشهر** حلف التي وجع على اعني الزوجية في وطويها بقصد الخي  
**وقال ابن** **الحلب** يلزم بالحلف تضمين في وطوي التي وجبة على الموضع  
 اكثر من اربعة اشهر ونحوه **في الغل** **المتفق** ولخيل ييب  
 مسلح مكلف يتصور وفنعه وانما هي ايضا يمنع وطوي زوجته وانما  
 تعليل شععي التي فقه وانما جعته اكثر من اربعة اشهر شععي الحج وشععي  
 للعبد **ولم يفسر** **اشهر** بيمين تتضمن في وطوي زوجة عني في  
 وفيدا مطلقا ولو تعليل اكثر من اربعة اشهر شععي ونصها للعبد  
 لا كذا شععي على المشهور **وكلا** **الحلب** **الحلب** بيمين تتضمن  
 في وطوي التي وجبة عني الموضع اكثر من اربعة اشهر ييب منه الحلف  
 فيها حلف **قال ابن** **الحلب** **الحلب** في يادته بغيره الحقيقته  
 وتلك الاوصاف في الغني من قول فوله يتضمن وقوله يتضمن صحة  
 لقوله بيمين وقوله بيمين من قول فوله الحلب والحلب هو جنس  
 في نفسه والتميز بجملة والاوصاف هي فيعود الى رسم والتميز لان  
 (الحلب) في بغيره لعل الايدل على صحة الدعوى ولقد اعني في  
 اوصاف في اربعة اشهر فلاح الايدل في الشيء هو بعض صفة  
 في اللغة ولا شك انه صفة امكن ذلك في الالبان التي عتي  
 بعدد او لا يلزم عليه فلاح الحلب على الامتناع اخبر من مطلق الا  
 صفة هو كذا الجنس في وجع من اعلانه في الحج واجب وقوله  
 تتضمن اي تقتضي او تقول على كانت الدلالة بالمطابقة او التضمن  
 او الدلالة ام واستغنى به بدلالة التضمن على دلالة المطابقة والا  
 لفي ام كما استغنى به بعض الايدل بدلالة الالتي ام والامم في ذلك







[illegible]

كلامهم انه لا بد من اعادة التشبيه كذا كذا او من اول حنيفة اللاحقة  
بل قد اختلفت اهل العلم على ان يكون الخلفاء من بني هاشم او من بني عبد مناف  
فمنهم من يرى ان الخلفاء من بني هاشم ومنهم من يرى ان الخلفاء من بني عبد مناف  
وانه كذا وكذا وفيه وجهان المستحب عليه وجعلوا ملوكا كذا كذا  
وسموا بالاسم كذا كذا في الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
على قول عيني جامع على قوله عيني ارجو ان لا يكون الخلفاء من بني هاشم  
بغير دلالة الكتابات على الخلفاء من بني هاشم والكتاب من بني عبد مناف  
الكتاب الذي على الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
وايضا في الخلفاء من بني هاشم من بني عبد مناف  
فلا من المتفق بين وقال ابن عيني جامع على قوله عيني  
لما مر في الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
ما كان لغني عيني في الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
لا من تشبيهه انت علي كفاي زوجتي بلغة الامي انه الاخاه وقال  
الاصنام ابن عيني في الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
كجلافة اللغوية وعكسه كتشبيه الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
لن تشبيهه زوج زوجتي او جني امه من وليه ايها الخلفاء من بني هاشم  
منه ارجو ان تشبيهه من تشبيهه من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
كما جامع وفيه من قال انت علي كفاي زوجتي بلغة الامي انه الاخاه وقال  
فلا عكس التشبيه به في الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
في الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
التي على الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف  
للجامع وفيه من قال انت علي كفاي زوجتي بلغة الامي انه الاخاه وقال  
مسلم بالغ عكس زوج اودع امة واختلف في الخلفاء من بني هاشم ومن بني عبد مناف

الحمد لله



في طهر في الكلام والمنافع للبلوغ كما اختلف في طهره وعقبه  
**فأعرج** قال الشيخ ابو عبد الله محمد المغربي اذا تجرد بمعرفة  
 منها خبر في وضعه ضعيف كقولنا انت علي كخمس اصب اليوم اذ  
 الدار في العدة ان نضال اليوم بلا شيء عليه ويقع منه انه اذ بالثقل  
 الدخول لا الطهر **قال ابن تيمية** اختلف فيه من هو من جمع الى  
 الطهر او الى ما عليه عليه **قال ابن تيمية** ان يجمع في ذلك الى  
 النصف او الى ما عليه عليه بان يجمع اعني النصف منه وفيه **البراءة**  
**فأعرج** اذ اذفت الطهر او لم يجمعها تاما وبطلان التوفيق  
**فأعرج** اختلف المالكية في الكتابة عند خي شئ او رتبة او شئ  
 خدم من غير طهر من مكانه ثم عجز وفلسا بالاول وعجزت على ملك  
 مستأنف بلا يلبس من الطهر ان قلنا بالثاني لزمه وعليه الخلاف  
 في غلقه اذا كان للتجارة وعرف غلب فيه التي كذا في كل يومين  
 اعتقوا منه مكانته ثم عجز  
 وتعتق التي استأنف عتق اخي **فأعرج** اللان (شئ عجزا على  
 بقتل اقتبأ المني لزم **فأعرج** لم يجمع عتق العبد في الطهر  
 عند مالك ولم يجره لان الاول لغيبه **فأعرج** اختلف المالكية  
 في الكتاب من تغلف باليمين او باليمين من خلع بطنه ثم طهره  
 طهرا او كلفا بان كان قد حنث في اليمين بالطهر فبطل العتق بغير  
 واحدة لانه انما رجع بها غير به صرفة وان لم يحنث فبطلان **فأعرج**  
**عرج** اختلف في حبل الامة اذ القاع من طهر بعد ان طهر في كبره  
 اخي اذ يغتسل من الجسد بنج الدار ثم يغتسل في الثانية وعلى عهده الدار  
 ويغتسل في الثانية في يمينه عندهما **وروا ابن الموار** الاول ان هذا الحد  
 وان هذا الاول اخي ان طهر الاول عندهما محذور وهو يجب لان ما في  
 من اليقين في هذه حكمه اختلفوا في كون الكلب في على البرق او على ان في  
 في طهره

الطهر

الطهر المشتمل من طهر مالك والامة انما تغيب بالعودة  
 بان اختلفت من يوم العودة الى يوم الكلب فيكون على ان طهره ومن  
 لم يغتسل على الصيام ويعلم انه يسيقه عليه في التاميين والاعتقال فوكان  
 لان انما سمع واشتبه **فأعرج** اختلفوا في العودة ايها العجز على  
 في مسأله اذ على الوكي او على عجزا وهو الموطأ **فأعرج** الامسك  
 وعليهما الخلاف في يمين وفي طهر او باع طهره مالك ان الامة كان في  
 من يمين او غلب عليه وكذا في المكاتبة من عجزا في يمين او لا يعلم اليقين  
 وعلى الوكي في الثانية **فأعرج** اختلفوا في متى كان انتاج في الطهر  
 وعليه لا اختلاف في الكفاية ثم طهره عتق اليه بعد يمين على ما في الاستا  
 نفيا العتق والامتناع والصيام في الاتفاق **فأعرج** ليع الطهر  
 يقتضي التمسك حلة وفيد كفاية على الوكي وعليهما اختلف المالكية  
 في منع المندملات التي تسمى في منع الوكي في يوم الطهر من مصر لا يفي  
 على الوكي ولا يغتسل الا عليها كالحصى والحجر **فأعرج** اختلف  
 المالكية في اقتبأ الكلب الى الثانية وعندهما اجزله عتق اليقين عنه  
 ومن في غير ان تكون صرودا فيها او لا يعلم تزعم استغنى الاول او لا ثم  
 اذ عتق جرد او عتق استغنى او لا فانه لم يملكه الا الى حلية كالعولين  
 فيم (شئ) في شئ في العتق جردا فيم فلا ان استغنى يمينه وهو  
 حتى عن طهره في خلاف العالم والمطهر لغصه هما الى الحسية امة لا على  
 طهره **فأعرج** اختلفوا في ايجاع من يمينه عتق او لا  
 وعليه الخلاف ما في الناس في العبادات والمشهور انه كان عامه من ائمة  
 الصيام جاعلا يمين او باع الا في في الثانية بان اعتدى (اليمين) فبطلان  
 متنازع **قال الشيخ ابو عبد الله محمد المغربي** في الجواز  
 وجب المحو العلم ولم يشق مشقة فادعته لم يغتسل والا عجزا لان الله  
 عن جلد اصب من يعلم بان لا يصوم ومن لم يعلم بان يستل **فأعرج**  
 اختلفوا في انتاج من يوم من فيم الما صوي ان لا يغتسل فيم جاعلا فيم







ابن ابي حنيفة يبيّن على وجه جليها من جهة واحدة وعكسه لعان من الجانب  
 على زوجته لعان **وجواب ابن عمر عن العتق** بائنه حقيقة  
 لا بد منه لقوله تعالى لا تحرم به بوجوب بطلان حكمه حلق من ابتاع زوجته  
 بوطيقته او بغيره ولو كانت مستترة او غيبه من وجهه بغيره حلفت على تكريه  
 ويبيّن على وجه لعان من نكحت زوجته عن تمام جليها وعكسه بلعان من  
 نكحها ولو كانت امة في غيبته بعد موتها **وفي جوابي** شتخا الى ابي  
 عن شتخه الاصل ان عتقه حلقه الى زوج اربع اعلى زنا زوجته او بغيره حلفته  
 وحلقه على تكريه على ما يوجب حلقه الى زوج بغيره حلفته الى جميع  
**وفي مختصر الامام ابن عمر** حلقه الى زوج على زنا زوجته او  
 بغيره حلقه الى الزوج له وحلقه على تكريه او ما يوجب نكولها بعد ما يوجب  
 فاضل فتنه من حوزة اختلاط البعير لحيته فعلق الحلق بها وحلقه من ابدان  
 في زوجته وصحاح ابن القاسم من حلقه بعد موتها زوجته **قلت**  
 يخرج غير الحلق اللازم له اذا حلفته لتوقفا بقول الشبهة على عتقه ولا يبيّن  
 عليه الشبهة بقوله اياه وهو لعان **وفي جوابي** **العتق** عتق  
 القاسم وابن ابي حنيفة  
 وقوله على ابدان زوجته يخرج حلقه عليه في الرجوع الى الملية ويدخل فيه نسبه  
 اياه الى ابني ابيه الى ابيه وعنه حلقه وتدخل فيه المكلفه طلاقا جليها وان كثر الى  
 اختلج الى زوجته واقعة عليه **واختلاف** المكلفه طلاقا جليها حلق  
 المكلف انما يوجب حلقه من البطلان الى ما يوجب حلقه ابن القاسم فيمن نكح مكلفه  
 طلاقا او بغيره حلقه على وجه البطلان **وقال ابن** الموارز لا بد من حلقه في ابدان  
 رتبة لو قدر ان انتحى نبي عند ان مكلفه حلقه ابن القاسم في العتق يتابع  
**وقال ابن** الموارز لا بد من حلقه **قال** الابن وهو من فون ماله في ابدانها  
 قال ابن عبد الله شلتخ وحلقه الموطا والعشيرة من ابدانها الملية في حلقه  
 ابن القاسم وليس في حلقه حلقه والابن في غير نسبه حلقه في العتق والمكول  
 مكره لدعواه والى ادب نسبه اياه الى ابني ابيه ان يكون تلك النسبه

منه

تعي بها بان كانت تحيض والمعنى وان التعي يضي لغوا ولا يلحق به لغوا  
 القاسم وله قول امة بالله **وفي جوابي** من قال في وجهه وجدها مع  
 رجله حلقه او حلقه له او مضامعة في بلاءه الى ان يدعي في نية البعير  
 ويوجب الى ان يفيج حينة بما ذكر **وفي جوابي** من عصى عن نكاح زوجته  
 ولم يبيح حقه الى ان يلقن والفقول منصوصه ان نكاحا فرضا وعزله وحلقه  
 على تكريه يدل على ان اللعان اسع لحلقه معا **قلت**  
 قال المغيرة بن عوف بعض الشيوخ علق اللعان اسماء العنز والليان من  
 الى زوج والى زوجته ومقتضى ما تقدم عن ابن سلعون في حلق الدعاء مسما  
 الى زوج **والا بئى** ولما كان من صور اللعان ما يوجب فيه الى زوج ونكاحه  
 وجب قوله ان اوجب نكولها حلقها وتلك الصورة هي ان تكون الى زوجته مقيما  
 او مختصة او امته او كتابية او دفع من الشجر وفقد ما نكحت وبطلان ولدت  
 في غيبته امة الصغييرة **وفي جوابي** ان فخر بن قيس وحلقه التي تجمع مع مثله  
 وقال ابن ابي حنيفة في لا عتق لسقوط الحقة عن نفسه ولا تلعن عتق لانها لا تلعن  
 وان نكحت او فرت قال ابن عمر هذا اعلى الشكوك ان من فخر بن قيس في بيته من  
 تكليف الامر **وقال ابن الموارز** حلقه من فخر بن قيس حلقه  
 من فخر بن قيس حلقه لا تلعن ولا تلعن واما المغتصبة **فيمر** واذا العتقت  
 حلفت في بيعة الملعان ولا تلعن ولا تلعن عتق لا تلعن تقول ان لا يكون ذلك وهو  
 من الغاصب **قال ابن** الموارز حلقه العتق ان الغاصب بان تلعن متعلقة  
 به في حلقه عليه واما العتق **واختلاف** الاصل في حلقه  
 في حلقه يلعن الى زوج في فخر بن قيس الى وية لانه لا يجر من فخر بن قيس  
 لبيد ان يحق ذلك عليه ولا اصحه وان اعاد عتقه او فخر بن قيس حلقه استسبح  
 قبله ويعزل اخذ الحرة في حلق الموت وهذا يلعن وان نكحت او صرقت لم  
 يجر **وقال ابن** الموارز حلقه لا تلعن الكتابية الا ان قتلها كما قال  
 المرونة لسان الله عن ابي حنيفة حلقه حلقه به ويفكح عصمة الى زوج  
 حلقه وقوله في فخر بن قيس حلقه حلقه لانه لا يجر الا حلقه فخر بن قيس















والنكاح والصوره الرجال فرامره على النساء، بعلوهن وحسنه واجهي وحسنه الفواحش  
راضى بواضعه والرجال عليهم وجنهم والملك فيل الملك  
بذلك  
لا يقتضيه العبادات والجمعة معاً وجمع بينه تباينها وحسن المشهور، ومن  
خمس صمخ نكاح المتعة لما جازها الله والنكاح في الملوذير بالملك حرام  
فأما كونه كذا حكمه حتى على لشدة غيبه، ولتعيينه سبباً في أسباب  
التي توجب العفة وحسنه راقباً على راسباً به،  
التي هي في العبادات، كما والله في الضعفاء في النكاح المملوك والابن  
اسفلها فلا عورة قال النزيل ان جسد النكاح غيبه عزز كان الا حكام تتبع  
اسبابها وان جسد المملوك فلا عورة يتجنب الرضاع جسد هور من سببها  
وامر اتين ان كان فامسباً من نحو كذا على المشهور وحسنه عاده اسمي ان  
مشهوره ان كان فلا مشي هذا العفة وفيه لا يغفل في ذلك الا اربع  
وجه اشترط العرف الذم مع العفة وخلافه ولا تغيب شمساً في اسماء وان  
جسد من فكذا على المشهور وفيه عفاة ام احرمها مع العفة  
فذلك ان المشهور في العفة وفيه يعصى بقوله او استجب انتم في مطلقها  
الرجال في وطن الموضع وحسنه وان لم يبد خد فذلك وفيه ان رضاء  
المامل واعتنى رضاء رفق وفيه الرضاء العفة ووطن الموضع  
جلبت ان لا تخلف او لا العفة في حال الامام لم يرضى في العفة  
انه لا يرضى ولا في الجرح من المشهور في الرضاء بل لا رضاء فيها اختلاف  
هذا لولي الرضاء صنع زوجها من رضاء مملوكاً او رضاء طه في  
العفة او بان ضا (الصبي فذلك لا يرضى لاسم وامسب وكتاب يحسن الرضاء  
انزل له لاما العفة الامام الا في ان الا ان يرضى له كذا في تضعيف اللبى  
فأما كونه الى ضاع صوابات يجب على الامام عفاة في اربعة  
مطلقها ما يرضى مطلقاً لا يرضى في المشهور او في مطلقها  
الجمعي ولزات (الصبي) الرضاء ولو باجبي بان صلات (ابوه) وله حال السنون

له من غيري خلع والام (حق) به ان قبل غيبها والالهى صك باجى بان لم  
 يكن له حال الهى مما جعل لبقها على المعروف وقال القاضى بن يوسف بن السبكي  
 بان لم يكن لها ليس جيبى صك على ان صاعده غيبى لا باجى من صكها  
 قوله وان اعسى الاب ولم يقبل غيبى كما الى هذا وان قبل غيبى كما الى هذا  
 ان صاعده على المشهور وفيه حجة له او على جيب الابان فلا عزم الا  
 غزبية لما اتى به خلو الغزبان بالحس والتبصير بينه وبين جيب ما يقضى  
 بسداد صبع او خلو وخبرهما في صكها يكس (استثنى صاع الكوالى وان  
 يتخذ جيبى المعايضا من زمان يتغير قد ويغير الولد والابا حرة وروا  
 ابن حبيب كذا بسر بالاستثنى صاع النصى ائمة ان امر ما يتغير  
 من جيبى وغيبى بنى قد يكونا بينا صك اخلاص وطباع **ابن حبيب**  
 روى (النبى عز) استثنى صاع **الحفظ** في الدنيا كماله الا  
 مد الزى لا قبل المكلفه او المشروفا عنها قبله ولا بنى حجاز وروا  
 راشد فريص الملة وما نام معلوما فوره اشترع علامته على بنى قاله  
 «صما مع صك من التعدد **وكلا** صك بن عينة منع الفلاح بوسخ  
 او مرة الى وج او حلاله في صك من حلال رابعة فلاح غيبى لا ان قبل قبل له  
 عن وان اردت اخى اجمه فبنا هذه منع الملة النكاح بوسخه او حلاله  
 وفي بعض مسائل الخلاف لبقته عليها **قال ابن عبيد**  
 اجبت الامة على منع المعتز مع اعتوضه بنى ولجها **فراصة** المعتز  
 قال خليل حتى مكسفة للو لى اخلاصا غيبى بحسب امر شقها  
 منه ولجها بنجى ندى على الا طعنى فخلاب غيبى وفيها فيصم اليبس  
 النساء وص عليه عزة منهن سفة معتادة فيصم رضى بلام والحب  
 وجوبها على الشايبية من مسلم لان النكاح جوا اخره به فلا عزم  
 المعتاد عيضا على كل مشع حروا مع غيبى وان اخلاصا فريصا  
 ثروا الهى واثنان لغيبى **مسألة** فيبى الطلاق بنى ويروى ان  
 بخلعة منه وج الفخلاء بها **قال ابن القاسم** لا يخلع

الْحِجَّةُ











معد بل يعوموا حقوقاً لوجوب ان يبي ثا كذا واخر صحتها صاحبها لبطلان به  
 فثبت ادلتهم بتزكينا صحتهم واولهم محضون في تقسيم قول مالك لقول  
 يحيى ابن سعيد في قوله بالطلاق منه في قوله فثبتوا على رجل بعد تزكينا  
 انه طلاق اسرية لا تجوز شهاده تصح ان كلوا حضورا وقرينة امرائهم وكان يقول  
 يحيى لو ماتت حتى ثا ما فاما معناه مستلذه مالك ان الله هو د كلوا غيبا  
 وكذا وقع في رسم حل جميعا في سماع عيسى بن الايلان بالطلاق واراد الله هو د كذا  
 غيبا ٧٤ ووجهه يقتضي فته بغير مبي (ثا فغيبا) مبي انهما  
 منه ان كلوا شهرا الميت لم يعزل له في المشهود واوله لو اعزل له فيهم كذا  
 فثبت ادلتهم في انهما الميراث لان الشهادة كالجواب (الحكم بها) الا بعد اعزال الله  
 المشهود وعليه وان كانت هي الميتة امكن ان يعزوا فيه ان يحج عن الزوج  
 وحين الحكم بالطلاق بيع وقع على يمين له ميراثا فيه **وقال ابو الميزان**  
**اقاد رفته ولم يبرئها لانه كان الطلاق له** والطلاق وقع بيع الحكم واولم يقع  
 بيع الحكم كذا فيه الخبر **قال (الشوخي)** فيه نسخ لاه الحكم اذ لا يعزوا شهادة  
 الميتة وهو يقول ان الطلاق وقع قبل الموت وانما ادخلوا المشهود امر  
 نفسيا لانه لو لا مكان ثوبه كان حادفا في انكار الشهادة ولو كان الطلاق وقع  
 معزوا الموت لورثها هو ايضا وانما يبرئ كبريها ولا تثره لانها اذ كانت لا تثر  
 لاني لم لا اعزها ليجب لها ما وهو قول محضون وهو **قاعدة** لا حداد  
 عبادة فتختلف به حوالته وغوايب النسب وحق الزوج فيجب على هذا المشهور  
**فلا يصح** ينول قبل المهر انما في الغلط عرقا في زمن يمين ذلك فيه كان كل  
 ما لا يبرئ له لانه ليس به متعلا بعزها مقبول وجوده كونه عتقه  
**قوله علق** في جملة العتق عند مالك ان الرطب في جملة اوسر احكام الطلاق  
 وليس من عليين التام اذ لا يفسد به خواص كالتفاسر ولو بطل وانما علق  
 ان يقول غصا بغير الشيء وانما لذلك الشيء بعلايفه باذالها ووجهه  
 فيه تزوج اختا واربع غيرها ولا تفتن لها **وقال ابو حنيفة** في الهرة  
 من عليين واخلاقه انما هي مرفوعة بغير تفتن للزوج فيه في ملكه التصرف

فالمطابقة

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

٢٥  
الى نهار

المسألة



وحكمها قال ابن رشد الرعيه وكذا بيع مسلحان او مسامح **وكذا ثمن شغلان**  
 وذا الكسب الميسر طي لا هو اضطر على مسامح ولو شغل من غير مسامح العقد يبي  
 بطلان شغل خلافاً ونسبى في العقد في عقد بيعه بفساده وضمانه من اياه  
**فاجاب** الى حجة تكسر عن الرعيه كقولنا ان وجوبه في مطلقه **وانقل ابن**  
**هنا** من عن ابن القصار ان الا ان يبي بوجبه جفته فطوبى عرتنا فلا وقوله مع  
 الغنى ابي وجعله ابن الخياط المزكبي وقوله ابراهيم الرضائي وارضاه روى في  
 بن مصر الموطا السنة فخره وقد كان في بعض احواله ان يجمع ولا خلاف  
 له بها وقوله حتى اصر ولا يفرغ عنه ابن ابي نكاحه ورجله بن بناء وبلد  
 مارت قبله فاختلج بغيره تكسر من عزة الوعلاء وفيد افعاله جليل  
**الحاشية** قال علي بن الربيع الاستنعام من الرعيه والتعلي والحيث  
 ولبا من المصوغ والحصا والتحكيد والافساض لما يجمع الياسر ولا يفرق  
**وكذا من رضى** وابر محرق وابر يوضر ترك التي بنت المعتادة للزواج في  
 الخلوة **وكذا ثمن مسامحة** التي صنفه من التي بينه والطبيب وفي  
 الجلاء الامتناع من الطبيب مكره وموقفه ومن الجلي الخاف بما يرفد  
 والمبغلات واختلجها في الكتابية وامرأة المعبود والمكسوة في التي  
 ومع نكاح فاحصه وكذا ابن راضه وابر الخياط ترك الزينة المعتادة قال اللام  
 بر عروته بيلك لم يروى بحجة سلب الزينة المعتادة عن نسبه  
 ونسبه بهرام بعزله ترك زينة معتادة والمصنعي لا امتناع من الطبيب  
 والزينة ولا يسر الخدم والمصوغ من التزيين خلا السراد **وكذا ما** بر عزة  
 ترك ما خور زينة ولومع غيره فيه مثل ترك الخاف فيج للمعقولة  
**ومعهم** الوجوب فيها يجب على من معتدة لومعه ولو كانت ذرة  
 رفا معتدة قال ابن ابي عمير ان عقلت الامتناع ان احزابه والا فاعلان عيسى  
 يجنبه افعاله **وفي الكافي** في لا احزاب على ذميه ولا فقيه وفي  
 الكتابية قوله لا ويح وجوبها على امرأة المعقولة عرتنا من ومان فزكان  
 وكل مني الجداء المستنهي اربعة مائة استعمل ايقاب ابراهيم بن ولادة

المصنف

فذكر

خمس سنين وعلى هذا اصبح كالأخ في ثمنه **فلا يجوز** يلزم المعتدة مكانها  
 في مسكنها غير وقوع حبيب عورتها بكلاهما او ذمته والنفقة على نفقها  
 منه لاختلافه في غير بوجبه وثما اليه قال النخعي في المراءية وطايعه لابر اللام  
 من انشئ احملها فعل اليه زوجته فمساكنه كلهم الى من ردها لمساكنها  
 بالماء وجب للمعقولة بما على زوجها مسكنها اذ لم ينفقه عيلة ولو فسح  
 بجمع عليه والمشتعير وجوب المسكن لها بموته في مسكنه ان كان  
 مسكنه له ولو بقاها ينفقها او عيسى **وقال ابن كفا** في ثمنها  
 فيد **وقال ابن** الفخري ورواه ابن خنويه منده لا يسر له ذلك  
**مطلبة الضعفاء** وفي هذا اللام ابن عروته من انفع  
 غيره ممكن الكسب عنه ليخرج الماسبي **قال ابن عباس**  
 والمحجوس الذي لا يمكن الكسب عليه **قال النخعي** والمعقولة ببلده  
 كغيره فان كان مفرغ في بلاد المسلمين رعت امي انه امي فلا للام  
 كغيره اختلج الى زوجته والمغيب على المعقولة **وقال المصنف** في  
 يشهد بالزوجية اهل العلم لا بد ان يقولوا بله نكاح الغائب والزوجة  
 فلا مفرق للمعقولة والام تفتش الى وميته فان افتقر خلال الحقة في  
 النكاح والاختلج الى احد امي امي بمعة اعوام النكاح وللعبد عامين  
 وفي الاجل من يوم قرع فوكا **فاجاب** ابن رضى اخبر الى زوجية  
 والعقبة عجز على اصولهم وعلى صلح صلح اصبح من كتاب السلطنة  
 يصرح على ان جلا رهنه فمحل في كسبه ان السلطنة يلزمه جميع  
 انقح في الكسب على في عهد امه وليل لا يلامه جميعه حتى يفتش  
 الى ثمانية ومعه العمل على اهل الاخير في مسئلة كسبه كالأخ المشتقة  
**فالتب** هو حلي تفتي العدة وذلك يتوقف على وجودها ونكاحها  
 فلا بد من افعالها ومنها الحكة مع ضرر المبيع والخم يبيع ربع الغائب  
 وفي العيس وفي نفقة التيم وفي اشعة فان حكمه في ذلك كغيره فها  
 على ضبوت الملك وهو في العدة والاستبلاء بالجميع بالشمه يتوقف على وجود



[illegible]

التَّخْصِيصُ

والنصف ٢

ضرورة وهو مقتضى حكم ابن زبابة على من التزم نفعه انفسا ثم قال اردت  
 الانفاذ دون الكسوة في تحريمه بنقله تعالى وان كان ذلكا حمل ما تقدمنا عليه  
 وقال ابن سفل في قوله نعم كان نصرا فالنصرة النبعة الواجبة كنفعة  
 النجوة والابوة والبنوة وعامل النكاح كذا في التكملة بهما اذ اطلاق المنكح  
 على الزوج المصحح بديل قوله في كلام ابن سفل ان يستأجر العمة على ان  
 على الذي استأجره بنفته وكذا قال يونس المالكي بان استأجر الكسوة  
 قال لا بأس به جزاك يدل على ان له النبعة لا يقتضي الكسوة ثم قال  
 ابن سفل بان في تكفي بنته للتمتع بالنبعة فيلزم فيه جميعا قال الامام  
 ابن عبي في بعض اصنافه ان يدخل الكسوة في صنف النبعة  
 وسر قول ابن زبابة فقلت في عزم طمحه بالتحريم المنسوب بقاء  
 النوع للزوج عليه وحفظ عنه كسايحي التي اباة منعتا التي راعها والغاية  
 فلا انفي حكمي في عدم صلاح جميع اصناف عليهما كان ذلك بصر  
 كناية لنفوق جميع البنية الا لا محبة على ذلك ونصرا لاجتماع الزم  
 بحسب الخوف انا صليمة امتي نفة على النكاح والمالك والنفى اية تشمل  
 نفة الطلاق والكسوة لان الزوج لا حر له احو الموجب للآخر من غير  
 ما في فوسوا، كان ذلك مع وضع البطل لعدم احو الاوامل ما يلزم باله  
 لتتبع والتمتع فلا بد من خوف ان الجميع هو مسمى البطل من باب  
 قد ليكون التمتع ملتمس في الجملة، ضرورة لا من باب الكسوة الا على القول  
 انه من باب الطلاق ولا بد من خوف في الاستدلال في ذلك بزرالك وكذا  
 غير حاملا في عرفه لا يلزم وتعمد منه خاليه بعصره الا حتملا اخذوا  
 بفرضه في خلافه في هذا كما اني زلي يصح في دعواه انه اراد  
 ان يطالع وانفسا دون الكسوة مع يصنفه وان كانت النبعة  
 من العاقل العموم لانها تقرب عند الناس في الطالع دون الكسوة وقول  
 ابن زبابة بل في الكسوة كما اني لما ذكرنا، واخلف عدع لزوم الكسوة  
 للتمتع بالنبعة طوعا من قولها فاذا اخذ الولد من حضنة فعلى الاب

مقدمہ



نبتت لهم وكسوتهم ما بقوا في الحفاة ويجذ ملح ان احتاجوا وكان الاب  
 ملها لعلمه الكسوة على النعثة بدو كانت منه حبة في لينة النعثة لانه  
 في كس النعثة وفي المدة في خلع الحاص ان لم ينسأ من نعثة حلتها  
 النعثة في حلتها والشك في الكسوة وفي الملح وفي المدة وان كانت معه  
 وفي حلتها ملا نعثة لانه لا كسوة وفي الملح وفي المدة ان احتاجها  
 راد على الرطب واكثرته وكلفتها ملا عرة عليها ولا كسوة لها ولا نعثة لها  
 اني في الكسوة بالذ كس على النعثة يما هو لزوم اصلا واما الرطب  
 النسيج وتكررت في لينة لا صام فذاك في لينة على عزم انزل كسوة  
 في مسمى النعثة وهو الامر واحي ان لا يكون ذلك فيه بالانسيج ان التطوع  
 به ولو سلم بحرم لينة النعثة في الطعام والكسوة فلا ينسأ ان كان  
 نصدا بالعام بعض مسمياته في قوله **ولذ اقال** في حشر مقدامة  
 لما جاء على صنع حمل في المتكلم على ما لا يعلم انه نصدا وفي حشر ابن  
 عات لو التزم نعثة ربيبه مدة الزوجة بينه وبين امره انقطعت  
 بلوعه ولذا انك خالها بختا ابن رشق فله عترة مسببها نكاح او  
 ملك او في امة او النسيج في النكاح بل لا تجب على المتكلم كذا  
 عوم النعثة وانما تجب للزوجة بتكليفها وانما فتا الرطب وبلوغ  
 الى زوج لا بلوغ وفيه على المتكلم وكونها غير مستي غير وان نفذي  
 الاستمتاع معه على الامم وفيه نجس بالنعث وحده وفيه نجس به ان لم  
 تنسأ لثايب والامم نجس به فيعلم الى زوج على زوجته بالانسيج  
 باعقة وانكحاته وانكحاته وانكحاته بالانسيج بالانسيج بالانسيج  
 وله عليها امة او فلان اني على من للم على انسيج امة بالانسيج على  
 النساء انسيج له وملكها ما كان النكاح رفاة فملك امتناع الزمان  
 بعض وقصي على المختني والنجس عن كس من مرأى عن والادب  
 على بساين منهن في حفتهم وامثالهم امي نعم ونهيم كالرغبة  
 مع الزوجة ونحو النسيج وحشفتة وعس النسيج ونحو عس النسيج من

بالنعث

من مصلح النسيج منعه وعفوه في المنعته بها وان كان النكاح مشتملا  
 ينعم **فما الغريم** الوصي في النكاح واجب لكل واحد من الزوجين  
 على الآخر والابن على ابيه وللأزواج منافع النعثة متعلقة للزوج من وجبه  
 في عامة الاجور وحفاة نفسها في وقت دون وقت وجبة عينه في  
 نفسه وماله ونسله **اجن** وقته وعليها غسل اللابس والادب وان  
 وزك ان ما ينعم الزوج من قبل النفس اليها من بواحيث شهرتها وعلا  
 وجهها وعليها ولا من راشت نفق من اكل الشوق والكلية وما تفر راجية  
 وتنفق من الغزل ومصلح بينهما في ذلك اختلاف ومن راجع مقتضيات  
 العرايد ونشر اعداها من النساء منهم في ذلك العمل راتب الزوجين  
 الرجل والنساء **وجكم وجوب** نفقة الزوجات على اللزواج على  
 الوجوب بالكتاب والسنة والاعمال **فما** في حصولها النعثة  
 والكسوة والنفقة والوكلاء وما يجية الاخر او جزيل الشفقت بين زوج  
 بينهما ما يجية الاخر ما يد مع الجور الفرب زسما والسن من لدنم العفارة والجار  
 والبر غربة ونسما وتا جزيل الشفقت كل شقة والحكمة والنصوح  
 ودنسما وجنار اسما **وتنم الك** يقرض عليه الحثي فلان  
 الصباغ الا ان يكونا معا من اصل الشوق والسحة لانها معتبر بحال  
 الرجل في عسر ويسر وحالها **الخصمي** واختلاف في الخز والجرب  
 والورد والصباغ مواد الكسوة متداوية وانما الكسوة صوة  
 الاصل والزوج الكسوة لانها صارت عادة وهرية للعرس **هزل**  
 الاصل وان كانت اكلية وليس يعبه ولا مربية الاقدار كلها وصوب  
 وقيل نفقا بالوسط تنصرا اليها في ديالرجيت ويزاد للمرضع ما  
 تنفري به **وقيل** اختلاف نفق من اهل الزوج في ذلك فربما  
 وجنقا وبالزوج وبالحاجة وبالشهر وبالسنة الا شهر على الاعي  
**فلعن** من تنفر فيلزم الرجل على النساء بالكلية في الحلب والادب  
 وهو معناه في علم الرجل في انسيج النساء والفرار من امة من جمع  
 الى الغدير عليها بعيدا من اهلها ونسرها وكسوتها او الفلانة هو ارضها

سما







[illegible]

This image shows a page from an old Arabic manuscript, possibly a Quran. The text is written in a dense, cursive script, likely Maghrebi or similar, and is arranged in horizontal lines. The paper is heavily aged, with significant staining, discoloration, and a prominent diagonal crease or fold line running from the top right towards the bottom center. The text is mostly illegible due to the poor condition of the document.







نفسه على ما فيها من النعمة على اولادها انما ذكر رجعت ذلك الى الله  
**وقال ابن عثمة** (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
يكفون له انما في مع امي الى الشهاده بالعدل قوله ما روي عن ابي عبد الله  
ما يقول قولك بشهادة العرج **قال** لا من قول قوله يجمع الا في زمانه  
والعرج وهو احد هذين مالک **قال ابن عثمة** (سئل عن رجلين من بني امية  
**وقال ابن عثمة** (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
الفاضل عند قولك وان في مع لم يفتن قوله وهو اما المتعارض الادلة او لا خلاف  
العرج وعلى هذا لا تغيب الشهادة لما يابا لعل لتغيبا يفتن عني منضج  
ولا يجمع بالامانة وليس من هذا من المسائل التي تعني فيها الشهادة بالدين  
لعمري تغيب ما يروون في ما يفتن من الشهادة بالدين في بعض ما لو كانت  
لا تغيب روى ذلك في بعض ما يروون عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية  
زناك غلبا وتزور الخلف فيك وارجو في الغالبية التي وثيقة تنضم  
معنا الوثيقة المذكورة وهي روى عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله انه غلب  
عنه في روى عن عتبة منضج لا يعلمونه انما يجمع في عتبة اليك كما تركوا النعمة  
لا احلها بها ولم يفتن بها اليك من ضللتها ولا يعلمون له شئ بعد اياه  
بنفقتا كل ذلك في علمه الى الان **قال** ما قد روي عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله  
نفسه من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
ولا تشيع الى الشهادة الجبرية (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
**المتن** (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
احسن الى روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
قوله او قولك حكما الجبرية في ذلك رواه ابي عبد الله عن ابي عبد الله قوله مع عتبة وان  
وان روي عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
ابن عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
وبهذا القطع ان فيه مع عند الشهاده ان يفتن في حله عند الشهاده وصار  
جواب ما تقدم من المروية فيل خيل مع عند الشهاده ان يفتن في حله عند الشهاده

سئل

يمينه باخلاق **فلم** وهذا يدل ان المتبعة للنعمة التي روي عن ابي عبد الله  
انما يكون الى الزوج كما انما هو روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
القول باعتبار وكما مطلق ذلك في اوشك في حال القول به وان الوثيقة وثيقة  
عند الفاضل ان كان يروى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
ما لم يفتن من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
وصلة له به من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
منه له كذا **قال** فلا يفتن في حله وان علم (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
لذي روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
لا يفتن في حله **قال** لا يفتن في حله وان علم (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
بلا يفتن في حله **قال** لا يفتن في حله وان علم (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
من النعمة من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
جاء هذا من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
بما في روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
وقول المتين روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
في روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
يوثر الفاضل ان كل احد لا يفتن في حله وان علم (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
بفيل ما عند الشهاده وصار الشهور وعليه العرج وبه القبول **قال** (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
كل من روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
بصد **قال** المعري **سئل** (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
العرج **قال** (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
في روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
بما في روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
اروي عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون  
الردان ولا سمعته وقد شيع في المذهب ان روى عن ابي عبد الله (سئل عن رجلين من بني امية اجمع الى ان يعرجا ما يروون



هو المشتق للنفقة والموجب للحكم بما لم يستقبل كالمضي المدة بقضي زمانه  
لما تنقضي من نفل في الكفاية وقد تنقضي من الحج فذلك ما يجب وان ابي رزق فزاده  
بانه حج او كان حج له بالنفقة ويحرم ان يبيع ما يملك من ارضي حيا او مواتا  
بالنفقة لغاية زوجه (رشدت المهرجرات وان لم يعلو خبره في عليه و...) **و...**  
وقد دللت عليه العادة بالغير وان عاين الزوجات الثانية نفقاته على الزوجات الاوليات  
التي كانت هي فلولان على (مسألة) وفي كفايتها على المكرامة والمصالحات وكان الزوج  
عينا او غرض او ان في ذلك الترتيب لا يبيح دفع الا بالبيع والمصالحات من الزوج (ما مع  
الغرض او بالزوج او الفل على ما تنفذ من النفقة وقد سمعت الشيخ لا صلاح اولا  
يعقوب يوم سب ابراهيم الان لرسول ان العادة (العادة) جزالة (الشيخ) سمعت الشيخ  
لا صلاح ابا عبد الله بن الرضا عن العادة الان فتدبر من سقوط نفقة ما حصر  
الكسوة مكانه وما سمعت عن بيع الثوب بثلث الكسوة (الشيخ) واذا  
المسألة والمكرامة في ذلك غير ملزمة على سقوط النفقة مثلا ومنه على العادة  
العادة في جميعها نفقة الفتوة والكسوة من النكاح المزمع والخبر لا يفسد  
والعائق والغاية لان العادة في كفايتها (الشيخ) وفيه لم ينفذ العاقبة من التخيير  
والاختيار والتفصيل (الشيخ) ولا ملان وسقوط (الشيخ) في ما هو صحيح فيه في وجه  
ليان معناه في موضوعه في الآية المذكورة ومنه في مسألتها في بيت في الآية  
لستة في سبها في (الشيخ) في المسألة في الآية عليه (الشيخ) (الشيخ)  
هي ان تكون حيث لم (الشيخ) اسكنها بما لا يثبت او حتى تمت وخبره في خليل  
وبني ام وان تزوج ذلت حيث في الآية (الشيخ) وكذا في كفايتها في الآية (الشيخ) ام  
وفي عليه ما في الآية (الشيخ) في الآية (الشيخ) في الآية (الشيخ) في الآية (الشيخ)  
للغرض (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ)  
**قال** ابي رزق في (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ)  
قال ابي رزق (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ)  
الحمل لكاه (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ)  
والشيخ في (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ)  
روجه في (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ) في بيت (الشيخ)

و ب ان (الله) بتو ش لا شوقا. فقهه علم  
مسو لا کله و مع کلام و صلحه

[illegible]

الوانوغی<sup>۲</sup>



[illegible]

فَقَدْ عَلِمَ عَلَى الْعِزِّ

[illegible]

ایکادہ

امرا غلب عنها زهدا و روحه  
على نفسه امره الى ترجع الى

عَبْدُ







الشفقة عند سماعي والى الان فيجب رجوعه عليه بما وجب له من جميع مدة  
السبع لمساواة في الرتبة الى الشفاعة به وجعلوا منه اربعة اقسام  
اختلفت عن التسبب بل في حكمه ثمة يوجب رجوع حكمه به المقتضية  
لا يتقادم به سقوط الشفقة عنه بقوله في دعوى دار المحنة وشفقة بالادب لا يستفي  
فصل حب البذر بعما واذك مضمون من جسي وباجي بالصدوق في هذه اعني في  
لى مع حكم به واذك معني الامر محذور كما جلت التصريح بالادب في اقسام المحنة  
نفسه اذ محذور من تعلو عنه به ولا يعفى في لبي من ذاع به لتجريح دعواه  
والتي اعانها من العز به ومنه (الشهادة) وان كانت في المعنى (الغاية) بالتسبب  
ومحمد يعني بمعنى (لا يستند) الى (الظن) ان يبين لظالم بما وشر (الشهادة)  
المبنية على الظن اذ المعنى ان لا يبين في اذيع بها وطبعها وحين ساءت على  
ما في رتبة وايضا بان الظن المستبعد من الادب (افوا من الكثر المستبعد من  
منه) (الشهادة) المستندة الى الظن واذ انقارفت الكثرة فزم لا فواع المصفا  
لوجوب العزم والارجح وايضا ما في شمسى وط اعلان الشهادة وموافقة متعددة  
لا يشتمل على اكثر من الادب في رتبة العز به من رتبة العز بها اكثر من رتبة  
تعدا اعدا (الادب) في رتبة الكثر يوجب ان (الحكمة) افوا من لا يفي وما اذيع اغتلاطه بالقرنة  
والضرب كيعا يجهل بالمشا واذ يمتنع به في الكثر ومن ان في رتبة ما ذكنا من سقوط  
منه (الشهادة) كيعا يتخير في جاء لا اعلان من (الادب) (الادب) (الادب) (الادب)  
بان (الادب) في اقسام (الشهادة) المستندة الى الظن والطبع والنفذ وايضا بان (الادب) في اقسام  
يوجب بقاء تعلوها بدمية لتعين تسبب سقوطها عنه وهو دعواه وادعوا لها  
ودعوا في كتمانها من جهة ومكانة (الشهادة) كيعا تشهد بعدد (الكثرة) من  
اير تشهد ان ذلك هو اقسام (الادب) الذي لا يفيض بل لا تفي (الشهادة) به  
وايضا بان (الشهادة) تستند الى (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب)  
او سقوط اقسام (الادب) والادب في (الكثرة) للبيئة فيما يوجب حقا عدل (الادب) في اقسام (الادب)  
عليه لا يفي (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب)  
لرؤيه وايضا بان (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب) في اقسام (الادب)

عبداللہ

[illegible]

ان کی کمی



[illegible][illegible]

۲  
بخیر











[illegible]

الاحياء

[illegible]











لما حكي ان العول قوله لا نقول ان يكون انما يبعث ليكون العول قوله  
 عيبي واما المتكلمين ومن بعض المتكلمين وايضا الاول المتكلمين وبما انما المتكلمين  
 انما انبغثت اى ان العول على نفسه لا يجمع عليه ولم يفرغ ذلك الى الخلق  
 ولم يفرغ من العول قوله انه اوصل ذلك اليه لان المتكلم ان يجمع عليه من جهة  
 ومنه بعد ذلك وان اشهدت جيبى انما واحد محتمل واحد انه يبعث يا ربه  
 اليما يجمع العينية والموانية عن ابراهيم القاسم عن مالك بن نويرة  
 ووجه ذلك انه لا يفرغ من فضله عليه وكلامى من الخلق اياها بانها قد  
 بعثت على ما عرفت فثبتت كما من عيبي من الخلق لم يفرغ من ذلك الا انما  
 فليست ما انبغثت على نفسه على انه من مال الله الذى يجمع به على  
 زوجتها من الامم المتكلمين واسماء جفينة فلا يعلم ذلك الا المتكلم وهو  
 مقتضاها لا يفرغ من قوله على الزوج للسلكه او الى العول او الى ثلث  
 موضوعها او الى جيبى الخ واحد محتمل او تشكيك وتساويها لذلك ونحو  
 الخ يفرغ من قوله عليه وذلك يفتى عدم قبول بيعة يعلم انها تنعقد على  
 نفسه من مال الله وانما وجهها لا يفرغ من ثبوتها ولا يفرغ من ثبوتها وليس  
 ذلك مما نتج الاستدلال به على الاعتقاد والحق لفرغ من قوله عليه  
 حسيبة كفى وانما يكون من الخ وجميع الاعمال وتساويها الابنية وظلاله اياها  
 وفي ذلك حكمة فثبتت البينة في ذلك خلافا فليلا والكل على اعتبار الشك  
 في ذلك يرد لبيد ذلك على المتكلمين من واحد محتمل معتاد اذ علموا  
 للدلالة على حقيقة من شذوذ لم اذ كان ذلك بعد فتره دعواه وكلامه عيبي  
 الشك في ذلك حكمة فثبتت البينة في ذلك خلافا فليلا والكل على اعتبار الشك  
 على ما يجمع به بينة تضادها مع انه لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 ولانه لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 انما لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 انما لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 انما لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ

عيبي انما لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 فليست ما انبغثت على نفسه على انه من مال الله الذى يجمع به على  
 زوجتها من الامم المتكلمين واسماء جفينة فلا يعلم ذلك الا المتكلم وهو  
 مقتضاها لا يفرغ من قوله على الزوج للسلكه او الى العول او الى ثلث  
 موضوعها او الى جيبى الخ واحد محتمل او تشكيك وتساويها لذلك ونحو  
 الخ يفرغ من قوله عليه وذلك يفتى عدم قبول بيعة يعلم انها تنعقد على  
 نفسه من مال الله وانما وجهها لا يفرغ من ثبوتها ولا يفرغ من ثبوتها وليس  
 ذلك مما نتج الاستدلال به على الاعتقاد والحق لفرغ من قوله عليه  
 حسيبة كفى وانما يكون من الخ وجميع الاعمال وتساويها الابنية وظلاله اياها  
 وفي ذلك حكمة فثبتت البينة في ذلك خلافا فليلا والكل على اعتبار الشك  
 في ذلك يرد لبيد ذلك على المتكلمين من واحد محتمل معتاد اذ علموا  
 للدلالة على حقيقة من شذوذ لم اذ كان ذلك بعد فتره دعواه وكلامه عيبي  
 الشك في ذلك حكمة فثبتت البينة في ذلك خلافا فليلا والكل على اعتبار الشك  
 على ما يجمع به بينة تضادها مع انه لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 ولانه لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 انما لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 انما لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ  
 انما لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ من قوله لا يفرغ



وذكر ان الغالب يقع فيقول كنت بعثت بالنبعة اليها وتكرهه بالقول  
خوله مع يمينته الا ان تكون المرأة رفعت ذاك الى السلطان قال المصنف  
كلهم لما جئناهم ولا يقع وكلهم لا يقع ان على الكسبا وبه فكل الزردي  
وبه العز قلنت ونقله الشيخ ابو زيد عبد الله بن الحسن بن ابي  
نعمان على الروضة مسما له بعده ان بعض اليه ونقله من حلق الرواية  
والاسمعة ونحوها على ونحوها المذهب به الرجوع الى الحكم او للمعدول او للمعدول  
الموضع او للمعنى ان او التفتي من كل هذا او من غير ذلك او من غير ذلك او من غير ذلك  
على نفس شئت بذلك على نفسك على نفقتك على نفقتك على نفقتك على نفقتك  
وان شئت لذة اليمنه بل ان على العلم على كذا بعد او انما انما انما انما  
اذ لم يجد ذلك الا من كانا فتمت به بالان الى الراجح اليه الى الراجح اليه الى الراجح اليه  
وبعد المذهب ليجمعه ذلك الكسب على ما ذكره من هذا قبل ونحوه نقله ونحوه  
ونحوه نقله الى الفلاس من هذا ان في مع الى السلطان على ما يقيني على المعنى  
فلا عثرة في اختلافه في نقله الى هذا والغالب على ما ذكره الجليل عليه الاحكام  
هذا اي على ما اتفق به الزوج من ذلك زوجته او ان يقع على نفسه  
هذا على ما ذكره في غير ذلك الزوجة على ان كذا مسما في ذلك مسما في ذلك  
الاعادة الاعادة على ذلك وهذا الغالب (بعضه) او كما نحن على ذلك الاعادة الاعادة  
علم مسما في ذلك من الحروف وكان الغالب المعارضة والاعتراض  
الحال اهل معول عليه في بناء الاحكام في افعال الاعادة الاعادة والاحكام  
الاعتراضية والاعتراضية في تحريم الزعماء وبيان مفاد المعنى في  
في التعميم والتعميم والتعميم والاعادة الاعادة في قوله المصنف في قوله  
الاعادة الاعادة في قوله المصنف في قوله المصنف في قوله المصنف في قوله المصنف  
مسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك  
عليه ولا الربا في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك  
اذ في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك  
في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك المسما في ذلك

[illegible]







وجوبه لا يفسد حكمه الا بصحة نفسه او ان يسيء له باي حال اليه **الثاني** بان  
ان كلا من القول قول في دفعه ما عليه من الحق لم يفسد حكمه بل يحكم عليه بالنزاع  
في دفعه يقول صحت حكمه في دفعه اني وان اكداه القول قول الزوج في دفعه النفقة  
لني وجبته في حضوره وغيبته فلا يحكم عليه بها لقول الزوج في دفعه ما الي  
لني وجبته صحت حكمه في دفعه ما اليه القيد للمراجحة **الثالث** بان الغالب  
ان الذي راجح حكم الغالبين على الزوجان بالنفقة في صفة القوة والكسوة  
ولغير الغالبة كل الحق فيجب قبول قولهم في ذلك ومع صريح المفسرين في  
طلبهم المراجعة في ذلك الحكم بماذا لم يفسد حكمه النفقة عند من يتزوج  
الطلب دليل على وجوده في ذلك فيؤكد دلالة الغالب فيغيرها  
**الرابع** ان كلا من ثبوت وجوده وجوب اعتباره كما في دفعه على  
اعماله لا بدليل من شيء في بفتح انتفاء احواله وانقطاع استقامه او اعتبار  
فيما يكون بعد هذا اجتهاد معتمدين فيما بعد ذلك من استيفاء العمل  
وذلك حكم الحاكم او ما يفرع صفا منه من الذي دفع اليه او من يفرع مفاصله  
على ما علم في ذلك وجهين تفصيلا لكلا من صحة الزوج على المأني بل لا يفسد  
عليه بصفة بوجه لا تفني ويكره الحكم او الرجوع لمن يجنب الرجوع اليه وهو  
المثبت للنفقة لانه الموجب للانتقال الى العمل طلبه للنفقة الواجبة  
بوجوبه ان يفسد حكمه لا يفسد الحكم او الرجوع ويكره ان لا يكون المثبت لها  
عملا بوجوبه وصحة معارضة اذ لا يعقل قول الزوج في دفعه نفقة المستقبل  
ودعوا له عدم قبضه معقول في الحكم بما للمستقبل المستند على  
حكمه في دفعه ما لا يفسد حكمه مستند بما عمل **الخامس** في دفعه ما لا يفسد  
من الحق في ذلك لا يفسد حكمه مستند بما عمل **الخامس** في دفعه ما لا يفسد  
حكمه المستند من حسن الالبوة والعتيق لا يحكم على من كسره عليه بل يحكم  
على من كسره والزوجية مستند بما الغالب والعادة العلامة على ترك الموانع  
لزوجها بالنفقة ولا يفسد رده تركها الا بطلبه بان يحكم او بالرجوع لمن لا يفسد  
واذا كان وجوبه في دفعه ما لا يفسد حكمه كذا الحكم ولا يفسد حكمه تركها

فيه خل جفم وما بعثه ونص الى بية المدونة وعني كما والغيلا من عليه ومختار  
 النجم وعني ان العادة تزك الزوجة النعفة على وجه المكارمة ونزالك ابتدا  
 الشيخ ابو يعقوب يوسف ابن محمد الاندلسي فابلا وبه العمل ورفع في نكاح  
 الزوجة خلافة وتنفى عن ذلك في هذا الكتاب ما عليك تعقب عليه بهن  
 لاعد فوجها حتى هي منه كقول العلماء ان النعفة تنوب على حق الجاه (الشك)  
 في صفة او حشيتك تعارض قول قول النبي ورجع عن الزوج عند تنافض دعواهما  
 انفراد من المدعى فوجها ليس كذلك انما قول الزوج مقبول كما ومعلوم  
 به بعد نيل الحكم او الى مع لم يقتضى الرجوع وقول الزوجة مقبول يوم الدعوى  
 الحكم ارجع الرجوع لم يقتضى الرجوع اليه على المستحضر المعول به في ذلك الا  
 هذا ان كان دعوى اقضى بها ما يصدر من عيدها مستعجلة وحل دعوا  
 اقضى بها ما يصدر من عيدها لم تنفع يدعوا النبي ورجع فبذلك مع اقضى بها  
 ما يصدر من عيدها في ذلك الكسوف ودعوا الزوجة لم يقتضى بها جنيته  
 ما يصدر من عيدها وكانت دعوا ودعوا الزوجة بعد الرجوع لا يقتضى بها ما يصدر من  
 عيدها النعفة يومية فذلك الكسوف فبذلك ودعوا الزوجة جنيته لم  
 يقتضى بها ما يصدر من عيدها في ذلك الكسوف ودعوا النبي ورجع فبذلك مع اقضى بها  
 المستقبلا في الماضي (الشك) في الجاه على ان كلاهما حتى هو كابد  
 له من سبب شيء يقتضى وجدها واما الحكم لا يتقدم عليه وانما سبب  
 من مد وضع على الخصوم والتعقيب شيء عا وضعا ما وكذا وضعه على الخصوم  
 والتعقيب لمعوم الخلق كما تتعلل بوجوه الضرر والامان ومنها ما ذكر على  
 الخصوم والتعقيب الحكم وذلك في غير ما يقتضى للتعقيب والتعقيب والتعقيب  
 والتعقيب من امور اشنتي كنت في معنا (التعقيب) او اغفلت العلامة  
 في هذا الحكم الاجتهاد في تعقيب المسبب منها وتخصيصه بالمسببة  
 في نيب الحكم (الشك) عن عليه وانما وكما حنيفة التي ان ذلك الحكم جنيته  
 بكون الحكم هو ان ثبت لولا ذلك الحكم وهذا الحكم له بمتعلقه على الحكم  
 عليه ومنه (الشك) فتتوقف على الحكم في السوء في الحكم على تأكيده



واحى امنا

تأخير رضى برودى فته الرجح من الخلاف بيننا ورج بعض موادها بل يجوز  
للمشيع التصر في المشيوع فيه الم بعد الحكم بها فتدفع قبل اخذ المشيع  
مصلحة ارجح من ارجح هذا فهو المشتبه له واذ انك تشرع على غير ابي  
الانسان ومثله لا يجرى في المشيع عن ابي له فته ومنه اللوث فتدفع  
ابى اذ المشيوع كونه معناه صغر الخصم واعم واختلاف بين العلماء في اطلاق  
امراءه وانما في الرضى وتخيير واجتهد وتعيير المعنى منه في السببية لانه  
فتطرح الحكم الفصل وكذا في الفسامة بين المشيعة للفصل لان رضى  
على رضى الفد من رضى فيه في تعيير ومن السببية فيه كجمل او بعد سببية  
في الفسامة في المشيعة ولذا اطلاق المصطلح ارجح في الفسامة خلاف  
عيسى في اوجي كما على انما في الدم **وقال الغنى طي** اللوث سبب  
لفسامة والفسامة سبب وجوب الفصام او اذنية مخصوصه كبر من  
اجى اذ الحكم اللوث عيسى مشتبه للدم ولذا يثبت تخصيص بعضها بالسببية  
في الحكم كما تقدم ومنها النفقة على ما تقدم من نفعها على غيرها واختلاف  
وتخيير في موادها وتعيير الحشر والنفق والصفة والتي ارجح من الخلاف على  
ما تقدم في تخصيص بذلك السبب ويتعيير من خصها الحكم بالدم وعلى  
هذا اطلاق من الحكم او ما يتفصل من حيث لا يكون ذلك هو المشتبه الحكم  
بلى ومما ارجح له في الشيء كذا يثبت وجوده قبل وجوده مشتبه وجوده  
والى وجوب سبب الخلاف والخلاف سبب النفقة **الفرج** اختلاف  
صداقات حشر الزوج فيما قبل به النفقة فيلزم الى وجب واختلاف في  
المى فرع اليه من غير ما تقدم **وقال بعض** باجمعي وذلك بوضع الحكم  
وما يتفصل من حيث لا يكون **وقال بعض** بالحكم بجمعي  
وذلك يرجع الى معنى واحد وهو ان السبب الاول في وجوب العقد  
او العقد مع التخيير من النفقة قبله على انما عرضي للنفقة او على الحشر  
عن اصله وتلك على غير الامور فيكون قولها مطلقا في عرضي بخصها الزوج  
لان ما ثبت وجوده مما لا من يفلو ولا عرضي من ذلك فيلزم الزوج عليه

محل

لجملتها وكما ينفك وكما التخذ قبل قوله في ايمان النفقة له كان حاضرا  
او غائبا ودان ذلك بوصف تقديمه على قولها والى ان رضى اجمعي  
الى واحد مما اختلفا فيه على ما تقدم ويجعلنا لاجل ذلك فيقول قولها بوجه  
تقديمه على قول الذي رضى والى قول الذي رضى وذلك حسب الحكم في ذلك  
الدعوى الحكم بجمعة المسحوقه صلا على الحكم في وجوب عليه الحكم بفضلك  
وهو الحكم بجمعي مذهبنا وبعد حصول الخلاف عندنا في الحكم والزواج النفقة  
للزوج في الغافل بلى ومثله بالى وجب لانه سبب والنفق بلى ومثله بالى  
ايضا سببه وسبب الحكم واستناد الحكم الى سببه وان سبب  
سببه محلي والى ذلك يرجع المطلق من اطلاق حسا اذ ان الحكم بالزواج  
الزوج سبب عن الخلاف والخلاف سبب عن الدعوى الرأية وتكون  
الزوج في الغافل نفقة ولم يبعثها اليها ورسلتها واذ كانت نفقة لسبب  
بوجوب النفقة وهو الحكم كذا يوجب وجوده (سبب تقدم او التخذ قبل  
على ان نفقة المشيوع الخاف حكم المشيوع عليه ونحو الحكم بالى اذ النفقة  
في المشيوع لانه وجوده في المشيوع في الحال لا يدل على وجود الحكم في الماضي  
والى انما يدل على ذلك الا في ارجح الاسباب في الماضي ووجوده في سبب  
ينبع وجود السبب لدرجة اثنى انه به في وجوب النفقة موفضا على  
الحكم بالى امما سبب على الخلاف في سبب عن عد الزوج عند تقدم  
اليه على ما تقدم مما تقدم من الحالة المحض حجة لقولها **الشرع**  
ان قول العمل ان الغافل قولها من يوم رضى ذلك ويتعيير في هذا الزوج  
يعتبر ان يكون ذلك بحسب الاستقبال على التقدري الجاهل في ايجاب  
وان كانت رضى ذلك ارجح من الحكم فقال ارجح انما انما قولها  
من يوم رضى ذلك الى الحكم وتخيير اجمعي ولم يجد له ملاذ اياها الا  
بقاى على نفسها التزمع عليه صلا رايها فيما تقدم في كذا القول  
فلتس كما في قول الذي رضى لانه كانت تقدم على رضى في تضييد  
الزوج لانه عليه صلا رايها عليه ولذا كان القول في الزوج قبل







[illegible]

الحمد لله

لأنه انما يقع عليها بالجمع، والكيفية والقياسية، ولا يفسد ذلك الالزام  
ايح صفة الزلالة على ما يقابل منه **القبال** ضعفها من جهة  
عزم جواني فم لها ولا فم لها فم لتسا، وانما الاستعدادة في غير الوصفية فم لها  
على صفتية علة علم ذلك للقبال في المكان وطز المصلحة الجواني كما  
موجة النازلة بتونس ومن بعد كان ابعده علم ذلك والعلة تسمى هذه  
بذلك كما هو في الاعمال التركية والشيء في الزوال وحده اصبحت  
**الزاي** انما يثبت المحفوظ وجوده ووجهه وجوهها لا يخرج من انفسها  
فذلك عدم المانع كما يلزم منه وجوده الموجب **فدع** التخلل  
على غير عزم ولا خروج والجملة الضمان فيجب صلابة المعنى والجملة  
نفس ذلك فالضمان فيه المكالمة بالعوذ في قلب المحر وان نزع على كل  
واحد منها حمل عليه الحكم ان لم ينزع على كل واحد منهما ما كثر التبعيض  
على انما كان في العلة حمل على المحر والاعين في الجملة وعلى  
بعضه ان نزع التخلل انما هو اذ وقع بلبس الضمان ومذهب المدونة  
ان لا يحمل على المحر حتى ينحى على المحالة في سماع مصنفين بعد هذا المحالة  
حتى ينحى على المحر وهذا الجمع على كل صفتية ولو كان ايجابا **فان**  
**بعض** العلة **توجب** الذي يتصور ان لا يلزم المحر في العلة والنكاح  
او ابيح لى ما لم يعتق في اختياره الا ما ذكره ابراهيم في النكاح والبيع  
واختلعا اذا ابيح في ذلك بعد عزم النكاح وعفة البيع هو الواجب ومثله  
لا يبر الغاصم يلزم في الجملة ويصف في الموت كالقصة اذ لم تقبح **وقال**  
**ابن الملا** **مفتون** يلزم في الحياة والموت كالمحالة لما ترك المحصول  
له من حيث لغى فيه وصرفه **واختلف** في الفرج المتحرر عنه  
هل هو محمول على الملا او على العدم وكما في الخلاف مبني على ان الملا هو  
من بعد هو صمد وقتل كالف **اعني** الملا المتحرر من هو في ذمة  
الملا او هو للمع وبما ارجح ذمة الزوج من باب المحالة اذا كانت على  
عيني اصل دبر بانفسا تغلب على المعنى في محالة بعليه ان تغذي اخذ  
من الحمل للزوج من نفسه حتى تنحى صدفها مع ذلك اختلف



اختلج في الحبل هذا يكون كخروج غير يترك رب الرب من فيه من ابيه اسلمه او  
الحالة قوتهم الرب كذا الرب بلا جرح الرب منه الاربعون نفوس اخوة من  
الزوج **فلا عذر** ان تخرج من فيه عفو ذل العيون الغزو المكاتب والمزني  
والمعفو بفضه والمعفو الى احد باذن (استبعد) وان كان يعني اذ (استبعد)  
بذ يستحقه (تدفعه) الى احد باذن فيه وله امضاه على المستعور وفيل الا ان من فيه  
فبذ على انه يحتمى ابتداء وهذا يعني (استبعد) ان لا فيه القول **فلا عذر**  
الزوج في السكاح مستحق والمستعور منع في ويجمع على احد عمنه على ابا الحية  
الزوج ويجوز على ان تغتار هو والمستعور منع جيع احد عبده على ان يغتار  
البايع لانه يقتضي السكاح من الغر وما لا يقتضي (البيع) **فلا عذر** المنفذ  
المتخصص بتجريح نفسه والرسيلة ملائمة في حكمه ونسب حاله من الزوج في  
نفسه من حيث هو والاعوان في جميع العفود وسلايل المعفو عنه عدم  
المعفو عنه والعفود اعم من الرسيلة فلما احبب العفود الا متشاع عن التمسك  
من الزوج من بغير عروضة وكما ابايع والى وجهه فان امتنع من تسليم  
نفسه كالجسر او عوى في يدي في تسليم المعنى الكار بكونه صعبا لا ضمانه  
منه كما ويصل بالوصول على مقتضى العادة **فلا عذر** من ثبته له عفو  
ففي سبب اقضى على ان لا اوبية او علة وجب تكليفه منه والزوج من  
في مزاو وجهته بتعلق بتفقدته فيملا يعينه (البيع) **المتكلم** المشهور  
وجوب تسليمه على جميعه ونحوه قول ابي سلمون تتجرح (المرة) بتفقدتها على  
المشهور وفي هذا من بعض اعم يلبي هذا التحقيني بغيره من قبل ابيه  
على الامم وعليه قال ابن رشد وبينه بالاشيع (المرة) المشهور التي افاضت  
من فقد ما احتج به من المدة صلايت تخرج به الزوج في مثلهما واستمعة (الذكر)  
فليس (الفتحية) ابا (المالك) ان ناكل من هذا (فما بالبيع) (الرجل)  
**فلا عذر** في الزوج فانه ما يكلفه اعم اعزت لعنوا من يقول هو ما فعل  
لا يملكه (التجرح) به **المتكلم** **فلا عذر** لهو بيع جهلان فله  
لا ما لا بد له من البيع به **فلا عذر** (البيع) (البيع) جعله في هذا التبع ل  
به جعله (البيع) اي مع منه وان ادت بيع جهلان (البيع) قد استبد (البيع)

[illegible]

مقتضى  
اختلاف الزعمين الحدادى والمنبر  
والنصر والشمسية والوحدة



















وقال ابو حنيفة قال في حجة بيعتوك لربي رحمته ومصر لربكم امي امة  
وكنتم لي بنتي وجار الزحف الخيخي من اخر اوصاف الاستنباط وادلا البراهين  
وقال مالك اول بصير اول اصل كمال الصون والبصير ويعتقوا  
من سواهم كالعبيد ولا يعنف بالحق الخ بالعمود وروى مالك قوله  
معنا فلا عجز سبب العتق التي انة ولي معذرة عند انبياء جلا  
يحيي ان يشترط في يده بنية الكفاية عند مالك والشافعي والربيع  
سابق والعنف به لا يثبت على كمال متعلقه الملك لا الازالة ولا العتق  
ابن جابر قال يفسر النبي له اعطاف وهو متعلق فذا فتى به انية  
يجب في فلا عجز انقضت عني مسمى وط بالغير فيكي ما يول  
عليه فاذا اعطوا احد اصفيه انقلما وكثر بعد فاعا فقيت عن مالك  
وانقل بعن الربيع لا يثبت في ملك او اني على الامر له ملك الربيع فيجب  
الحر عليه فلا التماخ ابو جابر الله في المخرجين ولما اذقت  
انه لا يجل ولهي يملك الجوازي السملاني يهبهم كوكا البغداد وعني نعم  
له استعاض من النعم يصنعونهم من بيعهم في المصلحة والالتجاسي ون على  
ذلك مرفوعا منهم وانما لا يرفع في ذلك شره عليهم وفيهم من  
لا يستجواب بطلبه بلهم منهم من ان يرفع ردا كره الجارية باجتهاد  
استين ان في انكاحه ونحو ذلك مما يدل على تقييد العطية المانع  
لا على الوطى لا على الاكلاف المبيح له واذا اختلفا في امي انية كره الاكلاف في  
وطى الجاني عند انقل بعن الربيع حنيفة وعمر بن دينار قال في سائر  
المثله المربعة لعنوا للمدرك اضا لارسيه بيدي عمرو با يوجب عتقه  
عليه سفيها والصلوات من لى روح العتق ليقا عليه والمستعبر  
توقف العتق على حجة التماخ وقال المشرك هو حي مكانه وعليه  
من تبعه ماله لا ولا وقيل للشيخ انقل اع ماله غير الحق جعل الارل له ذالا  
وعلى الثاني ليس له الك فلا عجز قال الشيخ ابو جابر الله في  
الفي في العتق بالمثله اصل في العتق بالمال والجمالي ويعتق

الحق بالمشايخ

[illegible]



على وجه العدم من القول فذلك في ذالك بناء على تعيين التعدي من جهة التعدي  
 التي هي في الزعم في ذالك لتعارفا اهل البيت واختلافهم في قولهم ان قول الله تعالى  
 والزوج الا ان تكون ذالك كقطع يد او مني باخر يدا او لغوا الذليل انه عمر الم  
 ينفذ وعقوبة العبد ولهفت التي وجه **فلا عثرة** اختلج بها اليك في الزعم  
 احد الورثة على مائة بعثت عبيده يبيعها لا يعبد في الزعم وفيها نصيبه وفيها  
 دين يبيع في الزعم نصيبه ويقتو عتقه وفيه يفتي نصيبه ويسهل عمل  
 انصبا في كايه يبيع الاول قبل نحو الذي كايه في بعض طه وفيه نحو انه تعالى  
 وكذا في الزعم ان يبيع ان يبيع اعقوب نصيبه في عبد مائة فيمنعها ويبيع  
 على ذالك اذا كان ذالك لا يفتي في العبد او ذالك انا او ذالك بالفتي اذا  
 من ثمة من يبيع في الزعم او كذا وكذا لا يفتي في العبد او من الزعم وكذا في عيسى  
 اما لو كانا على غير عتق **فلا عثرة** واختلاف ابن عباس في التعدي في تبخير  
 الزعم اذا ادعى ان يفتي في العبد على ما اذا قال العبد على غير ما **فلا عثرة**  
 اختلج بها اليك في جوع العبد على غير عتق عتقه بالعتق بعد البيع  
 في يدي من يبيع العينة فعدوا او اختلفوا **فيل** لا يبيع مائة في  
**فيل** يبيع مائة في العبد وان يفتي في الزعم ولا يفتي في العبد او ذالك  
 مبني على ان ذالك سبب في الاطلاق اجمالا **فلا عثرة** اختلج في الزعم عتق  
 ان كان ولد نصيبا مع شيء يبيع وعنه في الزعم ولهفت بناء على انه يفتي بالزوج  
 اجمالا **فلا العتق** من ذالك بعوض الزعم احسن منه ان يفتي بالزوج يبيع وعنه  
 سبب بعد دفع الماسك **فلا عثرة** العتق في الماسك هو يفتي في العتق  
 في الزعم اجمالا ومنه اذا عتق عتقه وللعبد عليه دين يفتي في العتق  
 دير العبد عليه اجمالا **فلا عثرة** قول ابن عباس في كايه الامم بناء على ان الامم  
 عتق امة والامم سبب من العبد ان يبيع منه اجمالا **فلا عثرة** الماسك من يفتي  
 اجمالا في العتق في العتق في ذالك في العتق اذا كان يفتي العبد في  
 وبعضه مملوك يا ممتدحه (شيء يفتي مدة من يفتي في العتق)

في جميع العبد على (استيراج) كما بغد مله من الحية من فدي عود النعنة وبعي  
 الزمونه الى البلد الذي فضاء قال انما خطيب يدعي عليه وقال اصنع  
 بي جمع باجاءه مثله في سبعه دفعه مله من الحية به استعمله في بعض  
 يوم وقال انما الصنع مله بغدي نصيب فيط وبينة البوع للعبد على عن ذلك  
 من سكر داه ايلك بعضا مله وكذا استيعبه وزراعة الارض مع  
 ان مله في ذلك على الاستلعة وسما في ذلك ان شاء الله تعالى  
 فاجرة اخيب المالكية في استلعة يدعي في حية عود فني بلانغ فبول  
 في يستقي به مجال مله يعترف عليه وقال (صنع) كما يعترف عليه الا  
 بان ار بعد (صنع) اء بناء اعل ان الاستلعة في كفة في الحية ووضع الاخر باذا  
 يجر الرصع الاخر فيني لمعهم وكذا الحية وعلى انما مله فيني تقابل الحية في  
 يلج بوزلك عود استلعة في في في ذلك بعد (صنع) اء فاجرة الاصل  
 عن اعدا باذا استلعة في السيد والعبد في الخطا والعبد باعد فوله (السيد  
 واليه رجع يصحون فاجرة فيني) الحية في بالملع موافقة اسمه  
 اسم المصنوع بال دليل مع عوم فيان مله مع فيان الاصل والعلانية في الري  
 يوجه من الحية كاستلعية بان دفع في المصنوع ان وكلاء بملاعة (المشايخ  
 والمصنوع العتو كفيهم) وعن على تعارض الغزل وموجب (الحية) وقضى  
 ملك فختي في استلعة للملح كما في المصنوع وقد فختي الكي اكنة بالتسمية  
 دون السما كتسميته بطوار (الادب) كطوار الزبارة وذلك زبارة  
 في اليقين في حلية افضل الضلالة في انما في المصنوع فالملح  
 بان ان تع اصنع وان انتعا رجب الرصع وحق في عري حية الحية  
 الذم شفي وقد لغيف بعن اعلمه بغد من سكر لزيادة الفتي الذي كما  
 فيني وهما في حية ونفي كفي العمل الذي وجمهورية لفة لخير الكواهي المتضا  
 في بوزلك فاجرة العتو بالملح صبابا العتو ونزالت في الحية  
 عوم فختي على حية العبد لانه حوله وقد لاي في لفة لسة في ويعتو  
 في على (صنع) الحية المصنوع العتو (الحية) كفي لادير عليه واختلعه في

نادر











في بيته اي اذنه بالمرئاة ما يدخل على دخول مؤنة ماله لا على الفحصان فيه  
 بيسر عن ابيه في التقيي ويختص ايضا عتق ام ولد مؤنة عتق معلق على  
 مؤنة ما لا يملك ولا يملك به بغير تعلقه لانه ان لا اياه من كل الفعليه في  
 عتق ائت حتى عتق ذاته بالعتق فيه ليعاوان اياه بالعتق معلق على عتق  
 ام الولد لانه عتقها اكرام **وفي حل اولي يميني حنبل** ابي ابي عن شجرة  
 الحامض ابي حنبل في عتق معلق على الموت من ذلت ماله بعد مؤنة بعث  
 كرام في يميني عتق الى اجد وام الولد والموت بعثه **وكلامه** **ما جاء في**  
**في يميني** عتق يميني عتق معلق من ذلت ماله بعد مؤنة  
 بعث كرام **وفي يميني** من حنبل معلق معلق اليه **فلا يملك**  
 التماس التقيي والوصية او حيا ليعتق التقيي في يمينه وقد وقع ان  
 ضل في اياه ذلك **وقال المانري** في اعيان ابي التقيي ربي  
 الوصية بالعتق اذ ذاك مبنية على المناهضة بالتقيي عند فم مبنية  
 على التقيي لا في جميع هذه العتق ولا يملكه ولا ذاك الوصية ولا في عتق الوصية  
 انه لا يملك فيه الا ليعتق التقيي **وقال ابي ابي** اشك في يميني ان يزوج  
 عن الوصية ولو قال كان يمينه لم يملك على ما في المؤنة **وقال** في يميني  
 قول ابي ان كان يزوج لم يملك فيه لانه لم يملك طاعة واحدة ولا يملك  
 يمينه وشمى في التصديق في الاقضاء **وقال الامام ابو حنبل** **ما جاء في**  
 في اختصاره للمعروف على التقيي عتق الوصية في ماله على الامم في  
 في نسخة اخرى اعم الميسكور **وفي يميني** حنبل ليعتق لانه يميني  
 قال الامام ابو حنبل ماله الطلق في اعيان في ذاك ثلاثة احوال في ذاك مبنية  
 على التقلاب في قول ابي حنبل في يمينه لانه يمينه على ان يملك طاعة واحدة  
 في يمينه وهو موقوف من ذاك اعم من ذاك وانه صا ذوله في ذاك  
**قال الامام ابو حنبل** عليه في يميني **وقال** اشك ابي التقيي في  
 اختصاره في عتق التقيي في عتق ابيه وكنز ابو عبد الله عمر بن عبد الله  
**وقال** التقيي **ابو حنبل** عتق ابي حنبل في يميني التقيي والوصية في

اختصاره

واختصاره في اختصاره في يمينه **فله** هذا في جميع احوال التقيي  
 اليه المانري **وقال ابو حنبل** لانه يميني في يميني التقيي ام حنبل  
 حنبل ليعتق في يميني ام لا كشمى في عتق التقيي فيما يملكه من التقيي  
 والعتق اليه وابطال المعلق كالميم من الرجوع عن وصيته وانتم في التقيي في عتق  
 الا في حيا من يمينه اذ ان يمينه اذ ابي حنبل **واما حنبل** ابي حنبل  
 يعني ممتلكات الامم **وقال** اشك في يميني لانه يمينه في يمينه  
 حنبل في يمينه التقيي في ذاك في يمينه **فله** هذا في جميع احوال التقيي  
**وقال ابو حنبل** في يميني **قال** المانري في يمينه ما استعجب  
 من عتق الرجوع في الوصية في عتق على نفسه بل الرجوع له على التقيي  
 اذ اعطاه ليدري **وقال التقيي** في يمينه اياه التقيي في ذاك  
 والامم عتق في ان كان رجوع له فيما ليعتق ذاك على نفسه **وقال**  
**ابو حنبل** ان قال كان رجوع له في يمينه لانه يمينه له فيما على  
 الامم عتق التقيي وان كان مطلق التقيي في يمينه وهو الصحيح ومن  
 التقيي في يمينه اياه على حيا التقيي ولا سمع ابي التقيي في يمينه  
 يمينه ثلاثة احوال في التقيي وانه اشك عليه القول الثالث **قال**  
 التقيي في يمينه في يمينه ان تكون الوصية بالعتق في يمينه في يمينه  
 الرجوع **وقال** في يمينه ان ابي حنبل في يمينه التقيي **قال** التقيي  
 ابي حنبل في يمينه التقيي في يمينه الرجوع ومن كمل في يمينه في يمينه  
 التقيي في يمينه التقيي في يمينه التقيي في يمينه **وقال** في يمينه  
 ان يمينه على التقيي في يمينه التقيي في يمينه لانه يمينه في يمينه  
 ماله في يمينه اياه في يمينه اياه في يمينه في يمينه ومن كان  
 يمينه في يمينه الوصية في يمينه اياه في يمينه التقيي في يمينه  
 التقيي في يمينه ان يمينه في يمينه في يمينه **وقال** في يمينه  
 ابي حنبل في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه  
 في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه  
 في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه في يمينه

اذا عتق الموصي  
 في وصيته عتق التقيي



[illegible]

صوابه عتقوا ولا تقرب  
لا برئهم

ابن سريج هذا فإنه ومثله والعمى في شيخه عمار التميمي معقولاً لموت  
 مطلقاً (العمى) الكتاب في عبد الوهاب المحققون من عبادنا عيسى  
 الكتاب في الحاشية ولا يكلفون عليه الكتاب وبسببهما فطاعته وقال  
 أبو عمير بن عوف البجلي هذا الكتاب أن تكون مرحلة قال عمير بن  
 محمد عن أبي عبد الله، أو أخته على مال يورثه إليه وقال ابن سريج  
 عن أبي عبد الله، أو أخته على مال يورثه إليه فطاعته وقال ابن سريج  
 في الكتاب اعتنا بالعبد على مال منكم قال ابن سريج في بدخل فيه  
 عنه على مال منكم من أجنبي وليس بكتابة ولا حكمه حكمه وقال  
 ابن سريج عن أبي عبد الله، أو أخته على مال يورثه إليه وقال المصنف  
 عن علي بن مولى وقال أبو عبد الله بن سريج في عتق منكم على عتق  
 وقال ابن سريج في عتق منكم على عتق منكم في عتق منكم على عتق  
 في عتق منكم على عتق منكم، أو أخته على مال يورثه إليه وكذا  
 سئل عن العتق على مال منكم فلفظ طاعة الرقعة (أشئ) الحك  
 التميمي وعي خلاصه وهو ربيع منطوية فصد بها تقرب التميمي  
 وقال الكتاب ابن سريج في عتق منكم على مال منكم من العتق منكم  
 على إياه في عتق منكم على مال منكم من عتق منكم على مال منكم  
 من أجنبي المصنف في عتق منكم على مال منكم من عتق منكم  
 في العتق ولا شيء عليه بن سريج في عتق منكم على مال منكم  
 لا يكتب أو يرسم على شيء من حاشية الكتاب أبو عمير في عتق منكم  
 في معنى الأذن عند الأكثر في عتق منكم على مال منكم ولا على مال منكم  
 جابر وقال التميمي في عتق منكم على مال منكم ولا على مال منكم  
 ابن سريج في عتق منكم على مال منكم ولا على مال منكم  
 لأن السيرة على عتق منكم على مال منكم ولا على مال منكم  
 من عتق منكم على مال منكم ولا على مال منكم  
 في عتق منكم على مال منكم ولا على مال منكم  
 من عتق منكم على مال منكم ولا على مال منكم

## الكنائس







انه قد هو مسمو او لشيء مشتق من العتواء كما وا على القول بمضمون التوبي  
من التوبي ذلك تفويده عليه اع لا وا على القول بالتفويده من بيعه للتوبي  
او للتبيع وا على القول بالتفويده للتبيع من بيعه التخصيص المفهوم  
حرامه وينتفع منه المشتري بغير المدين بما عني عن الفدية ان لم يوجبا على  
مافوق به او يباع من التخصيص المدين مافوق عن الفدية فاعترضة اغتلب  
المالكية في عقد بيع المدين في البيع من بيع عقد له لا بناء على ان الجسد كمال  
صوتي اع لا وعليها اذا جازت بعيب او موت او عتق او ابتلا منه كل شيء  
بشروط التوكا للتبيع وما عدا ذلك فهو منه ويرد العتق ويعد بعض العتق  
بالعوة فاعترضة اغتلب المالكية في هذا المدين في عقد البيع من بيعه  
اع لا بناء على ان الجسد بالمتوقع من بيعه اع لا فاعترضة جميع متوقعة  
المملوك المتصورة منه فعلا حين مملوئته للملك رخصته له كما وعليها  
اذا انال غيره اخبر بملكه حياته واكتفى في جملتها الجزاء القاصي اذا ظان  
اخر بملكه حياته وانت في عتقك التفت لك انه عتق لا يرد عليه الا الموز  
وقال المتكلم بعرض من راس المال كان المرقس لم ينف له فيه عروته لما  
كانت عروته لغيبه في يدك فنف له فيه متبعة بملكها وقد اوجب  
عتقه ويحج من راس المال فاعترضة متبعة المدين في المدين بالتدبيسي  
كل شيء من عتق العبد دية بغيره للتشديد لبعائه في الرقبة وفيه ان صلت  
بالرقا وله ان يشرجه اع لا ويمنع عتقه فاعترضة التدبيسي من عتقه وعتقه  
بالعتواء كما وعليها لا يرد على المدين الا فيما علم به اذنا فاعترضة  
اغتلب به دخوله فيما لم يعلم به ودخوله امر في الجلاب في دخول  
المدين فيما لم يعلم به روايتان والمخبر وفي رواية ابن التمام ان مديني  
لا يرد على الا فيما علم به وفيها مديني الصحة يرضا فيما لم يعلم به وقال الحوفي  
لا يرد على المدين مطلقا فيما لم يعلم بطلان ولا يرد عليه في الوالد  
قال بعض من جعل على روح لغتفه على ايده وقال المخبري انه قد من  
بشروطه وتبعه ابنه في عتقه بعتقه المنة التي تملك من طبعها وقال

الداعي

[illegible]







فان الماشق من اذ اولاد له ولد حصلت حينئذ شعبة وتكون كذا الاولاد الخ  
 ابلار حصلت شعبة اخرى ايمن او خوة كذا الابا وبيخرا اللحن وهو القوة وحصلت  
 شعبة اخرى ايمن او خوة كذا الابا وبيخرا الولد وتكون كذا الاولاد وكونه ابنا  
 اخ وابسر وهو شعبة من كذا النسب بالتي نزلت حسب الاخا المتظافا  
 والذكر كذا و هذا منقلا من الذي تجدنا و خوة الاخى نفع بعضها اولاد المسمى ان  
 من بعض عقيقة الولد كحقيقة (النسب) وكذا معنا قوله **قال الله عليه**  
**والسلام** متخير من المعنى ومفقه بهم يتجلى ما تشكك فيه  
 البغلاء من حديث برزخ **فلت** الاولاد فان ذلك ومن قال الحق  
 ليست صولا فلان ولان قد اعتقه نفسه في يجد وان كان المعتق ابوه او ج  
 او ج ابيه فانه يجد لانه فصح وكذا والولاء نسب فبذلك نفع نسبى ج  
**ومنه قال ابى واهب** و ابراهيم فان الله عليه يقطع التركة وقال  
**ابن الملا** من غير ايمن من هو الولد يجد لانه يقول ذلك للمعتق  
 نفسه وولاء فاجت فلا يجد ولكنه اذا كان ابوه او جوه هذا المعتق بكونه  
 قال ليست كايك الذي هو مولد فلان **قال ابى حبيب** و به افول  
**في المال** من عبيد عى ابراهيم بن عبد الله **فلا عترة** فلان المسمى  
 ابو عبد الله من غير المعنى هو اصل الولد الاب نسب لوجود الاب من المعتق حسب  
 له وجود المعتق لانه بعد معتق بغيره موجود ببيده فبذلك اعتقه  
 فبذلك ليعتق بعد ان كان معتق ابا عن كذا المعنى انه الحويث  
 ليجي ولدا والدا الا لا يجد من مولد فيعتقه لانه اذا اعتقه كلاما اذ  
 على جميع المجرى من في كذا الولد كذا كذا النسب وح من  
 المعتق على مولد بني فصح بل احد فولي المالك كذا وكذا ولد ابى ابراهيم ايضا كذا  
**فلا عترة** اصل مالك ان الولد يورث به وكذا يورث ومي لانه بالعصبة  
 الحقة ومن في اعتنى في قول ابى الخراج وكذا لعصيب وحى ولد ونكاحه زيادة  
 الى ابنة جده انما يصيب فيفدى من المعتق يد من اعتنى به في استثنى  
 مبي الله با دى عصوبته ورث عتيقه وكذا في الملة الاولاد من يورث **فلا عترة**

[illegible]















فلا عجرة في وق الارحام من يد لبي التي مغطى بلا يزهد و الارحام  
 باي حادغ مشيتا الدم من لبي فرسعدا ومع الابداد للدم والادغام للدم ونور  
 نعم ونسوا اللع للدم والاعول والحق الكات وجندفع ونسوا الربناات ونسوا الا  
 حفات ولا جميع العصبة من الشما با تسليطهم شيا كالامات ونسوا  
 الاحوة ونبات الالام والادغام وعللهم كذا في ذلك الجبر ان كرمه كذا  
 نجا لا يجب فلا عجرة كذا في من الجبر لث الام المم واصفها في داخ الاعم  
 وامضها فلا فرم ان ابن الكاب ولا ام ابن الام فله اني دت العجرة الراي ثمة كذا لها  
 اشهد من بان اخذت عجرة الاعم وجره كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 وان كذا في العجرة للام التي كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 اني كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة ميسر لث الجبر للام كذا في كذا  
 ان لم يكن دونه ابا ولا اخوة اشهدا وكذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 الروضة او الزوج الثالث خلافا ما في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 اني كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 العجل فلا عجرة الولدية وكذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 فيما عدا عن النسب والوكلاء وكذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 في الجارية والموافاة في الامشاع وقيل كان التواي في كذا في كذا  
 الامشاع في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 ضاح بعد ذلك وكذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 فانما خرج اليمس لث عند انقطاع النسب نحو الامشاع في كذا في كذا  
 علة حوار لث الكفاي كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 فلا عجرة امضاء الولي ثمة من كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 من هو اشد شفا علة ام امضه اختلفا فيه بان ادعاه من ايضا جعله  
 مبدل بغيره منه لولا قال ابو طلق في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 تعد في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب

نعم ارادوا الرجوع فيما فقال ابن الغمام اناس من ذاك  
 تحتعرون ان له ان يجعلوا في معايبه وقال ابن الجوزي  
 للرجوع ليع ولا يقبل دعوات الجند فلا عجرة عني المديح موت من هو  
 احد في ثمة ولم يغنى على اثباته واليات في ثمة فقال اصبع من الجبر  
 الذي عليه عمل الجند وعني ابن الجوزي والواجب ان ياله ويوقه العز  
 بيد من هو بيد ولا يفضا بتعجيبه بخلق الفعل وبه يمد من هو بيد  
 وقال ابن حبان في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 ولان في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 الا نتموا ويغدا المشي وكم مغتفلا ولا يظلم في يعتق فلا عجرة او اني بعد  
 الي في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 والي ثمة ويشجع لثا حبيب على المديح في قوله تعالى وكل جعلنا من راي  
 معانيك الوردان والاي يكون كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 اما كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 وان تغدي في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 لا يستحق في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 احد جعلنا الممد الي في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 حيث كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 وصيته وعمل الثاني في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 من العلة فلا عجرة اذا ثبت في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 امكن تغدي في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 الاصل في الرجوع وان شاح وسبها اعطاه الممدوم في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 متسببا فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب فلا عجرة كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب  
 لثا للام وعنه ابي حنيفة في كذا في كذا الشما سر بينهما نصيب















[illegible][illegible]

۲۰

هذه کلیات شیعہ



[illegible][illegible]



[illegible]

٢  
الزاجب في حقائق المال  
المستقلة، وعلوم الحجة

[illegible]

استنجمان العوام  
من الامم الواجب  
بشهادة افلاحة  
بالتسليم



[illegible][illegible]



[illegible]

حسبى

[illegible]



الى الترتيب فلا يستحق فيه ذلك التخصيص من التثنية كذا انما يصح ان يقال  
 بتفاوت الموت والتسبب الاخر وهذا الموضوع بتغير الارجاع منه والمشتبه  
 فيه ان غير المجتمع السبب والتي لها مع من اعلمت بغيره فلا يتوقف  
 عليه ذلك من وجوده في ذلك وانتقله ما فتح واستشهدا بالان في القول على  
 صحة الاربعة ان تارة عن وجه التبعثا وكذا في وجه المعنا صحة تقليد الاندراج  
 على وجود السبب في ذلك والتبعثا وازنها وان كان على وجه التبعثا  
 بغيره مستدركا ان السبب في ذلك السبب احسن من ذلك على علمه بتلقيه  
 بالتبعية (اعراضا) اخرى وجب السبب المقتضى اختصا به بالحق وكذا  
 بالاعتناء عن ابي وفيه معنى لاجتماع السبب في ذلك السبب في ذلك والتبعثا  
 المتوانع وعلى ذلك يبنى في ذلك بالارضا وكذا هو موضوع التبعثا وان كان  
 الشيء عينه والتي في ذلك حلق على موادها من ذلك لثباتها للمعنى والارجاع بالحق  
 محذرا احكاما ولا يجمع ان يعلق السبب على حصول علمه او طنه صاغيا او مستدركا  
 مستقبلا على حصوله في ماضي او مستقبلا فلا يجمع قوله وان كان زيدا  
 قد صلت استمر بعد علمه ان واما له فلا في المسألة الان فما ان ارجع في العلم  
 في مجمل بوجه انقطع بطلان في ما ليس على علمه لعدم حصوله بوجهه وذلك  
 لان حصول علمه بالتعصيب يتوقف على حصول علمه بالتسبب والموت  
 ان يجمع يحصل العلم بالتسبب باذا حصل اربع بالتسبب وبالموت في قب  
 على ذلك العلم بالتسبب باذا اجمع مجمل معا امتنع حصول العلم بالتسبب  
 عليه او يوجد حصوله مع العلم بزاله حدوثا استنادا في اخباره على  
 علمه بالتسبب وتكون حينئذ (استعدادا) حقيقة وقبل حصول علمه  
 بوجوده معا يستتبع حصول العلم في قب على وجوده فلا يفتح التبعثا  
 لجانا وانما يجب المعنى لغو استعداد في العوارض مثل الاستعداد البعيدة  
 في مثل بعد التثنية لعدم تخفيفه للاحتجاج في دفع الجدة المجتمعة فيه وانتقل  
 فيكون لما وجدته في ارب المستحقين للتصويب والما يشهدون كما  
 يقال له وكثيرا ما يقع من شيعه هذا التخصيص من ذلك لكثرة دفع التلخيص

عليه

[illegible]

الاضلاع











[illegible]